آراء حول الخليج

العدد 142
أكتوبر 2019

الأمير محمد بن سلمان لـ (سي بي إس): كرامة المملكة فوق كل الاعتبارات وأمنها خط أحمر

العساف: أرض الحرمين الشريفين لم تكن يومًا دعاة حرب لكن لن تتوانى في الدفاع عن مقدساتها

ملف العدد:

علاقات دول الخليج مع جمهوريات آسيا الوسطى: آفاق وطموحات

- ضرورة تأسيس بنك معلومات عن فرص الاستثمار في الجمهوريات الخمس
- ١٩,٥ تريليون متر مكعب من الغاز في تركمانستان تجعلها الخامسة عالميًا
- سفير السعودية: ١٠ اتفاقيات مع تركمانستان نقلت العلاقات لمرحلة التنفيذ
- سفير أوزباكستان: تبادل الرؤى مع السعودية لتحديد المواقف الخارجية المشتركة
- سفير طاجيكستان: ٤٠٠ مشروع تنتظر الاستثمار ونأمل في شراكة السعودية
- السفارة القرغيزية: الصندوق السعودي أطلق استثمارات بـ ١٢٠ مليون دولار
- أوزباكستان تستطيع تلبية ٧٥٪ من احتياجات السعودية من المواد الغذائية
- طاجيكستان نقضت عضوية إيران في منظمة شنغهاي لدعمها حزب النهضة
- أمن المعلومات في آسيا الوسطى ضرورة لحماية حكومات ودول حديثة التشكيل

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد

4

جمهوريات آسيا الوسطى .. والعمق الخليجي
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية

6 سمو ولي العهد لقناة (سي بي إس): كرامة المملكة فوق كل الاعتبارات وأمنها خط أحمر ومواطنيها على رأس الأولويات
أراء حول الخليج/ واشنطن

9 وزير الخارجية العساف أمام الأمم المتحدة: أرض الحرمين الشريفين لم تكن يومًا دعاة حرب ولن تتوانى في الدفاع عن مقدساتها
نيويورك/ آراء حول الخليج

11 أربعة خيارات للرد على إيران تبدأ بالمزيد من العقوبات وتنتهي بهجوم إلكتروني
لواء د. محمد علام سيد

17 ميثاق الأمم المتحدة ينص على حق الدولة ضحية العدوان التصدي له بالقوة
د. أيمن سلامة

21 تداعيات الهجوم الإرهابي على منشآت "أرامكو" قصيرة الأجل ولا تقتضي تعديلاً لأسعار ٢٠٢٠
د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

دراسة العدد

26 فرص التعاون تتطلب اتفاقيات مشتركة لتعزيز التواجد العربي
د. نورهان الشيخ

قضية العدد

31 مواجهة تحدي النفوذ الروسي والصيني في أنشطة إنتاج ونقل النفط والغاز في آسيا الوسطى
د. أحمد قنديل

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

خالد بن فيصل السحلي 37
أولوغبيك مقصودوف 39
ضراب الدين قاسمي 41
تولون تورجانباييف 44
فاكور سومر 47
د. شرف الدين نازاروف 50
د. ستيفين بلانك 53
د. محمد زودا بارفيز عبد الرحمن 56
د. احمد سليم البرصان 59
د. عبد الله باحجاج 64
مها محمد الشريف 68
د. مفيد الزيدي 72
د. محمد البنا 76
د. محمد عباس ناجي 81
أحمد عبده طرابيك 86

الرأي

العلاقات الهندية ـ الإيرانية تواجه تحديات تمنع التحالف أو الشراكة الاستراتيجية
دينا حلمي 92

انتقال المواجهة إلى داخل لبنان يجرها لحرب جديدة و يعرض الأمن اللبناني للخطر
د. رغدة محمود 96

إصدارات

دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغيردراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية
جدة: آراء حول الخليج 99

وقفة

أكاذيب إيران على منبر الأمم المتحدة
جمال أمين همّام 100

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

العدد الماثل بين أيديكم من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم ١٤٢ من سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، تناول مناقشة قضايا تعيشها المنطقة، إضافة إلى الملف الرئيسي للعدد الذي جاء تحت عنوان "العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي: الانطلاق إلى الأمام في عالم متغير". حيث تناول العدد ما حدث خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين، وما جاء في كلمة المملكة العربية السعودية التي ألقاها معالي وزير الخارجية الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف، وكذلك قراءة في كلمة الرئيس الإيراني روحاني وما جاء فيها من مزاعم ومغالطات، كما تضمن العدد دراسات لما ترتب على الهجوم الإرهابي على منشآت أرامكو في بقيق وخريص ورد الفعل السعودي والإقليمي والموقف الدولي تجاه هذه الهجمات من الزوايا القانونية، والعسكرية، والاقتصادية، بقلم خبراء في هذه المجالات. وتضمن الملف الرئيسي للعدد واقع ومستقبل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي عامة، والمملكة العربية السعودية خاصة مع جمهوريات آسيا الوسطى الخمس التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي وهي" تركمانستان، كازخستان، أوزباكستان، طاجيكستان، قرغيزستان"

وكتب في هذا الملف سفير المملكة العربية السعودية في تركمانستان، وسفراء جمهوريات آسيا الوسطى في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى باحثين متخصصين من هذه الجمهوريات، وكذلك من دول مجلس التعاون والدولة العربية والأجنبية، وألقت هذه المقالات والدراسات الضوء على واقع هذه الجمهوريات من الداخل، وما تشهده من تطور ونهضة، وما تختزنه أراضيها من ثروات طبيعية وكذلك احتياجها من الخبرات والاستثمارات التي تستطيع توفيرها دول مجلس التعاون الخليجي. إضافة إلى واقع العلاقات السعودية / الخليجية مع هذه الدول، وما وصلت إليه هذه العلاقات ومدى إمكانية تطويرها للدفع بها إلى الأمام لأهمية الجانبين وما تربطهما من وشائج تاريخية وثقافية ودينية، وعلاقات اقتصادية وسياسية واستراتيجية، مع القاء الضوء على أهمية الشراكات الاقتصادية المحتملة للطرفين، وأيضًا أهمية التقارب السياسي، وهنا تأتي أهمية استثمار العمق التاريخي والثقافي والديني في هذه الشراكات، خاصة أن هذه الجمهوريات أعضاء فاعلين في منظمة التعاون الإسلامي، ناهيك عن احتياجها للخبرات والاستثمارات الخليجية في مجال النفط والغاز، إضافة إلى إمكانية أن تكون سوقًا واعدة لتلبية احتياجات دول مجلس التعاون الخليجي من المواد الغذائية والمعادن وغيره.

ويبحث الملف أهمية ودور جمهوريات آسيا الوسطى في محاربة الإرهاب وقطع الطرق على تمويله وتجنيد الإرهابيين وتهريب المخدرات من بعض دول آسيا الوسطى إلى المنطقة، إضافة إلى أن التواجد العربي عامة والخليجي خاصة ضرورة لمواجهة التنافس الإقليمي والدولي في هذه المنطقة التي يُطلق عليها علماء السياسة الدولية بأنها قلب العالم أو قلب اليابسة ولها دور كبير في استقرار العالم من عدمه، لذلك من الضروري التنسيق لاستقرار هذه المنطقة التي هي محط أنظار العالم وملتقى المصالح والنفوذ بين القوى الكبرى العالمية، والدول الكبرى الإقليمية.

محاور العدد المقبل

العدد المقبل من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم ١٤٣ من سلسلة إصدار المجلة والذي سوف يصدر بمشيئة الله مطلع نوفمبر المقبل، سوف يناقش في الملف الرئيسي قضية "دور المنظمات الإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني في المنطقة" وذلك في إطار عدة محاور منها:

- دور المنظمات الإقليمية في حل المعضلات السياسية في المنطقة.
- إخفاق المنظمات الإقليمية في المنطقة العربية: الأسباب والحلول.
- دور المنظمات الإقليمية في التنمية بالمنطقة العربية: النجاح والتعثر.
- تركيبة وميثاق المنظمات الإقليمية: التحديث والتطوير لتلبية الحاجة.
- علاقة المنظمات الإقليمية بقضايا شعوب المنطقة والتحديات الإقليمية.
- تعامل المنظمات الإقليمية مع دول الجوار الإقليمي لخدمة قضايا المنطقة.
- مدى نجاح المنظمات الإقليمية في عرض قضايا المنطقة على الساحة الدولية.
- مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة: التواجد والتأثير والتحديات والمعوقات.
- مؤسسات المجتمع المدني الأجنبية: استهداف المنطقة العربية حقيقة أم خيال؟
- كيف يمكن مواجهة مؤسسات المجتمع المدني الأجنبية وتصحيح الصورة العربية.

جمهوريات آسيا الوسطى .. والعمق الخليجي

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

قطعت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي خطوات جيدة تجاه تطوير التعاون مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق بعد تفككه، والتعاون مع هذه الدول يعد ضرورة سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية وحضارية وتتعدى ذلك كله كونها ضرورة استراتيجية، خاصة أن هذه العلاقات لا تأتي من فراغ، وليست رد فعل للتنافس الإقليمي والدولي الدائر هناك، أي ليس مجرد محاولة لإيجاد موطئ قدم لدول الخليج بين الدول المتصارعة على هذه البقعة التي يطلق عليها العلماء قلب اليابسة أو قلب العالم، نظرًا لموقعها الاستراتيجي بين قارات العالم، ولتشابكها مع دول مهمة ومناطق نفوذ لدول كبرى على المستويين الدولي و الإقليمي، أو لما تختزنه من ثروات طبيعية، إنما هناك اعتبارات واقعية واستراتيجية تستوجب علاقات قوية وشراكات استراتيجية بين المملكة خاصة ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية عامة، مع جمهوريات آسيا الوسطى وهي كازخستان، طاجيكستان، أوزبكستان، تركمانستان، وقرغيزستان التي نرتبط بها بروابط تاريخية قديمة منذ بداية الفتوحات الإسلامية وبدء الهجرة والهجرة المعاكسة من وإلى شبه الجزيرة العربية منذ القرن الهجري الأول ما ترتب على ذلك من تقارب ثقافي وانصهار بين قبائل وجماعات، في المنطقتين، ولقد أنجبت تلك المنطقة أشهر علماء الفقه والتفسير وعلم الحديث وكافة فروع علوم الدين ، ممن له الفضل في نشر علوم الدين الإسلامي منذ القرن الهجري الأول، وبذلك تكونت روابط مشتركة وصلت حد التماهي الفكري والثقافي، بل وصلب العقيدة الإسلامية.

وزاد من أهمية هذه العلاقات، تنامي المصالح الاقتصادية بين المنطقتين لما تمتلكان من موارد طبيعية وثروات مهمة بعضها متماثل مثل النفط والغاز، وبعضها الآخر متكامل مثل المنتجات الزراعية والثروات المعدنية، والثروة الحيوانية، والمواد الغذائية بشكل

عام، وهنا يمكن تحقيق التكامل في إدارة الثروات المتشابهة مثل النفط والغاز والاستفادة من خبرات دول مجلس التعاون الخليجي المتراكمة في هذا المجال، أو الاستفادة من ضخ الاستثمارات الخليجية في تطوير الثروة النفطية، وكذلك الاستثمار الخليجي في مجالات الزراعة والغذاء وإنتاج وتصنيع المعادن الأخرى، خصوصًا أن جمهوريات آسيا الوسطى تسعى لجذب الاستثمارات الخليجية، نظرًا للثقة المتبادلة المقتبسة من تجربة العلاقات المتكافئة، ولكون هذه الجمهوريات أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى أن الملايين من أبنائها يقصدون الحرمين الشريفين للحج والعمرة والزيارة، وكذلك زاد عدد أفواج السياحة السعودية والخليجية التي تقصد هذه الجمهوريات الغنية بمقومات الجذب السياحي، والمهم أيضًا هو أن ليس للمملكة ودول مجلس التعاون أي أطماع أو أجندات خفية تريد تنفيذها على أرض هذه الجمهوريات، في حين تتردد بل تقاوم هذه الجمهوريات الوجود الإيراني على أراضيها -رغم الجوار الجغرافي- لأنه مرتبط بدمج السياسة بالاقتصاد، ودس التشيع والطائفية والمذهبية في الثقافة لتوسيع نفوذ طهران الذي تتخذ منه أداة لإدارة الصراع مع أمريكا وأوروبا، وأيضًا أداة للالتفاف الإيراني على العالم العربي ومحاصرته.

وما ترتب من منافع متبادلة منذ أن اعترفت المملكة بجمهوريات آسيا الوسطى إثر استقلالها وما تحقق نتيجة زيارات رسمية متبادلة لكبار المسؤولين من الجانبين، وافتتاح سفارات ومقار للبعثات الدبلوماسية، وتوقيع اتفاقيات ثنائية وتشكيل لجان مشتركة لرعاية هذه العلاقات والدفع بها إلى الأمام، هو كثير وله نتائج واضحة، لكن يجب أن تتجاوز العلاقات الثنائية ذلك بكثير خاصة أن الأرض ممهدة أمام الدفع بها وتطويرها، في ظل تعاظم دور هذه الجمهوريات في السياسة الدولية والإقليمية، مقابل حاجتها للاستثمارات والخبرات الخليجية في مشروعات البنية التحتية ومد خطوط أنابيب النفط والغاز والمرافق المكملة أو الموازية لها.

وتأتي قضية استراتيجية مهمة على رأس قائمة أولويات هذه العلاقات، تتمثل في التعاون من أجل مواجهة الإرهاب الذي يضرب أطنابه في عموم المنطقة والعالم، حيث يجب تفعيل الاتفاقيات المشتركة بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وجمهوريات آسيا الوسطى، أو استحداث اتفاقيات ثنائية أو جماعية أخرى في إطار منظمة التعاون الإسلامي، ونظرًا لخطورة الإرهاب لا يجب أن تكون الجمهوريات الإسلامية في موقع الحياد الإيجابي بشأن هذه الآفة العابرة للحدود، وإن كان هذا الحياد يبدو من حقها لكن خطر الإرهاب يتجاوز سيادة الدول وحدودها السياسية والجغرافية ما يستوجب العمل الجماعي على الصعيد الإقليمي والدولي.

لذلك لا يجب أن تترك المملكة ودول الخليج والدول العربية عمومًا ساحة آسيا الوسطى لمن يملأها في غياب أو ضعف الوجود العربي، عليه من الضروري تفعيل الشراكات الاقتصادية والثقافية، وإيجاد فرص أكثر تأثيرًا من خلال اللقاءات المتبادلة بين رجال الأعمال من الجانبين وإعطاء القطاع الخاص دوره بجانب دور الحكومات لزيادة التعاون عبر إبرام اتفاقيات تسهل التبادل التجاري وتزيد من حجمه وقيمته، وإزالة المعوقات التي تحد من انتقال السلع والبضائع ورؤوس الأموال والبشر ، مع ضرورة إجراء الدراسات عن طبيعة الاحتياجات المتبادلة والثروات الموجودة لدى الطرفين، مع إنشاء مراكز أبحاث مشتركة بين الجانبين للتعرف عن قرب وبشكل علمي على طبيعة الإمكانيات والاحتياجات للجانبين، خاصة أن العديد من الباحثين من جمهوريات آسيا الوسطى ناشدوا من خلال مشاركاتهم في هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) بضرورة إيجاد هذه المراكز التي تساعد على قيام علاقات أكثر تفهمًا وأكثر واقعية وبما يضمن استمرارها وتحقيق المنفعة المتبادلة للجانبين وإبعاد شبح الإرهاب عن المنطقة وقطع الطرق أمام الفتن الطائفية والمذهبية التي تنخر في جسد الأمة الإسلامية، مع أهمية زيادة البعثات التعليمية لطلاب هذه الجمهوريات للدراسة في جامعاتنا، وكذلك زيادة التبادل الثقافي والمعرفي من خلال تنظيم المؤتمرات و المعارض المشتركة هنا وهناك، وتنظيم مسابقات ثقافية وأدبية ورياضية، وغير ذلك، على أن تعطي الغرف التجارية، والجهات المعنية الأخرى أولوية للتعاون مع هذه الجمهوريات على كافة الأصعدة، بما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري، والاحتكاك الفكري والثقافي والرياضي بين الجانبين ليزداد التقارب الشعبي بالتوازي مع التقارب الرسمي.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

في حوار سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لقناة (سي بي اس) الأمريكية:

كرامة المملكة فوق كل الاعتبارات وأمنها خط أحمر ومواطنيها على رأس الأولويات

وصف صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع العلاقات السعودية-الأمريكية بأنها علاقات متينة وقوية وتعود لعقود طويلة، وهي علاقات قائمة على ثوابت سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية تصب لمصلحة البلدين والشعبين الصديقين، وأضاف سموه في حديث مع قناة (سي بي اس) الأمريكية، إنه من الطبيعي أن تواجه العلاقة بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية تحديات، ولكن البلدين استطاعا تجاوزها دائمًا، والمضي لمستقبل أفضل، لأن العلاقة أكبر دائمًا من أي موضوع قد يشكل تحديًا راهنًا. مؤكدًا سموه أن علاقة المملكة مع الولايات المتحدة تقوم على أسس ثابتة، ولا يمكن لأحد التأثير عليها بالنظر لحجم المملكة الكبير والمؤثر.

آراء حول الخليج/ واشنطن

وفيما يتعلق بالهجمات على المنشآت النفطية والعلاقة مع إيران، أوضح صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع أن الهجمات على المنشآت النفطية لم تكن مجرد هجمات على قلب الإمدادات النفطية السعودية، وإنما هجوم على قلب إمدادات النفط العالمية والاقتصاد العالمي ككل، وهو ما يحتم اتخاذ موقف عالمي وجماعي حازم ورادع لإيران.

وأكد سموه إلى أن المملكة لا تسعى لأي حرب، ولكن إذا أجبرت عليها فهي جاهزة وعلى أهبة الاستعداد، متسلحة بقدراتها وشعبها ومعها حلفاء أقوياء لمواجهة أي مخاطر، وكل الخيارات مطروحة. منبهًا سموه أنه على النظام الإيراني أن يعي أنه ما لم يغير قناعاته ويوقف أعماله العدائية فإن الضغط الدولي سيستمر، وأي تصعيد آخر سيكون رد الفعل عليه مختلفًا تمامًا.

وأضاف سمو ولي العهد أن المملكة التزمت بضبط النفس لأنها وضعت اعتبارات ومصالح العالم في الحسبان، وستستمر في التنسيق مع حلفائها وأصدقائها، لأن الاعتداء لم يكن فقط على المملكة وإنما على الاقتصاد العالمي. مبينًا أن أرامكو أثبتت مرونتها وكفاءتها العالية في التعامل مع الأحداث، وجميع السعوديين يفتخرون بها، وكذلك عملاؤها حول العالم. وأن الإنتاج السعودي للنفط عاد إلى مستواه الطبيعي في زمن قياسي، وهذا إنجاز كبير يثبت كفاءة أرامكو وكفاءة المملكة وأبنائها.

وأضاف سموه في هذا الصدد أن إيران لم تعتدِ على المملكة فقط بل اعتدت على اقتصاد العالم، وما تعرضت له المملكة حدث عالمي أدانه المجتمع الدولي، وسيضع خطًا فاصلاً يمنع الإيرانيين من تجاوزه مستقبلاً، وإدانة الهجوم من نحو ١٠٠ دولة وأكثر من ١٠ منظمات رسمية وعشرات الأحزاب والتجمعات ومئات الشخصيات الدولية، يعني بأن مكانة المملكة وأهميتها لا يمكن التقليل منها، كما أن الخاسر الأكبر من كل ما حدث هو النظام الإيراني وأدواته، مؤكدًا أن كرامة المملكة تعلو فوق كل الاعتبارات، وأمنها خط أحمر، وفي الوقت ذاته فإن أمن واستقرار المملكة ومواطنيها على رأس الأولويات، وأن أي محاولات إيرانية جديدة بالسلوك ذاته لن تمر بسهولة، كما أن ما جرى لم تطوَ صفحته بعد، والمجتمع الدولي متفاعل الآن أكثر من أي وقت مضى، والكل لديه قناعة تامة بأن الضغط على إيران يجب أن يستمر، والعقوبات يجب أن تُشدد. وذكر سموه في هذا الصدد أن المملكة نجحت في التصدي لأكثر من ٢٠٠ صاروخ باليستي وأكثر من ٢٠٠ طائرة بدون طيار، وهذا تحد كبير لم يسبق لأي دولة حتى الولايات المتحدة التعامل معه، ناهيك عن التعامل معه بنجاح.

وفيما يتعلق بالشأن اليمني قال صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع إن المملكة أكبر داعم لليمن في العالم، ودعم المملكة للشرعية منع تحول اليمن إلى عراق جديد في المنطقة، ومنع تحول اليمن إلى موطئ للإرهاب، وأضاف سموه بإمكان الحوثيين إن أرادوا أن يتحولوا من ميليشيا إلى مكون سياسي ينسجم مع أشقائه في اليمن إذا تخلوا عن تبعيتهم لإيران. مؤكدًا سموه أن المملكة ترحب بالسلام دائمًا ومستعدة للوصول إلى حلول سياسية إذا أثبت الحوثيون جديتهم وتوقفوا عن الدوران في فلك إيران وخدمة أجنداتها، وأن المملكة بدورها الإقليمي والدولي وقفت إلى جانب اليمن وتدعم حكومته الشرعية، وأنقذته من براثن الإرهاب والفوضى، وذلك لتحقيق الأمن للمنطقة برمتها وليس للمملكة فحسب.

وفيما يتعلق بقضية مقتل جمال خاشقجي قال سمو ولي العهد: من جديد تؤكد المملكة حرصها على تحقيق العدالة فيما يتعلق بقضية المواطن جمال خاشقجي ومواصلتها ذلك حتى النهاية، وأن مقتل جمال خاشقجي جريمة بشعة وحريصون على عدم تكرارها، ولذلك أنجزنا إصلاحات هيكلية عميقة في المؤسسات الأمنية والاستخبارية تمنع تكرار مثل هذه الجريمة. وأن التحقيقات والمحاكمات جارية، ولن يفلت من العقاب أي شخص ثبتت بحقه التهم مهما كان منصبه.

وبشأن الإصلاحات الداخلية في السعودية أوضح صاحب السمو الملكي الأمير محمد ابن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع أن المملكة قطعت شوطًا كبيرًا في الإصلاح وأمامها الكثير لتحقيقه، وتدعو أصدقاءها، سواءً من تتفق أو تختلف معهم لزيارة المملكة ورؤية الإنجاز الذي تحقق على الأرض بأنفسهم. مشيرًا أن المملكة أمامها مستقبل واعد ورؤية طموحة تسعى على تحقيقها بقدرات أبنائها، وآخر ما تسعى إليه الحرب. وأن المملكة مستمرة بالتطوير الشامل في كل المجالات لتكون في مكانها الطبيعي، ويتمثل ذلك في الكثير من الفرص وتمكين الشباب وخلق مناخ استثماري جديد يعود بالنفع على الوطن والمواطن.

وفيما يتعلق بقضية الموقوفات، أوضح سمو ولي العهد: الموقوفون والموقوفات لم يوقفوا بسبب مواقف سياسية أو حقوقية، وإنما لارتكابهم جرائم تمس الوطن والمواطن بالدرجة الأولى، ومثل هذه القضايا تحدث في أي دولة في العالم، والتحقيقات القضائية متواصلة من أجل العدالة لجميع الموقوفين. مؤكدًا سموه أنه يجب احترام القانون، والمحاكمات والتحقيقات جارية في قضايا الموقوفين، والعدالة ستأخذ مجراها، موضحًا أن المملكة تحرّم التعذيب، وأي تهمة تثبت في هذا الأمر ستواجه بمحاسبة قوية، والتحقيق جار حول هذه الاتهامات.

واختتم سموه بالقول لم تعرف المملكة ونظامها السياسي والأمني أي اعتداء أو تعذيب أو ترهيب لموقوفين أو سجناء أو ذويهم، ومحاولات ترويج الأكاذيب في هذا الإطار هدفها إعلامي للتأثير على المجتمع من قبل جهات معادية.

المملكة العربية السعودية قارة والتهديدات من 360 درجة ويصعب تغطية كامل أراضيها

طهران لم تستهدف مصدر الطاقة في السعودية ، بل استهدفت مصدر الطاقة في العالم

الهدف الاستراتيجي الوحيد من مهاجمة أرامكو لإثبات أنهم «حمقاء» فقط

إيران عطّلت ما نسبته 5,5% من احتياج الطاقة في العالم

التصعيد من قبل إيران يعتبر «عمل حربي»

العساف أمام الأمم المتحدة: الهجمات فضحت إيران واختبار لإرادة المجتمع الدولي

أرض الحرمين الشريفين لم تكن يومًا دعاة حرب ولن تتوانى في الدفاع عن مقدساتها

أكدت المملكة العربية السعودية أن الأعمال العدائية والهجمات الأخيرة فضحت طبيعة النظام الإيراني للعالم أجمع، مبينة أن العالم أمام نظام مارق وإرهابي، يستمر في تهديد الأمن والسلم الدوليين، وأمن الطاقة والاقتصاد العالمي، وتعد الهجمات الأخيرة اختبارًا حقيقيًا لإرادة المجتمع الدولي. جاء ذلك في كلمة المملكة العربية السعودية التي ألقاها معالي وزير الخارجية إبراهيم بن عبد العزيز العساف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين في نيويورك في السادس والعشرين من سبتمبر الماضي.

نيويورك/ آراء حول الخليج

وقدم معاليه في بداية الكلمة التهنئة لمعالي البروفسور تيجاني محمد باندي لانتخابه رئيسًا للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مقدمًا الشكر للسيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيس على جهدها خلال رئاستها للدورة السابقة للجمعية العامة، ومشيدًا بالجهد المميز لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس.

وقال معاليه: كنت آمل أن أتحدث اليوم عن جهود بلادي المملكة العربية السعودية، العضو المؤسس في الأمم المتحدة، في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة، في الحفاظ على أمن وسلامة شعوب العالم، ودورها في تحقيق الرخاء والنمو والاستقرار في منطقتنا وجهودها الإنمائية والإنسانية المشهودة حول العالم.

وأضاف قائلاً: وددت أن أستعرض التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه عالمنا من فقر، وتفشٍ للأوبئة، وتَغيُّر مناخي، ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من التحديات التي تواجه هذا العالم، وموقف المملكة ورؤيتها ودورها تجاه هذه التحديات.

وأردف يقول: كنت أرغب في التحدث عما تشهده بلادي من تقدم اقتصادي وإصلاحات في مختلف المجالات، ورؤية تعود بنا إلى ديننا الإسلامي الحنيف الذي ينبذ كل أشكال التطرف، رؤية تصبو إلى تحقيق مجتمع متقدم ومبتكر في كافة المجالات، متصل ومتفاعل مع محيطه والعالم، لكن ما حدث في الرابع عشر من سبتمبر الجاري من عمل عدواني خطير ينتهك مبادئ وميثاق هذه المنظمة ويهدد أمن واستقرار ورخاء منطقتنا والعالم، يستلزم منا جميعًا موقفًا تاريخيًا، وهو ما سأتحدث عنه في كلمتي أمامكم اليوم.

ومضى معالي الدكتور العساف يقول: إن الهجمات النكراء التي تعرضت لها المنشآت النفطية في المملكة باستخدام ٢٥ صاروخًا مجنحًا، وطائرات بدون طيار، متسببة في انخفاض إنتاج النفط بنسبة تقارب ٥٠٪ تعادل (٥,٧) مليون برميل تقريبًا، تشكل انتهاكًا صارخًا للقوانين والأعراف الدولية، واعتداءً على الأمن والسلم الدوليين وتهديدًا كبيرًا لإمدادات النفط للأسواق العالمية.

وقال الوزير العساف: نحن نعلم جيدًا من وراء هذا الهجوم، ودعونا خبراء من الأمم المتحدة وخبراء دوليين للتثبت من ذلك بأنفسهم. إن من يقف وراء هذا الهجوم هو من هاجم الناقلات التجارية في خليج عمان في شهري يونيو ويوليو الماضيين، وتبعه عملاؤه بالهجوم على مطار أبها في شهر يوليو وحقل شيبة النفطي في شهر أغسطس، هو النظام الذي يستتر بشكل رخيص وجبان عبر تحميل الميليشيات التابعة له مسؤولية الهجمات على بقيق وخريص وقبل ذلك على محطات ضخ النفط، النظام الذي لا ينظر لدولنا وشعوبنا سوى أنها ساحات لتحقيق أجندته التدميرية.

على الجميع التعامل مع هذا النظام وفق واقعه وطبيعته وليس وفق أوهام وافتراضات أثبتت الأحداث مرارًا عدم صحتها

وأضاف معالي وزير الخارجية قائلاً: إننا نعرف هذا النظام جيدًا منذ أربعين عامًا، فهو لا يعرف سوى التفجير والتدمير، والاغتيال ليس في منطقتنا فحسب، بل في العالم أجمع، هذا النظام هو الذي قام منذ نشأته بأعمال إرهابية في المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت ولبنان والدول الأوروبية وفي مختلف أرجاء المعمورة. هو النظام الذي اغتال عددًا من الدبلوماسيين السعوديين في تايلند عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠م، واغتال في عام ٢٠١١م دبلوماسيًا سعوديًا في مدينة كراتشي، يرحمهم الله وفي نفس العام حاول اغتيال سفير المملكة آنذاك في الولايات المتحدة الأمريكية. هو النظام الذي اغتال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في قلب بيروت عام ٢٠٠٥م، وهذا النهج مستمر للأسف حتى يومنا هذا، فقد رأينا في الأعوام الأخيرة محاولات هذا النظام الإرهابية في الدنمارك وفرنسا، ونرى كل يوم نهجه الإرهابي في اليمن وسوريا والعراق ولبنان وسائر دول المنطقة.

وأكد أن هذه المنظمة، والعالم بأسره يقف اليوم أمام مسؤولية أخلاقية وتاريخية، للوقوف موقفًا موحدًا وصلبًا، يمارس فيه أقصى درجات الضغط بكافة أدواته لإنهاء السلوك الإرهابي والعدواني للنظام الإيراني، وهو موقف لا يقبل بأنصاف الحلول، والاتفاقات الجزئية المؤقتة، بل يهدف إلى تغيير طبيعة وسلوك هذا النظام المارق، وإلا ستترك منطقتنا والأمن والسلم الدوليين، واستقرار الاقتصاد العالمي، وأمن الطاقة لمصير مجهول.

وأشار الوزير العساف إلى ما أدت إليه سياسات الاسترضاء من قتل ودمار في القرن الماضي في العالم أجمع، ونتائج سياسات الاسترضاء عبر الاتفاقات الجزئية مع النظام الإيراني من استمرار وزيادة أنشطته العدوانية والإرهابية خلال الأعوام الأربعة الماضية، مؤكدًا أن هذا النظام لا يُواجه سوى بموقف موحّد وحازم، واستخدام الضغط المستمر بأقصى درجاته حتى ينهي سلوكه الإرهابي.

وبين أن على الجميع التعامل مع هذا النظام وفق واقعه وطبيعته، وليس وفق أوهام وافتراضات أثبتت الأحداث مرارًا عدم صحتها، لافتًا إلى أن الحقيقة هي أن هذا النظام الدموي لم يعد يشكل تهديدًا لشعوب المنطقة فحسب، وإنما يهدد أمن العالم أجمع، ويتوهم من يعتقد أن عقد الاتفاقات الجزئية برفع عقوبات أو العودة إلى اتفاق أثبت فشله سيولد الاعتدال لديه ويجنب العالم شروره.

وقال وزير الخارجية العساف: من يريد دليلاً على فشل الاتفاق النووي فما عليه سوى أن ينظر إلى جرائم النظام الإيراني في سوريا التي أودت بحياة أكثر من نصف مليون سوري شارك النظام الإيراني في قتلهم مباشرة أو من خلال أدواته ودعمه لميليشيات ما يسمى بحزب الله الإرهابي.

وأضاف قائلاً: من يريد دليلاً يمكنه التمّعن في حطام أكثر من (٢٥٠) صاروخًا باليستيًا أُطلقت على مواطنينا في المملكة وأقرت هذه المنظمة بأن النظام الإيراني زوّد ميليشياته في اليمن بها في خرقٍ صارخٍ لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ و ٢٢٣١.

وأردف يقول: من يريد الدليل عليه أن ينظر إلى الطرف الذي يعطّل الحل السياسي في اليمن، وينتهك القرارات الدولية، ويستهدف المدنيين، ويهدد الملاحة البحرية في الممرات المائية الحيوية، ويمنع وصول المساعدات الإنسانية.

وأكد أن هذا النظام المارق قد استغل المردود المادي من الاتفاق النووي لتمويل نشاطاته العدائية والإرهابية، ولابد للمجتمع الدولي اليوم أن يدرك أن تجفيف مصادر تمويل هذا النظام هو الوسيلة السلمية الأمثل لإجباره على التخلي عن ميليشياته وعن تطوير الصواريخ الباليستية وعن أعماله العدائية المزعزعة لاستقرار المنطقة والعالم أجمع.

وأوضح أننا أمام مسؤوليتنا التاريخية اليوم، ومصداقية هذه المنظمة والعالم أجمع على المحك، فعلى النظام الإيراني مواجهة أحد الخيارين إما أن تصبح إيران دولة طبيعية تحترم القوانين والأعراف الدولية، وإما أن تواجه موقفًا دوليًا موحدًا يستخدم كافة أدوات الضغط، والردع.

ولفت وزير الخارجية الانتباه في ختام كلمته بقوله: إن بلادي، أرض الحرمين الشريفين، وقبلة المسلمين، لم تكن يومًا من دعاة الحرب، لكنها لن تتوانى عن الدفاع عن مقدساتها وسيادتها.

طوّرت إيران "المسيَّرة" بتكنولوجيا حصلت عليها من طائرة أمريكية

أربعة خيارات للرد على إيران تبدأ بالمزيد من العقوبات وتنتهي بهجوم إلكتروني

في وقت مبكر من السبت ١٤ سبتمبر ٢٠١٩م، هاجمت طائرات مُسيَّرة وصواريخ، أكبر منشأة لمعالجة النفط في العالم، والتي تقع في السعودية، وحقل نفط رئيسيًا تديره شركة أرامكو السعودية، وتسبب في اندلاع حريق هائل في معالج بالغ الأهمية لإمدادات الطاقة العالمية. وما زالت التحقيقات تبحث في تحديد عدد الطائرات المسيَّرة والصواريخ التي ضربت منشآت النفط، والتحقق منها لمعرفة هويتها وأصولها والتكنولوجيا المستخدمة فيها ومن يمتلكها. على إثر ذلك أغلقت المملكة العربية السعودية نصف طاقتها الإنتاجية من النفط، أو ٥,٧ مليون برميل يوميًا من النفط الخام -أي ما يعادل ٥٪ من الإنتاج العالمي اليومي للنفط. واعتُبِر أن ما أسفرت عنه تلك الهجمات بمثابة أكبر اضطراب في إمدادات النفط في التاريخ.

لواء د. محمد علام سيد

كيف نُفِّذت الهجمات؟

لا تزال الصورة التي تمت بها الهجمات غير مكتملة المعالم، ولكن وسائل الإعلام تنقل عن بعض المصادر مسؤولية الحوثيين في اليمن، أو تتهم إيران بالتورط في هذه العملية. وتقول مصادر أخرى إنه لا توجد أي قرائن على الإطلاق تشير إلى أن هذه الصواريخ جاءت من جنوب المملكة العربية السعودية، خاصة اليمن. وتؤكد أن بعض الصواريخ فشلت في إصابة أهدافها، وسقطت في الصحراء قبل وصول وجهتها، حيث حقول أرامكو في بقيق، وأن حالتها جيدة بدرجة كافية لتحديد أصلها وهويتها. وإن محققين أمريكيين خبراء في الأسلحة وصلوا المملكة وتبعهم آخرون من الأمم المتحدة ثم من فرنسا لمساعدة المحققين العسكريين السعوديين في تحديد عدد الصواريخ التي ضربت منشأتي نفط لأرامكو، والتحقق منها لمعرفة هويتها. ويعكف الخبراء على تحليل الحدث، وجمع المعلومات المتاحة من صور الأقمار الصناعية وشهود العيان وفحص بقايا القذائف.

واللافت هو الدقة التي اتسمت بها الضربات كما أبانتها صور الأقمار حتى وصفها البعض بالدقة "الجراحية"، وسواء كانت الأدوات طائرات مسيَّرة، أو صواريخ طوافة (كروز) على ارتفاعات منخفضة، أو كليهما فإن تساؤلات تبرز عن التكنولوجيا المتطورة التي تحقق بها ذلك، وما دور العامل البشري في التنفيذ؟، ومن يمتلك هذه الإمكانات؟ ولماذا لم نسمع عن دفاعات تكتشف عناصر الهجوم وتتصدى لها؟ إن منشآت النفط بطبيعتها تحتوي المادة القابلة للاشتعال، وهي إذًا معرضة إذا وصلتها شرارة الإشعال، وبمعنى آخر تكفي حمولة صغيرة لإحداث الضرر إذا نجحت في اختراق وسائل الأمان ووصلت لهدفها.

الآثار الاقتصادية على المملكة العربية السعودية والعالم

أدت هجمات الطائرات المسيَّرة ضد حقلي بقيق وخريص في ١٤ سبتمبر في المملكة العربية السعودية إلى اضطراب أسواق النفط، وبالتالي الاقتصاد العالمي، وهددت صورة الوفرة في إنتاج النفط والطاقة التي نتجت عن غزارة الإنتاج الأمريكي للغاز الصخري. وقد تتكلف المملكة العربية السعودية مئات الملايين من الدولارات في اليوم الواحد إذ أدَّت الهجمات إلى توقف ٥,٧ مليون برميل من إنتاج النفط الخام يوميًا يمثل عائدها أكثر من ٢٠٠ مليون دولار، وهو أكثر من نصف الناتج الإجمالي للمملكة، ويمثل أعلى معدل إنتاج بعد الولايات المتحدة وروسيا. يعتمد الاقتصاد السعودي على أرباح مبيعات تصدير النفط التي تبلغ قيمتها حوالي ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لأرقام البنك الدولي.

من المرجح أن يؤدي الإنتاج المتوقف في واحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم إلى ارتفاع أسعار الخام على

المدى القريب. ومن المأمول أن يؤدي تنشيط احتياطيات النفط الاستراتيجية الأمريكية وغيرها من اقتصادات أوبك (منظمة البلدان المصدرة للنفط) التي تتدخل لرفع الإنتاج إلى تخفيف ظروف العرض إلى حد ما. وحتى إذا استؤنفت الإمدادات جزئيًا، فإن التهديد بشن المزيد من الهجمات أو حتى مجرد القلق من احتمالات التعرض مجددًا للهجمات سيزيد من تفاقم المخاطر الجيوسياسية وانعكاسها على أسعار النفط.

يمكن للمملكة سحب احتياطاتها البالغة ١٨٨ مليون برميل لسد الفجوة. وأفادت الأنباء أن مليوني برميل من الطاقة الإنتاجية قد عاد ضخها بالفعل، ويقول المسؤولون السعوديون إن الطاقة الكاملة ستستعاد خلال أسابيع. وصرح وزير المالية السعودي محمد الجدعان بأن إيرادات ميزانية المملكة لن تتأثر بالهجوم الذي تعرضت له منشآت شركة أرامكو وتسبب في تعطيل واسع للإنتاج. وقال إن الهجوم "لا يوجد له أي تأثير في الجوانب المالية والاقتصادية". وفيما يتعلق بطرح أرامكو، قال إن الطرح العام للشركة يسير كما هو مخطط له، وسيتم على الأرجح خلال الاثنى عشر شهرًا المقبلة.

أذن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باستخدام احتياطيات الخام الاستراتيجية الأمريكية بعد الهجمات على السعودية، وتمتلك الولايات المتحدة أكبر مخزون استراتيجي من الخام في العالم، كما أفادت الإمارات بأن لديها طاقة إنتاج نفط فائضة لتعويض الأسواق. وتتطلع أسواق النفط الآن إلى تقييم السعودية للأضرار، وبناء عليه سيتم معرفة مدى تأثير الهجمات على إمدادات النفط العالمية، ويرى وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، أن هناك مخزونات تجارية من الخام كافية لتعويض النقص في الإنتاج، الذي تشهده السعودية.

ومؤخرًا كشف وزير الإعلام السعودي، تركي بن عبد الله الشبانة، عن عودة الإمدادات البترولية من المملكة لما كانت عليه، بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها شركة أرامكو السعودية لتجاوز آثار العمل التخريبي السافر على منشأتي النفط في بقيق وخريص، منوهًا بسرعة استجابة شركة أرامكو وتفعيل نظام الطوارئ وكفاءة وتفاني العاملين فيها من مواطنين ومقيمين مما كان له الدور الكبير في تجاوز الأزمة.

الميزان العسكري وامتلاك القوة

تتكرر الهجمات على جنوب السعودية، ولكن المملكة نجحت في إسقاط الكثير من الصواريخ والطائرات المسيرة، فأسقطت أكثر من ٢٣٠ صاروخًا باليستيا أُطلِقَت عبر اليمن، ولم يصل أي صاروخ إلى هدفه، كما أسقطت عشرات الطائرات المسيَّرة، لكن الأمر هنا يتعلق بعمليات إرهابية قد تنجح بعض منها في الوصول إلى أهدافها، لا ننسى أننا نتحدث هنا عن مرفق اقتصادي وليس منطقة عسكرية، كما أنها بعيدة عن الحدود. اتجهت الدول إلى تخصيص ميزانيات ضخمة لبناء قوات جوية حديثة مدعمة بالتكنولوجيات المتقدمة رغبة في إحراز تفوق عسكري حاسم في أي صراع تقريبًا، لكن الطائرات المسيَّرة الصغيرة والرخيصة، قوّضت هذا المبدأ خاصة في ميادين القتال بالشرق الأوسط.

وفي تقرير لصحيفة "الجارديان": إن الطائرات المسيَّرة أحدثت خلال الأشهر الثلاثة الماضية تأثيرًا كبيرًا في العراق وسوريا ولبنان، وحاليا في السعودية، حيث توقف نصف إنتاج المملكة من النفط بفعل غارة لم يصاحبها إطلاق صافرات الإنذار، إذ يبدو أنها تمكنت من تفادى أنظمة الدفاع الجوي الأكثر تقدما في المنطقة. واعتبرت الصحيفة أن الهجمات تمثل تحذيرًا استراتيجيًا واضحًا بأن عصر التفوق بالمقاتلات (ذات المحركات النفاثة) انتهى، وأن الطائرات المسيَّرة الآن أصبحت جزءًا لا يتجزأ من قائمة التسليح لدى أكثر الجيوش تقدمًا في المنطقة. كما أن تنظيمات مسلحة سعت للحصول عليها، إذ يصعب رصدها ويمكن استخدامها كسلاح في الحرب.

لا يمكن لأنظمة الدفاع الصاروخي الحديثة أن تفعل شيئًا لوقف سرب الطائرات المسيَّرة والصواريخ الطوافة التي ضربت بعض أهم الهياكل النفطية، لقد تم تصميمها للتعامل مع التهديدات المختلفة – ولكنها لم تُجَهَّز لهذا النوع من التهديد. ويتساءل محللون عن مدى قدرة المملكة على درء أي هجمات مستقبلية ويربطون ذلك بشدة على استعداد دونالد ترامب لعقد صفقة مع إيران. تسعى القوات المسلحة السعودية جاهدة للحماية من ظهور تهديدات رخيصة منخفضة التقنية مثل الطائرات المسيرة. وأنفقت المملكة مليارات الدولارات في السنوات الأخيرة على صواريخ باتريوت الأمريكية والمصممة لإسقاط أهداف عالية التحليق كالطائرات أو الصواريخ البالستية، وليس التعامل مع الطائرات المسيرة والصواريخ الطوافة التي تحلق على ارتفاعات منخفضة للغاية تمنع اكتشافها برادارات نظام باتريوت الأرضية.

بعد أكبر هجمات على الإطلاق تعرضت لها منشأتا نفط سعوديتان أعلن وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر، إرسال تعزيزات عسكرية أمريكية دفاعية إلى الخليج بطلب من السعودية والإمارات، وقيل إن عملية نشر القوات ستتضمن عددًا متواضعًا من الجنود لن يصل إلى آلاف وستكون ذات طبيعة دفاعية بصفة أساسية. ونشر البنتاجون بشكل مفصل خطط التعجيل بتسليم معدات دفاعية لكل من السعودية ودولة الإمارات.

وقررت المملكة الانضمام للتحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية. وذلك في إطار مساندة الجهود الإقليمية والدولية لردع ومواجهة تهديدات

ساعد استخدام الطائرات المسيَّرة على نشوء نوع جديد من أدوات الحرب ما أدى إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين الحرب والسلام

الملاحة البحرية والتجارة العالمية وضمان أمن واستمرار تدفق إمدادات الطاقة للاقتصاد العالمي والإسهام في حفظ الأمن والسلم الدوليَّيْن.

الطائرات المسيَّرة أداة جديدة للحرب

ورغم العقوبات المتعددة التي تخضع لها إيران في مختلف المجالات لكنها نجحت في إنتاج طائرات مسيَّرة تحمل أسلحة متقدمة إلى حد ما. فقد كشفت طهران عن الطائرة المسيَّرة (شاهد ١٢٩) عام ٢٠١٢م، وقد لجأت إليها في تنفيذ هجمات عسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق. ودشنت إيران نموذجًا أكثر تطورًا يحمل اسم (مهاجر ٦) عام ٢٠١٨م. من الواضح أن تكنولوجيا الطائرات المسيَّرة المسلحة قد انتشرت على نطاق واسع. ومن المفارقات أن إحجام الولايات المتحدة عن بيع الطائرات المسيَّرة المتقدمة لحلفائها لم يحدَّ من انتشارها، لأن الصين تدخلت لتسويق تكنولوجيا مماثلة على نطاق واسع. وتتسم الطائرات المسيَّرة بأنها رخيصة، ويمكن بكل سهولة شراؤها من خلال الإنترنت أو متاجر الإلكترونيات، فيما تتراوح أسعار المقاتلات بين ملايين ومئات ملايين الدولارات.

ساعد استخدام الطائرات المسيَّرة في ضرب الأهداف على نشوء نوع جديد من أدوات الحرب، مما أدى إلى عدم وضوح الخط الفاصل بين الحرب والسلام، إذ أتاحت إمكانية ضرب أهداف محددة مع آثار جانبية محدودة (على الأقل إذا كانت المعلومات الاستخباراتية التي توجهها صحيحة). وقد بدت مصممة خصيصًا على زعم محاربة الإرهاب، ولكن جرى تهيئتها لتشعل الصراع غير المتكافئ في المنطقة بين اللاعبين المتقدمين تقنيًا والأقل تقدمًا.

يبدو أن الهجوم الذي استهدف منشآت النفط السعودية، سلط الضوء على الأسلوب والتقنيات المستخدمة في أسراب من الطائرات المسيَّرة والصواريخ الطوافة تصل قيمتها بالكاد إلى مليون دولار في مواجهة الدفاعات الجوية للمملكة التي كلفت مليارات الدولارات. وبينما تقول السعودية إنها نجحت في التصدي والدفاع عن نفسها أمام الصواريخ الباليستية، يبدو أن مجموعة من الطائرات المسيَّرة والصواريخ الطوافة كانت كافية لتعطيل ٥٪ من إنتاج النفط العالمي. ويقول محللون إن الطائرات المسيَّرة الصغيرة توضح مدى صعوبة الأمر بالنسبة للدول، حتى مع وجود ميزانيات دفاع ضخمة تستثمر في هذه القدرات المتطورة.

آثار التدمير في وحدة للنفط

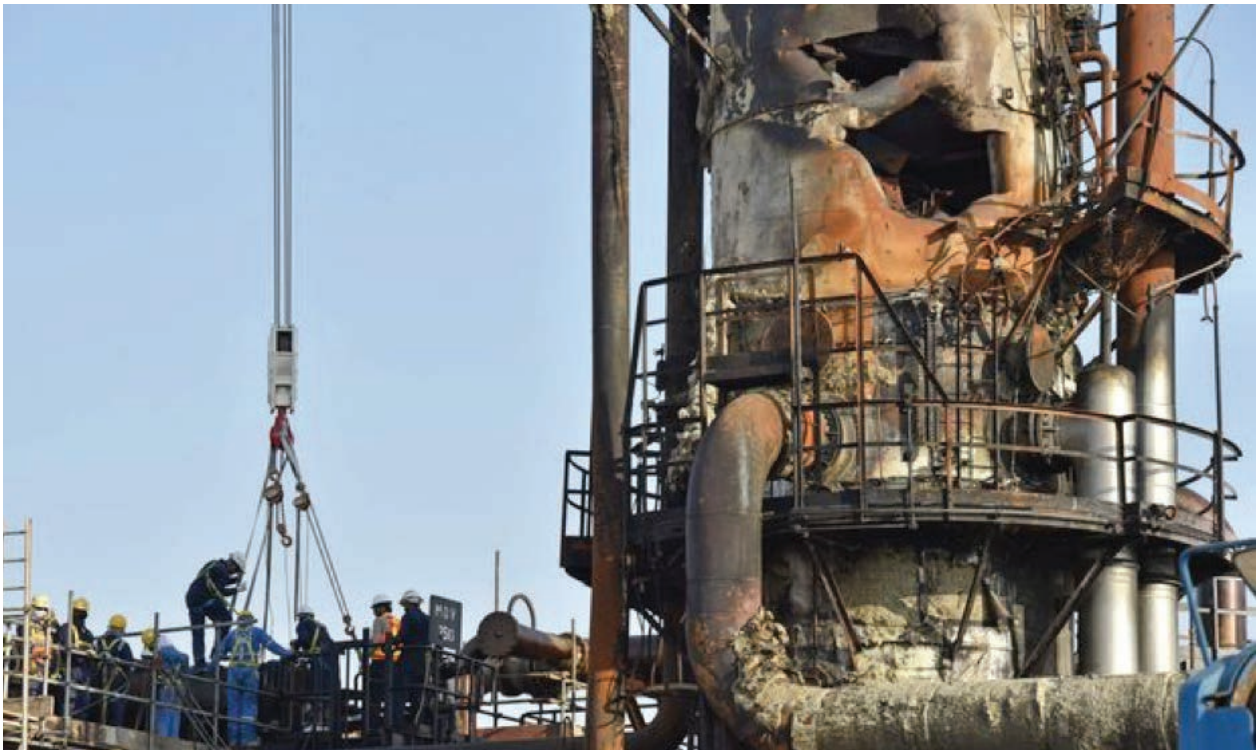

بقايا القذائف التي أطلقت على منشآت أرامكو

ولمزيد من إلقاء الضوء على الأسلحة التي اخترقت دفاعات السعودية بهجوم أرامكو، يشار إلى أنه بالرغم من تسلح الجيش الإسرائيلي بأحدث وأسرع الطائرات والأسلحة الدقيقة، لكنه تحول لاستخدام أسطول من الطائرات المسيَّرة لضرب أهداف في سوريا، وتتميز الطائرات بالقدرة على تفادى أجهزة الرادار، وهو ما يثير حالة من الغموض حول المسؤول عن الهجمات، الأمر الذي يفيد سياسة قادة إسرائيل الهادفة لمنع تحول الحرب غير المعلنة مع إيران إلى صراع مفتوح. كذلك طوَّرت إيران أسطولها من الطائرات المسيَّرة، معتمدة على تكنولوجيا حصلت عليها من طائرة أمريكية أسقطتها قبل ٤ أعوام.

بدا الحطام الصاروخي الذي عرضه السعوديون في مؤتمر صحفي وكأنه صاروخ "القدس-١" الإيراني، الذي يتراوح مداه أقل من ١٠٠٠ كيلومتر، وربما أقل من ٥٠٠ كيلومتر. ولذا يُحتَمَل أنه أطلق من العراق أو إيران، ولكن بالتأكيد ليس من اليمن. طبقًا لصور الأقمار الصناعية كان هناك حول بقيق، أربعة أنظمة دفاعية على الأقل ذات مدى قصير مصممة للتعامل مع الأهداف الأصغر، وربما لم تنجح في اكتشاف الطائرات والصواريخ المهاجمة أو التعامل معها. وعبر أحد المسؤولين بقوله "هذا الهجوم كان شيئًا جديدًا، ولم يكن شيئًا يتوقع السعوديون حدوثه".

تداعيات الهجوم المسلح في نطاق منطقة الخليج

أعلنت جماعة الحوثي اليمنية المتهمة بالتحالف مع إيران مسؤوليتها عن الهجمات. ولكن ذلك أمر لا يمكن تصديقه لأن حجم وحنكة ومدى تلك الهجمات لا يتوافق مع إمكانيات تلك الجماعة. ومنذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني وإعادة فرض العقوبات على صادراتها النفطية تدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران بشكل كبير. وظل المسؤولون الإيرانيون لأشهر يوجهون تهديدات مستترة قائلين إنه إذا مُنعت إيران من تصدير النفط فلن تستطيع دول أخرى أن تفعل ذلك أيضًا.

أشار مسؤولون أمريكيون إلى جنوب غرب إيران بوصفه المنطقة التي شُن منها الهجوم وهو تقييم اعتمد جزئيًا على الأقل على صور مازالت سرية تظهر على ما يبدو إيران وهي تتأهب لهجوم جوي. ولكن إيران نفت أي دور لها في سلسلة من الهجمات التي وقعت في الآونة الأخيرة ومن بينها تفجير ناقلات في الخليج وهجمات أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنها.

تشعر الولايات المتحدة بالقلق من جرِّها إلى حرب أخرى في الشرق الأوسط، خاصة أن إيران تتمتع بنفوذ قوي في سوريا والعراق ولها هناك قوات تعمل بشكل علني. ويخشى المسؤولون الأمريكيون من احتمال أن يحاول وكلاء إيران مهاجمة القوات الأمريكية هناك وهو أمر قد يشعل بسهولة صراعًا إقليميًا أوسع.

قال وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر إن هجوم ١٤ سبتمبر على منشأتي أرامكو النفطيتين في السعودية، يشكّل تصعيدًا كبيرًا للعدوان الإيراني. واستجابة لطلب السعودية وافق الرئيس ترامب على إرسال قوات أمريكية ستكون ذات طبيعة دفاعية وتركز بشكل أساسي على الدفاع الجوي والصاروخي. وأضاف إسبر: "سنعمل أيضًا للتعجيل بتسليم معدات دفاعية للسعودية والإمارات لتعزيز قدراتهما على الدفاع عن نفسيهما".

وصرح ترامب بأنه يعتقد أن ضبط النفس عسكريًا أظهر حتى الآن "قوة" وأنه سيفرض سلسلة أخرى من العقوبات الاقتصادية على إيران. وقال للصحفيين في البيت الأبيض: إن أسهل شيء يمكن أن أفعله أن أقول نعم امضوا قُدُمًا. دمروا ١٥ هدفا رئيسيًا في إيران. ولكني لا أتطلع لفعل ذلك إذا كان بوسعي.

وهذا الإعلان يغلق الباب أمام أي قرار وشيك لشن هجمات انتقامية ضد إيران عقب الهجمات التي أدت إلى توتر الأسواق العالمية والكشف عن ثغرات كبيرة في الدفاعات الجوية السعودية.

القدرات الدفاعية في الخليج

قالت السعودية إنها تعرضت في المجمل لهجمات من قبل ٢٥ طائرة مسيرة من طراز (دلتا وينج) وصواريخ طوافة من طراز (يا علي). وأفاد رئيس هيأة الأركان الأمريكية المشتركة جوزيف دانفورد بأن المسؤولين ما زالوا يبحثون أفضل مجموعة من القدرات للدفاع عن السعودية، مشيرًا إلى صعوبة التصدي لسرب من الطائرات المسيَّرة، فلن يكون بوسع نظام واحد أن يتصدى لمثل هذا التهديد، ولكن استخدام قدرات دفاعية متعددة المستويات سيحد من خطر أسراب الطائرات المسيَّرة أو الهجمات الأخرى التي قد تأتي من إيران.

ولطالما تعاملت السعودية مع هجمات متكررة من اليمن بصواريخ باليستية، وفي كثير من الأحيان نجحت دفاعاتها في التصدي لها. ومن بين الأسلحة التي استخدمها الحوثيون، صاروخ "قدس١" الذي يُعتقد أنه أحدث معظم الأضرار وهو يعتمد على تصميم سوفييتي من سبعينيات القرن الماضي، حيث كشف المتمردون الحوثيون في اليمن النقاب عنه في يوليو الماضي، لكن لم يكن مداه كافيًا لضرب شرق المملكة العربية السعودية من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

وتظهر صور الأقمار الصناعية أن السعوديين كان لديهم بعض الدفاعات بالقرب من الأهداف، مثل أنظمة صواريخ باتريوت المضادة، لكن معظم دفاعاتهم كانت موجهة نحو اليمن والخليج، في حين يبدو أن الهجوم جاء من الشمال.

وتمتلك السعودية أيضًا دفاعات قصيرة المدى حول البنية التحتية الحيوية، لكنها مصممة للتعامل مع الطائرات، وليس مع الطائرات المسيَّرة أو الصواريخ الطوافة التي تطير على ارتفاعات منخفضة.

ويقول خبراء الحد من التسلح إن الإيرانيين درسوا الدفاعات السعودية وطوروا صواريخ ذات مدى وقدرة بحيث تتجنب الكشف كما تلحق أضرارًا كبيرة عند وصولها لأهدافها، وهكذا فالجمع بينها وبين الطائرات المسيَّرة رخيص وفعال.

ويبدو أن الطائرات المسيرة باتت مشكلة عالمية، إذ بدأ تنظيم داعش في العراق باستخدامها خلال معركة الموصل، وأيضًا أرسل المسلحون في سوريا في العام الماضي، أسرابًا من الطائرات المسيَّرة لمهاجمة قاعدة جوية روسية.

واستجاب جيش الولايات المتحدة لهذا التهديد بنشر المزيد من صواريخ (ستينجر) بين قواتها البرية، لكن العديد من الخبراء يقولون إن (القبة الحديدية) الإسرائيلية هي الدفاع الأكثر فعالية ضد هذا النوع من الأسلحة المستخدمة في هجوم أرامكو، ولكن من غير المرجح أن يبيع الإسرائيليون مثل هذه التكنولوجيا الثمينة لدولة عربية.

ذكر أن البنتاجون يفكر في إرسال بطاريات مضادة للصواريخ وطائرات مسيَّرة ومزيد من الطائرات المقاتلة إلى المنطقة. كما تدرس الولايات المتحدة أيضًا الإبقاء على حاملة طائرات بالمنطقة لأجل غير مُسمَّى.

احتمالات رد الفعل الأمريكي

يبدو أن هناك أمام أمريكا أربعة خيارات ليس من بينها استخدام القوة. الخيار الأول هو فرض مزيد من العقوبات على إيران، وقد أضرت العقوبات الحالية بالفعل بمعظم قطاعات الاقتصاد الإيراني، وخاصة إنتاجها من النفط. والخيار الثاني هو العمل على بناء تحالف لوضع خطة لردع الإيرانيين والرد على تصرفاتهم العدوانية. ويذكر أن الإمارات العربية المتحدة ستنضم إلى الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة للقيام بدوريات في الممرات البحرية القريبة من إيران لحماية الشحن. ومن المُعتقد على نطاق واسع أن إيران قصفت ناقلات النفط وتواصل الاستيلاء على سفن أجنبية، بما في ذلك ناقلة بريطانية في يوليو الماضي. الخيار الثالث ما أعلنته الإدارة الأمريكية عن إرسال مئات من القوات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية في محاولة لردع أي عدوان إيراني محتمل. ويبدو القرار كإجراء دفاعي، لكنه قد يصبح هجومًا إذا استمرت طهران في هجماتها. أما الخيار الرابع على ما يبدو فهو التفكير في شن هجوم إلكتروني على إيران. وعلى سبيل المثال يمكن لذلك أن يلحق أضرارًا جسيمة بأجزاء من قطاع النفط الإيراني دون الحاجة إلى إطلاق قنابل عليها مما يضرب اقتصاد طهران. وينظر إلى هذه الخطوة على أنها أقل تصعيدًا من العملية العسكرية وهي عادة تحاط بالسرية. وقد حقق الأمريكان بالفعل نجاحًا في الهجمات الإلكترونية عندما نفذوا خطة أعاقت قدرة الجمهورية الإسلامية على استهداف ناقلات المياه القريبة. لا تزال إيران تكافح حتى بعد شهرين لإعادة بعض أجهزة الكمبيوتر إلى الإنترنت.

إن نتيجة هذه الخطة المكونة من خطوتين أو ثلاث خطوات هي أن الحرب الشاملة تبدو مطروحة الآن. هذه إشارة جيدة لأولئك الذين لا يريدون رؤية صراع قد يصبح أسوأ بكثير من العراق. والواضح أن العداء بين الولايات المتحدة وإيران ليس قريبًا من نهايته، هو حاليًا يتصاعد فقط. لذا فإن الوضع مستقر نسبيًا الآن، ولكن هناك الاحتمال بأن يزداد الوضع سوءًا بمرور الوقت.

ملاحظات ختامية

- تثير الدقة التي أصيبت بها الأهداف النفطية تساؤلات عن مدى تقدم التكنولوجيات المستخدمة سواء في الطائرات المسيَّرة أو الصواريخ الطوافة، فهل يمتلك الإيرانيون أو الحوثيون هذه التكنولوجيات؟ وهل سيُعطي المحققون تصورًا مُقنعًا حول الطريقة التي تمت بها الضربات؟ وهل الأقمار التي تغطي المنطقة لم تسجل من أين أطلقت هذه الطائرات والصواريخ وماذا كانت مساراتها.
- ليس في مصلحة الخليج أو إيران قيام حرب شاملة في المنطقة، فالأصول النفطية والمنشآت هنا وهناك مُعرَّضة ومُهدَّدة، ولابد أن هناك قوى مستفيدة ترى في المنطقة حقلا للتجارب، وتبغي إضعافها وابتزاز ثرواتها ضمن مسلسل ربيع عربي لم يكتمل، ويشهد الكل ضحاياه في أنحاء الشرق الأوسط الجديد.
- لا بد من البحث عن وسائل دفاعية فعالة لاكتشاف ومراقبة الطائرات المسيَّرة والصواريخ الطوافة في مساراتها القريبة من الأرض، وتدميرها إذا مثلت تهديدًا للأهداف الحيوية الهامة.
- وفي انتظار إجابة قاطعة عن المسؤول عن هجمات أرامكو التي تنفي إيران الضلوع فيها، لابد من البحث عن سبل للتوافق والسلام في اليمن.

* أكاديمي ـ جمهورية مصر العربية

الهجوم المسلح على أرامكو: العدوان والدفاع عن النفس في القانون الدولي

ميثاق الأمم المتحدة ينص على حق الدولة ضحية العدوان التصدي له بالقوة

لا يعد الهجوم العسكري المباغت المسلح شديد الضراوة على المنشآت النفطية لشركة أرامكو السعودية فجر ٢٠١٩/٩/١٤م، حادثًا منفصلاً بذاته، عن أشد الهجمات المسلحة ضراوة والتي طالت سيادة واستقلال وسلامة الوحدة الإقليمية لدول كبرى ذات سيادة تعرضت من قريب أو بعيد لمثل هكذا هجوم مسلح شديد جسيم في مداه وخطير في آثاره وتداعياته المختلفة ليس على الدولة المعتدى عليها وهي المملكة العربية السعودية، ولكن أيضًا على الاقتصاد العالمي، وتحديدًا في مجال إمدادات النفط الاستراتيجية للعالم كافة. وبالنظر إلى أن عديدًا من الدول التي تعرضت لمثل هذه الهجمات المسلحة العدوانية كانت قد لجأت -فورًا- للدفاع المسلح عن نفسها بوصفه مُكنة طبيعية، وملجأ ضروريًا للحفاظ على أمن الدولة وشعبها وإقليمها ونظامها السياسي. ولا يغيب عن البال، في معرض دراسة النموذج السعودي الأخير، الهجمات الإرهابية التي طالت أهدافًا مدنية محضة في الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. وذلك نظرًا للجوء الولايات المتحدة إلى أفعال الدفاع عن النفس ضد الجماعات الإرهابية التي اقترفت هذه الهجمات، والتي أكدت من جانب آخر المملكة العربية السعودية أيضًا على حقها الطبيعي والمشروع في اللجوء للدفاع عن النفس وفقًا لأحكام القانون الدولي المستقرة.

د. أيمن سلامة

حق الدفاع عن النفس.. ماهيته وشروطه

يزغ ورسخ حق الدفاع عن النفس كحق طبيعي وشرعي في التشريعات والأنظمة الداخلية للدول، المواثيق الدولية وفي الصدارة من هذه المواثيق ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وبالنظر لأن الدول تعد الشخص الرئيسي للقانون الدولي، فقد تأصل ذلك الحق تأسيسًا على الحق الشرعي والطبيعي للأشخاص الطبيعية في كافة النظم الداخلية.

حق الدولة في البقاء

إن مفهوم الدفاع الشرعي مبعثه مسلمة بديهية وهي أن الحق في الحياة يعد حقًا أساسيًا غير معلق، بل يعد حق الحقوق الأساسية كافة للإنسان ويتبوأ سائر الحقوق.

ولا يتأسس حق الدولة في البقاء على العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي وحسب، ولكن فضلا عن ذلك: القانون الطبيعي باعتبار أن ذلك الحق يعد من الحقوق الثابتة الأساسية المطلقة والضرورية للدول، ويمكن استخلاص الحقوق الأساسية للدول من شخصية الدولة ذاتها قبل دخول الدول أسرة الأمم وتدعي الاحتفاظ بهذه الحقوق عند دخولها طوعًا هذه الأسرة.

وحق وجود الدولة يعد الشرط الأساسي لجميع الحقوق الأخرى التي تدعيها الدولة، لأن عدم قدرة الدولة على البقاء والاستمرار سيؤدي إلى الانقراض لشخصية الدولة من أسرة الأمم، وكثيًرا ما أصرت الحكومات على هذا الحق ولكنها سمته في بعض الأحيان حق "الدفاع عن النفس وفي أحيان أخري حق "وقاية النفس".

تستطيع الدولة أن تجند شبابها، وتعد العدة العسكرية للذود عن حياضها، لحماية نفسها من الاعتداءات الخارجية، وتعقد تحالفات دفاعية مع الدول الصديقة، وتشترك في منظمات عالمية وإقليمية لذلك الغرض.

فالشخصية القانونية الدولية هي التي تخول لها ممارسة حقوقها دون تدخل من أحد سواء في الشؤون الداخلية، فضلاً عن كل ما من شأنه أن ينعكس سلبًا على الاقتصاد والحياة

الاجتماعية، وزعزعة الأمن وزرع الفتن الطائفية والعرقية وتشجيع الحروب الأهلية، وما إلى ذلك.

فالدفاع عن النفس ليس حقًا للدولة تمارسه أو تتركه، بل حقًا لا يجوز التنازل عنه، ويعني هذا الحق أن للدولة مطلق الصلاحيات في المحافظة على وجودها.

حالة الدفاع عن النفس في ميثاق منظمة الأمم المتحدة:

تنص لمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء (الأمم المتحدة) وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورًا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس -بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق- من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه».

تعكس هذه المادة استثناءً صريحًا على الحكم الوارد في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تحظر على الدول اللجوء للقوة المسلحة من أجل تسوية نزاعاتها، وفي ذات الوقت تعترف المادة للدولة ضحية العدوان المسلح بحقها الطبيعي في التصدي لذلك العدوان وإيقافه بكافة الوسائل المتيسرة لهذه الدولة، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، ويشار هنا إلى تأكيد الميثاق بكل وضوح على عدم جواز الانتقاص من ذلك الحق الطبيعي أو إضعافه أو التأثير عليه بأية صورة من الصور، ولاتزال الحالة الكويتية ماثلة في الأذهان، حين استند مجلس الأمن في قراره رقم ٦٦١ الصادر في ٦ أغسطس عام ١٩٩٠م، على حق دولة الكويت وجماعات الدول في الدفاع عن النفس ضد العدوان.

محددات الدفاع عن النفس

تقر كافة الأنظمة القانونية في العالم بحق الدول الطبيعي والشرعي في الدفاع عن نفسها، ولكن كافة هذه الأنظمة القانونية حددت الظروف والوسائل والأدوات التي من خلالها تستطيع الدول ممارسة ذلك الحق، ومن ثم سنتناول القيود القانونية على حق الدفاع عن النفس والتي تتقيد بها كافة الدول حين تلجأ لممارسة ذلك الحق.

القيود القانونية على ممارسة حق الدفاع عن النفس

شروط حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي التقليدي:

ويمكننا الحديث عن طائفتين من الشروط فيما يتعلق بحق الدفاع الشرعي؛ شروط ينبغي توافرها في فعل الاعتداء، وشروط ينبغي أن تتوافر في فعل الدفاع.

أ- الشروط التي يجب أن تتوافر في الفعل المكون للاعتداء:

لكي يكون للدولة الحق في ممارسة الدفاع الشرعي يجب أن ينطوي الاعتداء الواقع عليها على خطر حال ذي مصدر غير مشروع عن طريق استخدام قوة مسلحة، وأن يكون من الضروري أن تلجأ الدولة للدفاع عن نفسها، وأن يكون العدوان ذاته من الشدة، وأن تخطر الدولة مجلس الأمن بالتدابير العسكرية التي اتخذتها لرد العدوان بعد إنفاذها لهذه التدابير، فضلاً عن التناسب بين فعل الدفاع عن النفس مع فعل العدوان ذاته.

أولاً: التعرض لهجوم مسلح:

إن استلزام وقوع هجوم مسلح على الدولة الضحية التي تلجأ إلى الدفاع عن نفسها يشكل قاعدة عرفية تتعلق بممارسة حق الدفاع عن النفس، أكدته كل من المحكمة العسكرية الدولية لنورينمبرج، ومحكمة العدل الدولية في قضية نيكاراجوا، ففي القضية الأخيرة كان على المحكمة بشكل مبدئي أن تقرر أن نيكاراجوا قد شنت هجومًا مسلحًا على السلفادور، أو الهندوراس، أو كوستاريكا، وذلك باعتبار أن مثل هذا الهجوم فقط هو الذي يبرر الاحتجاج بحق الدفاع الجماعي عن النفس، وقد رأت المحكمة أن تقيم الأسلحة إلى المعارضة في دولة أخرى لا يشكل في حد ذاته في القانون الدولي العرفي هجومًا مسلحًا على تلك الدولة.

فالمحكمة في قضية نيكاراجوا تبنت مفهومًا محددًا، وضيقًا للهجوم المسلح الذي يبرر استخدام القوة، واستبعدت بعض التصرفات -وإن كانت تشكل تعديًا على حقوق ومصالح أخرى للدول تتعلق بسيادتها وعدم التدخل في شؤونها- من مفهوم الهجوم المسلح. حيث رأت المحكمة أن الهجوم المسلح لا "يشكل مساعدة الثوار على شكل توفير الأسلحة والدعم المتعلق بالعتاد وغيره من أشكال الدعم".

شرطان للدفاع عن النفس: شرط الضرورة وشرط التناسب والتعرض لهجوم مسلح وحدوث الخطر الآني

ثانيًا: أن يكون الخطر حالاً:

بدون هذا الشرط لا يتحقق الهدف من إباحة حق الدفاع الشرعي، وهو درء خطر عن الدولة المعتدى عليها لم يكن بوسع المنظمات الدولية صده عنها. ويأخذ الخطر الحال إحدى صورتين: أولاً: أن يكون الخطر وشيكاً أي لم يبدأ بعد لكنه على وشك الوقوع، وهذا يفترض أن تكون قد صدرت أفعال من المعتدي تجعل من وقوع الاعتداء على الفور أمرًا منتظرًا إذا ما سارت الأمور بطريقة طبيعية. إما إذا كان الخطر مستقبلاً، أي متوقعًا لكنه ليس وشيكًا فلا يقوم الحق في الدفاع الشرعي؛ إذ يكون بإمكان السلطات الدولية المختصة التدخل وحماية الطرف محل التهديد. والصورة الثانية هو أن يكون الاعتداء واقعًا بالفعل ولم ينته بعد، أما إذا انتهى فتنتفي عنه عندئذ صفة الحلول، ويكون الرد باستخدام القوة المسلحة من جانب المعتدى عليه انتقامًا محظورًا بمقتضى القانون الدولي.

وقد أثار هذا الشرط خلافًا بين الفقهاء حيث ذهب بعضهما إلى أنه يكفي لقيام حق الدفاع الشرعي وجود تهديد بهجوم وشيك، على حين يصر البعض الآخر على وجوب أن يقع الهجوم المسلح بالفعل كي يتحقق شرط الحلول ويقوم بالتالي الحق في الدفاع الشرعي.

ب- الشروط التي ينبغي توافرها في فعل الدفاع:

أولا: شرط الضرورة:

يجب أن يكون الخطر المتطلب للدفاع عن النفس حالاً وداهمًا ولا توجد وسيلة لصده سوى باللجوء إلى القوة، فإذا لم يكن هذا الخطر حالاً ولا داهمًا أو وجدت وسيلة أخرى لصده كاللجوء إلى المنظمة الدولية أو أي من الوسائل السلمية، لا يكون للدفاع الشرعي محل، بل واعتبر استخدام القوة عدوانًا يباح الدفاع الشرعي ضده. كما يجب أن يوجه الدفاع الشرعي إلى الدولة مصدر العدوان.

وشرط الضرورة ليس شرطًا جامدًا، بل يعتمد على ظروف كل حالة على حدة، ومدى التقدم في تكنولوجيا الحرب، ولا يتوقف على الخطر الذي تتم مواجهته بالفعل فحسب، بل أيضًا حجم الخطر المتوقع. ويقع على الدولة الضحية التي تحتج بحقها في الدفاع عن النفس عبء إثبات أن استخدام القوة هو إجراء ضروري لحماية الدولة من أية أضرار أخرى.

ثانيًا: شرط التناسب:

بادئ ذي بدء نستطيع أن نؤكد ما استقر عليه العرف الدولي والقانون الدولي التعاهدي، أن الدول لا يمكنها اللجوء إلى استخدام القوة من جانب واحد إلا للدفاع عن النفس، وذلك في حال تعرضها لهجوم مسلح، على أن يكون استخدام القوة بالقدر الضروري لصد الهجوم. وهذا يعني أن الدفاع عن النفس ليس مطلقًا بلا حدود، ولكن يتحدد ويتقيد هدف الدفاع عن النفس الأساسي في صد الهجمات المسلحة وضمان أمن الدولة مرحليًا. فالقوة الدفاعية المسلحة لا يمكن استخدامها إلا في صد الاعتداءات المسلحة التي تتجاوز درجة معينة من الضراوة، ولا يمكن -كما أسلفنا- اعتبار أي اعتداء دون ذلك الحد "اعتداءً مسلحًا"، ولا ينبغي مجابهته برد فعل اضطراري، ويقاس التناسب باختبار كمي عندما يُراد أن يتوافق رد الفعل من الخصائص الكمية للهجوم، ومنها حجم الفعل ونوعية الأسلحة المستخدمة، وحجم الضرر والدمار الحادثين. أما الاختبار النوعي للتناسب فهو لا يركز كثيرًا على التطابق والتماثل الخارجي بين الهجوم وبين الرد عليه، وإنما يسعى بدلا من ذلك إلى تقرير ما إذا كانت الوسائل المستخدمة مناسبة للهدف المنشود من الرد. وعلى ذلك؛ فإن الرد المتناسب هو الرد الضروري والملائم لصد الهجوم، والذي تتبعه آثار جانبية معقولة على المصالح والقيم التي ستتأثر بهذا الرد.

فالتناسب في إطار الدفاع عن النفس ليس معيارًا قياسيًا عمليًا ولكنه بدلا من ذلك مقياسًا عمليًا إلى درجات الحدة. ويتسق هذا الأسلوب في تناول التناسب مع فلسفة التحكم الاجتماعي في استخدام القوة من جانب واحد. ونظرًا لأن القوة المستخدمة من جانب واحد تمثل أداة خطرة فينبغي اللجوء إليها كملاذ أخير، أي أنه إذا ما أخفقت آليات الأمن الجماعي فإن الدول لن يتوفر لها أية آلية قسرية يمكن اللجوء إليها من أجل ضمان أمنها بصورة فعالة.

وتطبيقًا على المعيارين السابق الإشارة إليهما في مجال تقييم مشروعية الرد الإسرائيلي على الهجمات على الجبهة اللبنانية فقد اعتبر الرد الإسرائيلي غير متناسب حيث لا يحقق شرط التناسب المشار إليه من عدة وجوه: أولها حجم العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تجاوزت ما كان ضروريًا وكافيًا لصد الهجوم، وثاني تلك الاعتبارات هو ما تمخض عنه الرد الإسرائيلي من تدمير للبنية التحتية سواء العسكرية والمدنية والواقعة على بعد مئات الأميال من المنطقة التي تعرضت للهجوم، والتي لم يكن لها بالتالي أية صلة بالهدف الدفاعي لتلك العمليات، وثالثها التهديد الذي تعرض له المدنيون وما لحق بهم من أضرار، وعلى الرغم من أن تلك الطروحات في مجملها تستند إلى الجانب الكمي للرد فإنها لا ترمز إلى الحاجة

الدفاع عن النفس ليس حقًا للدولة تمارسه أو تتركه بل لا يجوز التنازل عنه ولها مطلق الصلاحيات للحافظ على وجودها

إلى علاقة توافق كمي دقيق بين الهجوم والدفاع، بل تشير إلى الحاجة إلى معقولية ارتباط العمل الدفاعي بالهدف منه، وإلى ضرورة التوصل إلى هذا الهدف بدون التسبب في عواقب لا تتناسب مع ما يمكن اعتباره عادة الكلفة الاجتماعية للرد الدفاعي.

لقد أدانت ردود أفعال المجتمع الدولي الرد الإسرائيلي غير المتناسب والمفرط في استخدام القوة المسلحة مع مختلف الأحداث الفردية لحزب الله التي أدت إلى الرد الإسرائيلي، وبينت ردود أفعال المجتمع الدولي أن الردود العسكرية الإسرائيلية لم تتكافأ مع الاستراتيجية العدوانية لحزب الله، حيث ينبغي أن يتكافأ القوة العسكرية مع مدى الحاجة الماسة أي الضرورة الملحة لصد الهجوم الحادث، وليس مع الحاجة إلى مستوى الأمن اللازم بالنسبة للدولة التي تعرضت للهجوم، وحتى بإعمال "المنظور التراكمي" على الهجمات المسلحة المتواترة لحزب الله، والتسلل الهجومي لعناصره إلى داخل إسرائيل يمكن أن يترتب عليها رد واسع النطاق، تنطلق من مفهوم أن التناسب أداة ومقياس صممتا من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من القوة الضرورية لرد أي هجوم وتفادي التصعيد فضلاً عن كبح المدافع عن اللجوء إلى القوة المسلحة المفرطة.

يتضمن حق الدفاع الشرعي في القانون العرفي افتراض تناسب القوة المستخدمة مع التهديد المواجه. ولقد جذبت الصيغة التي استخدمها Webster اهتمام الفقهاء لتأكيدها على أن الدفاع عن النفس يجب ألا يتضمن شيئاً غير معقول أو مبالغ فيه. وطالما كان الفعل تبرره ضرورة الدفاع الشرعي فينبغي له أن يتقيد بهذه الضرورة ولا يتخطى حدودها. وما فعلته صياغة Webster حقيقةً هو أنها تحدثت عن حق للدفاع عن النفس ذي تطبيق أضيق نطاقًا من كل من الحق في الحفاظ على النفس غير الواضح الحدود، والمفهوم السياسي الواسع للدفاع عن النفس كما نجده في الفكر والعمل الدوليين في القرن التاسع عشر.

ويعني شرط التناسب، أن تكون الأفعال المتخذة دفاعًا عن النفس متناسبة مع الخطر القائم، وألا تتجاوز الحدود المعقولة، وأن تقتصر هذه الأفعال على دفع الخطر المباشر والحال. وفي بعض الأحيان حيث لا يتضح حجم الخطر المواجه، يمكن أن يتعادل رد الفعل مع الخطر الظني الناشئ عنه، ولو تجاوز ذلك حجم الهجوم الموجه فعلاً. كما يرى عدد قليل من الفقهاء أن مبدأ التناسب لا يحول بين من هو في وضع الدفاع عن النفس وبين إزالة مصدر الخطر الذي يواجهه، وليس فقط إزالة ذلك الخطر. بل يذهب Bowett إلى أبعد من ذلك، حيث يرى أن استخدام القوة يعد مشروعًا بوصفه إعمالاً لحق الدفاع عن النفس في حالة تهديد الاستقلال السياسي لدولة ما عن طريق العدوان أو الوسائل الاقتصادية.

إن التأكيد على شرط التناسب باعتباره ركنًا رئيسيًا يسبغ شرعية على الاجراءات العسكرية التي تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها، من شأنه أن يساهم في منع التعسف في استخدام حق الدفاع عن النفس، ويضمن أن تكون ممارسته ضمن ضوابط معينة تمنع ذلك التعسف.

وبالنظر إلى أن لجوء الدولة للدفاع عن النفس مستخدمة القوة المسلحة يعد إجراءً استثنائيًا (استخدام القوة المسلحة)، ولكن تكون الدولة في هذه الحالة مقيدة بالمدى الضروري المناسب والمتناسب لرفع حالة الضرورة، وإعادة الوضع الطبيعي التي كانت عليه.

ثالثًا: إبلاغ مجلس الأمن بالتدابير

آل واضعو ميثاق منظمة الأمم المتحدة أن يضعوا قيودًا تحد من إطلاق يد الدولة المعتدى عليها في ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، وهو التزامها بإبلاغ مجلس الأمن فورًا بالتدابير التي تقوم بها في سياق ممارسة حق الدفاع عن النفس. ويشكل هذا القيد نوعا من الرقابة والإشراف يردان على تصرفات الدول في مثل هذه الحالات، وذلك منعًا للتعسف والمبالغة في استخدام حق الدفاع عن النفس، ورغبة في عدم إطلاق يد الدول في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الحالات التي تدعي اللجوء إلى استخدام القوة. إلا أن هذا القيد لا يعني -بطبيعة الحال- اشتراط الحصول على الموافقة المسبقة من قبل مجلس الأمن لممارسة حق الدفاع عن النفس، ولكنه يهدف إلى إخضاع التدابير التي يتم اتخاذها من قبل الدولة التي تلجأ إلى ممارسة ذلك الحق لإشراف المجلس.

* أستاذ القانون الدولي

تداعيات الهجمات العسكرية على منشآت أرامكو السعودية على أسواق الطاقة

تداعيات الهجوم الإرهابي على منشآت "أرامكو" قصيرة الأجل ولا تقتضي تعديلاً

تأتي الهجمات العسكرية التي طالت منشآت شركة أرامكو والمتمثلة بمنشأتي بقيق أكبر معمل في العالم لتكرير النفط وخريص المجاورة، حيث يوجد حقل نفطي كبير في شرق السعودية يقدر إنتاجه بـ (١,٢) مليون برميل يوميًا من النفط العربي الخفيف، أحد اشكال الإرهاب الاقتصادي الذي له تداعيات خطيرة على أسواق الطاقة العالمية ومن ثم على الاقتصاد العالمي لاسيما إذ عملنا بأن هذه الهجمات أدت إلى توقف إنتاج نحو (٥,٧) ملايين برميل يوميًا أي (٥٠٪) من إنتاج النفط السعودية أو (٦٪) من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وهو بذلك أكبر تراجع في تاريخ الصناعة النفطية في العالم يتخطى حتى انخفاض الإنتاج بمقدار(٥,٦) ملايين برميل يوميًا أثناء الثورة الإسلامية في إيران عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩م. وسجلت أسعار نفط برنت ارتفاعًا حادًا بلغ ١٥٪ في يوم واحد على إثر هجمات في ١٤ سبتمبر استهدفت منشآت نفطية لشركة "أرامكو" في السعودية، تسببت بخفض الإنتاج النفطي السعودي إلى النصف وأن الأسعار لامست (٧٢) دولارًا يوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٩م، مُسجلة أكبر ارتفاع خلال الجلسة نفسها منذ عام ١٩٩١م، وحرب الخليج وعادت الأسعار إلى التراجع بعد ذلك وصولاً إلى حوالى ٦٥ دولارًا للبرميل يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر وفي ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي ووفرة النفط المنتج في العالم وتراجعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت ٤٠ سنتًا إلى ٦٤,٣٧ دولارًا للبرميل في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩م، بينما بلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ٥٨,٣١ دولارًا منخفضة ٣٣ سنتًا، ومن المتوقع أن تنخفض أكثر في ظل التوقعات بتراجع درجة التصنيع في اليابان وبعض الاقتصادات الأوروبية.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

كما أدت هذه الهجمات إلى توقف إنتاج كمية من الغاز المصاحب المقدر بنحو ملياري قدم مكعب في اليوم، تستخدم لإنتاج (٧٠٠) ألف برميل من سوائل الغاز الطبيعي مما سيؤدي إلى تخفيض إمدادات غاز الإيثان وسوائل الغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى نحو (٥٠٪).

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الكبرى في آسيا تعتمد بشكل كبير على النفط السعودي، حيث تستورد الصين على سبيل المثال (١,٧) مليون برميل من النفط الخفيف أو نحو (٢٥٪) من صادرات المملكة العربية السعودية، وتمتلك الصين في الوقت الحاضر احتياطي استراتيجي يبلغ (٣٢٥) مليون برميل من النفط الخام يغطي واردات نحو (٣٣) يومًا وطبقًا لشركة سيا أنرجي الاستشارية، أن الخام العربي الخفيف والخفيف جدًا يمثلان حوالي ثلث واردات الصين من النفط السعودي وصدرت خلال العام المنتهي في مارس ٢٠١٨م، نحو (١٦,٧٪) من إجمالي الواردات الهندية. وتعتمد اليابان على نفط السعودية لتأمين نسبة (٣٥٪) تقريبًا من إمداداتها النفطية.

ويتوافر لدى المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والصين مخزون استراتيجي يقدر بمئات الملايين من براميل النفط. وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الأحد الموافق ١٥ سبتمبر ٢٠١٩م، إنه سمح بالسحب من مخزون النفط الأمريكي الاستراتيجي. وتنصح وكالة الطاقة الدولية التي تنسق سياسات الطاقة في الدول الصناعية الدول الأعضاء بأن يكون لديها مخزون يعادل صافي وارداتها من النفط لمدة ٩٠ يومًا، وأن المسؤولين في أوبك بحثوا تطورات سوق النفط مع وكالة الطاقة الدولية، وأبديت كلا المؤسستين عن رضاهما عن سيطرة السلطات السعودية التي لديها مخزونات استراتيجية على الموقف من خلال تأمين طلبات التوريد للنفط من هذه المخزونات، علاوة على إجراء عمليات شراء من مصادر أخرى

بهدف سد أي ثغرة تحول دون استكمال تلبية طلبات التوريد للنفط أو المشتقات النفطية.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في خلق أجواء طمأنة أسواق الطاقة العالمية علاوة على تصريح وزير الطاقة السعودي وجود تخمة فائضة في المعروض من النفط الخام والتباطؤ في النمو في الاقتصاد العالمي الذي يحد من الطلب على الخامات النفطية، يضاف إلى هذه العوامل نمو الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري الذي ساهم في رفع الإنتاج الإجمالي للولايات المتحدة إلى (١٢,٨) مليون برميل. وفقًا لبيانات نشرتها صحيفة Wall street. وفي شأن توجهات المضاربين على النفط يرى بنك كويرتس الألماني، أن الخلاف التجاري الصيني الأمريكي وما تمخض عنه من مخاوف بحدوث ركود اقتصادي وتباطؤ الطلب على النفط وصعود الدولار أكثر مما متوقع، سيكون هو العامل المؤثر على الأسعار ومن المرجح أن يضغط على أسعار النفط في الفترة القادمة، وأن الاتجاه الصعودي لسعر النفط الناجم عن الهجمات على منشأتي النفط في السعودية ليس مستدامًا، وخفض توقعاته لعام ٢٠٢٠م، لناحية أسعار النفط الخام، مشيرًا إلى تدهور العوامل الأساسية بما في ذلك تباطؤ نمو الطلب العالمي.

وبالرغم من أن معظم الدول الرئيسية المستهلكة للنفط تملك مخزونًا هائلاً يسمح بتلبية المتطلبات الفورية، فإن الشركات تضع بالفعل خطط الشحنات لأسابيع وأشهر قادمة بهدف التعويض عن النقص في الخام الخفيف والمنتجات المكررة وفق متعاملون في السوق، ارتفع نشاط حجز السفن وأسعار إيجارها للشحنات القادمة من الساحل الأمريكي على خليج المكسيك منتصف شهر سبتمبر الحالي، ويشهد الخام الأمريكي الحاضر بامتداد خليج المكسيك والذي يمكن تصديره بسهولة طلبًا قويًا لترتفع العلاوات السعرية إلى معدلات غير مسبوقة منذ يونيو المنصرم. وأن نافذة تصدير الخام الأمريكي ستفتح على مصراعيها ومن المرجح أن تُرى كميات قياسية من الصادرات الأمريكية.

ونستطيع القول بأن الأسعار لن ترتفع إلى معدلات تثير القلق وذلك نتيجة لتوفر المعروض علاوة على الخزين الاستراتيجي، حيث أن الولايات المتحدة وروسيا قادرة على معالجة أي نقص في الإمدادات العالمية للنفط الخام خلال الفترة القادمة. كما أن المخزون السعودي الضخم يحمي سوق النفط من صدمة المعروض النفطي، وبالفعل استخدمت أرامكو خزينها للإيفاء بالتزاماتها لتوريد النفط للأسواق الآسيوية من مخزوناتها داخل السعودية، كما أنها تمتلك مواقع للتخزين أخرى خارج المملكة في روتردام، وسيدي كرير بمصر، وأوكيناوا في اليابان.

جدول (١) الخزين الاستراتيجي من النفط الخام في الدول الرئيسة المنتجة والمستهلكة للنفط "مليون برميل"

	الدولة	كمية المخزون الاستراتيجي	الملاحظات
١	الولايات المتحدة	٦٤٤	يعادل إنتاج الولايات المتحدة في (٥٢) يومًا
٢	الصين	٣٢٥	يغطي واردات الصين لـ (٣٣) يومًا
٣	اليابان	٣٢٤	يغطي الاستهلاك المحلي لـ (٢٣٥) يومًا
٤	السعودية	١٨٨	يعادل طاقة المعالجة في بقيق لمدة (٣٧) يومًا
٥	كوريا الجنوبية	٩٢	تغطي حوالي (٩٠) يوما من احتياجات كوريا الجنوبية من النفط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر متنوعة

أولاً- الآثار على الاقتصاد السعودي:

ما من شك سيكون للهجوم الإرهابي على منشآت أرامكو للنفط آثار مالية تنعكس سلبًا على جملة من المتغيرات الاقتصادية يمكن إيجازها بالآتي:

١) الآثار على النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو في الاقتصاد السعودي على الناتج المحلي الإجمالي الذي يولده قطاع النفط الذي تأثر إنتاجه نتيجة للهجمات العسكرية الذي أفقدت المملكة عملاق النفط العالمي أكثر من نصف إنتاجها من النفط والتي يحتاج وفق المصادر السعودية إلى شهر على الأقل لكي يستعيد عافيته ويرجع إلى مستواه قبل فجر الاعتداء يوم السبت الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠١٩م، والبالغ (٩,٨) مليون برميل نفط، الأمر الذي سينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي الذي يقدر وفق تقديرات صندوق النقد الدولي

نجحت السعودية في تأمين إمداد الدول الآسيوية بالنفط ومشتقاته من المخزون الاستراتيجي والشراء من السوق العالمية

حجم ضرر أسواق الطاقة لم يكن مؤثرًا لقلة الطلب العالمي الناجم عن الركود وتراجع التصنيع في أوروبا واليابان ووجود فائض ٣,٦ مليون برميل

بنحو (١,٩٪) مقارنة بمعدل نمو بلغ (٢,١٪) في العام ٢٠١٨م، وذلك بسبب الانخفاض في إنتاج النفط الخام.وعمومًا تبقى هذه التقديرات للنمو الاقتصادي السعودي عرضة للتقييم خلال الربع الأخير من العام ٢٠١٩م، على ضوء عملية إعادة التأهيل للمنشأتين النفطيتين، وعودة طاقة الإمداد للنفط السعودي إلى سالف عهدها قبل الاعتداء والتي قد تستغرق أسابيع.

٢) الآثار على الصادرات والموازنة العامة

تشكل صادرات المملكة العربية السعودية من النفط نحو ثلثي الإيرادات العامة للمملكة، وشكلت الإيرادات النفطية (٦٧٪) تقريبًا في موازنة عام ٢٠١٨م، كما تعاني الموازنة العامة للمملكة من عجز مالي لعام ٢٠١٩م، يقدر بحوالي (١٣١) مليار دولار، وبلغت الإيرادات النفطية السعودية (٣٩٥,١) مليار ريال خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩م، مقارنة بحوالي (٤٠٨) مليار ريال في نفس الفترة من العام المنصرم، أي بنسبة تراجع تقدر بـ (٤٪)، وشكلت الصادرات النفطية نحو (٧٧,٩٪) من إجمالي الصادرات السعودية خلال شهر يونيو ٢٠١٩م. وكانت إيرادات السعودية من الصادرات النفطية قد شهدت ارتفاعًا ملحوظًا العام ٢٠١٨م، بنسبة (٣٦٪) أي بما يعادل حوالي (٢٣٠) مليار ريال، لتصل إلى (٨٦٨,٤) مليار ريال، مقابل (٦٣٨,٤) مليار عام ٢٠١٧م.

من المتوقع أن تؤثر الهجمات على المنشآت النفطية للسعودية، بشكل سلبي على الإيرادات العامة للمملكة ومن ثم تخلق مصاعب للموازنة العامة وتزيد من حجم عجزها المالي، ووفقًا لبيانات وزارة المالية السعودية، فقد بلغ عجز الموازنة العامة خلال الشهور الستة الأولى من العام ٢٠١٩م، (٥,٧) مليار ريال أي (١,٥) مليار دولار مقارنة بـ (٤١,٧) مليار ريال (١١,١١) مليار دولار في الفترة المناظرة من عام ٢٠١٨م. كما وصل الدين العام إلى (٦٢٧,٨) مليار ريال (١٦٧,٤) مليار دولار مع نهاية النصف الأول لعام ٢٠١٩م، بالمقارنة (٥٥٩,٩) مليار ريال (١٤٩,٢) مليار ريال في نهاية العام ٢٠١٨م.

أسعار النفط لن ترتفع إلى معدلات تثير القلق لتوفر المعروض علاوة على الخزين الاستراتيجي السعودي الضخم الذي يحمي السوق

٣) الآثار على الأسواق المالية:

هبطت أسعار البورصة السعودية في بداية التعامل بعد يوم من الهجمات المسلحة على منشآت شركة أرامكو بنحو ٣٪، ثم بعد ذلك تقلصت خسائرها في الأغلاق، ورغم ذلك جاءت البورصة السعودية الأكبر في العالم العربي في مقدمة الأسواق الخاسرة مع هبوط مؤشرها الرئيسي "تاسي" بنسبة (١,٠٥٪) إلى (٧٧٤٩) نقطة لتتخلى عن جميع مكاسبها المحققة خلال العام الحالي، بضغط رئيسي من هبوط أسعار البتروكيماويات، وانخفضت أسهم (١٤٣) شركة من إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي، البالغ (١٩٣) شركة.وانخفض مؤشر سوق الأسهم السعودية "تداول" حوالي (٢٪)، الأحد الموافق ١٥ سبتمبر ٢٠١٩م، بأول يوم من التداول عقب هجمات استهدفت معملي نفط لأرامكو في بقيق بالمملكة العربية السعودية، كما انخفض مؤشر دبي الرئيسي بنسبة (١٪) أيضًا في الساعة الأولى، وهبط مؤشر بورصة قطر بنسبة ثلث نقطة مئوية فقط.

ثانيًا- التداعيات المستقبلية للهجمات الإرهابية على استقرار أسواق وأسعار الطاقة:

بداية نقول بأن حجم الضرر الذي أصاب أسواق الطاقة العالمية لم يكن مؤثرًا جدًا مثلما توقع الكثيرون وذلك بسبب قلة الطلب العالمي الناجم عن حالة الركود الاقتصادي الذي يمر بها الاقتصاد العالمي نتيجة للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك تراجع عمليات التصنيع في بعض الدول الأوروبية واليابان، علاوة على وجود طاقات فائضة تقدر بنحو (٣,٦) مليون برميل من النفط، وكذلك دخول لاعبين جدد في السوق النفطية كالولايات المتحدة التي تنتج اليوم أكثر من (١٢) مليون برميل من النفط يوميًا والعراق الذي يستطيع أن ينتج قرابة خمسة ملايين برميل من النفط، ولا يتوقع حصول زيادة كبيرة في الأسعار لأن الولايات المتحدة ودول أخرى قد تقوم بالسحب من مخزوناتها النفطية الاستراتيجية لزيادة المعروض من النفط بهدف كبح جماح أي ارتفاع كبير في الأسعار، الذي لن يكون في صالح المستهلكين لاسيما الآسيويين، ولذلك ستتجنب الولايات المتحدة أي أزمات ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية، في الوقت الذي يمارس فيها الرئيس الأمريكي ترامب ضغطًا على مجلس الاحتياطي الفدرالي لخفض أسعار الفائدة وتقليل كلفة الأموال أكثر بهدف إنعاش الاقتصاد وتقليل مخاطر الحرب التجارية، لا سيما مع الصين.

ورسمت الخبيرة في مركز الطاقة التابع لمدرسة "سكولكوفو" لإدارة الأعمال في موسكو، يكاتيرينا غروشيفينكو ثلاثة سيناريوهات محتملة متعلقة بوتيرة استعادة إنتاج النفط في السعودية اعتبرت أنها ستُحدّد مصير أسعار النفط، وأكثرها تشاؤمًا استغراق إصلاح الأعطال الناتجة عن هجوم "أرامكو" فترة ٣ أشهر. إن "انخفاض الإنتاج السعودي ٥,٧ ملايين برميل يوميًا يعادل ٦٪ من الإنتاج العالمي أو نصف الإنتاج الروسي وتتمثل هذه السيناريوهات بالآتي:

السيناريو الأول:

يعتمد السيناريو المتفائل على ثقة السعوديين في قدرتهم على صيانة المنشآت في أقرب وقت. في هذه الحالة، سيكون التأثير على السوق محدودًا، لأن احتياطات السعودية وحدها كافية لتعويض النقص قصير الأجل لمدة شهر. ومع ذلك، قد تزداد الأسعار بـ ٥-٧ دولارات للبرميل بسبب المخاطر الجيوسياسية وانكشاف إحدى أهم المنشآت الاستراتيجية في السعودية للخطر.

السيناريو الثاني:

يقتضي السيناريو الثاني إطالة أمد صيانة المنشآت المتضررة إلى ما بين شهر وشهرين. في هذه الحالة، يمكن الجزم بأن الاحتياطات السعودية لن تكفي لتلبية الطلب في السوق، مما سيترجم إلى اعتماد المستوردين على احتياطاتهم، ثم تجميعها مرة أخرى. سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب والأسعار بـ (١٠-١٥) دولارًا للبرميل.

السيناريو الثالث:

هذا السيناريو هو الأكثر تشاؤمًا، ويتلخص في إطالة أمد أعمال الصيانة إلى أكثر من ثلاثة أشهر أو تجدد الهجمات، حيث "ستزداد القيمة المضافة عن المخاطر الجيوسياسية كثيرًا في حال اتضح أن البنية التحتية النفطية قابلة للتعطل لفترات طويلة. في هذا الوضع الحرج، قد تتخطى أسعار النفط بسهولة حاجز (٧٥) وحتى (٨٠) دولارًا.

وجماع القول فإن مآلات تداعيات الهجوم على منشآت أرامكو على أسواق الطاقة العالمية تعتمد بالدرجة الأساس على السرعة في إصلاح الأعطال في المنشآت المتضررة، بما يضمن استعادة الطاقات المعطلة وكذلك معالجة الأزمات الجيوسياسية والحروب في المنطقة، وكذلك على مسار النمو في الاقتصاد

العالمي الذي من المتوقع أن يشهد تباطؤاً وبالتالي يخفف من الضغط على الطلب على النفط الخام.

ثالثًا- الخيارات والبدائل الاستراتيجية للمملكة لمواجهة مألات الهجوم على منشآت أرامكو:

لمواجهة التحديات الناجمة عن الضربات العسكرية على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية وبهدف الاستمرار في سياسة دعم أسعار النفط سواء من خلال الترتيبات في إطار منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" وروسيا أو في إطار ترتيبات ثنائية وفيما يلي بعض هذه الخيارات:

١) مصادر إنتاج سعودية بديلة:

ومن أجل التعويض عن نقص امدادات السعودية للأسواق العالمية جراء توقف حوالي نصف إنتاجها إثر الهجمات الأخيرة التي تعرضت لها فجر ١٤ سبتمبر ٢٠١٩م، على المملكة العربية السعودية أن تبحث عن توفير مصادر إنتاج بديلة في أسرع وقت ممكن لتعويض النقص الحاد في إمداداتها ومن هذه البدائل استئناف انتاج النفط في المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية الذي أوقف الإنتاج فيها قبل أربع سنوات والتي تضم حقول نفط أبرزها حقل الخفجي البحري وحقل الوفرة البري والتي تبلغ مساحتها (٥٧٧٠) كيلو متر مربع، وينتج حوالي (٥٠٠) ألف برميل يومياً أي نحو (٤٪) من الإنتاج المشترك للبلدين، أو ما يعادل (٠,٥)٪ من إمدادات النفط العالمية.

٢) تعزيز الشراكات في بناء المخزون الاستراتيجي:

تمتلك المملكة العربية مخزونات استراتيجية للنفط الخام في كل من اليابان ومصر وهولندا، يمكن تعزيزها من خلال رفع الطاقات التخزينية لكي يستفاد منها في حالات الطوارئ نتيجة لأعوام عسكرية أو كوارث طبيعية، وكذلك ينبغي القيام ببناء مخزونات استراتيجية في دول أخرى ترتبط معها المملكة العربية السعودية بعلاقات جيدة وتورد لها كميات كبيرة من النفط الخام. وسوف يتيح هذا التوسع في المخزون الاستراتيجي التقليل من مخاطر انخفاض الإنتاج بفعل الاعتداءات العسكرية.

٣) التوقيع على اتفاقيات التعاون لتعزيز التنسيق بشأن المعروض النفطي:

تشير الشواهد إلى أن اتفاقية خفض الإنتاج التي وقعتها دول أوبك، وروسيا في أواخر العام ٢٠١٦م، قد ساهمت في تحقيق التوازن في السوق العالمية للنفط. ومنع التدهور في سعر برميل النفط الخام. وأقرت دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وعددها ١٤ دولة والدول الشريكة العشر، بزعامة روسيا في مطلع يوليو ٢٠١٩م، "ميثاق" "التعاون الدائم تمدد لتسعة أشهر الاتفاق الذي توصلت اليه في ديسمبر ٢٠١٨م، لتخفيض إجمالي إمدادها بحجم ١,٢ مليون برميل يوميًا، مقارنة بإنتاجها في أكتوبر ٢٠١٨م.

وفي هذا الإطار يمكن للمملكة العربية السعودية أن توقع اتفاقيات مع الدول العربية المؤثرة في السوق العالمية للنفط كالعراق والكويت والإمارات لإمكانية تبادل بيع النفط الخام في حالة وقوع أحداث طارئة تؤثر على الإنتاج النفطي لهذه البلدان للإيفاء بالتزاماتها اتجاه الدول المستورة للنفط الخام منها، من أجل مواجهة النقص الحاد الذي يحصل ويؤثر بشكل مباشر على أسواق النفط العالمية.

٤) إعادة برمجة عمليات توريد النفط والمشتقات النفطية للدول المستهلكة:

على ضوء المخزون الاستراتيجي المتوفر لدى المملكة العربية السعودية وكذلك شراء النفط الخام والمشتقات النفطية من بعض الموردين في أوروبا ودول الجوار يمكن تخطي أزمة تأمين مستلزمات الزبائن الآسيويين في آسيا الذين يعتمدون بشكل كبير على النفط السعودي من خلال الاتفاق معهم على إعادة برمجة استلام النفط لشهري سبتمبر وأكتوبر لحين وصول أرامكو إلى الجاهزية في التوريد الكامل للمشترين بحلول منتصف الشهر القادم.

وفي الختام نقول بأن تداعيات الهجوم الإرهابي على منشآت "أرامكو" النفطية ستكون قصيرة الأجل ولا تقتضي تعديلاً للتوقعات لأسعار النفط للعام ٢٠٢٠م، لاسيما في ظل الجهد الكبير الذي تقوم به الجهات المختصة بالصناعة النفطية في المملكة العربية السعودية وبالتعاون مع الأصدقاء لإصلاح الأضرار التي أصابت منظومة الإنتاج النفطي، حيث بدأت شركة أرامكو بجلب معدات من الولايات المتحدة وأوروبا لإصلاح المنشآت المتضررة، وسحبت الشركة آلاف الموظفين والمتعاقدين من مشروعات أخرى للعمل على مدار الساعة لاستعادة الإنتاج. كما قامت السعودية بتأمين طلبات إمداد للدول الآسيوية بالنفط والمشتقات النفطية من خلال المخزون الاستراتيجي والشراء من السوق العالمية في أوروبا. وهذا من شأنه أن يعطي مصداقية كبيرة للتعامل في سوق الطاقة العالمية، ويحافظ على حصة المملكة العربية السعودية في السوق العالمية للنفط.

* أكاديمي متخصص بالاقتصاد السياسي

التنافس الدولي والإقليمي المحموم في آسيا الوسطى:

فرص التعاون تتطلب اتفاقيات مشتركة لتعزيز التواجد العربي

تتمتع دول آسيا الوسطى الخمس (أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، قرغيزستان، كازاخستان) باهتمام دولي وإقليمي واسع النطاق، وذلك بالنظر إلى أهميتها الجيواستراتيجية، وما تزخر به من ثروات طبيعية ضخمة تؤهلها لقفزات تنموية كبيرة. فمن ناحية تمثل دول آسيا الوسطى قلب آسيا الذي يربط كلا من القارتين الآسيوية والأوروبية في إطار ما بات يعرف بالكتلة الأوراسية، وتعد المنطقة كتلة جغرافية متماسكة وممتدة لا تطل على بحار مفتوحة أو محيطات، والبحران الوحيدان اللذان تطل عليهما بعض دول المنطقة هما بحر قزوين وبحر آراك، وهما ليسا من البحار المفتوحة. ولكن رغم كونها دول حبيسة فإن منطقة آسيا الوسطى تمثل قلب الأرض Heartland الذي رأى الجغرافي البريطاني جون ماكيندر، أحد مؤسسي علم الجيوبوليتك، أن من يسيطر عليها يتحكم في العالم. فالمنطقة تقع جنوب روسيا، وغرب الصين، وشمال أفغانستان حيث النفوذ الأمريكي وقوات حلف شمال الأطلسي، وشمال شرق إيران، وشرق تركيا.

د. نورهان الشيخ

من ناحية أخرى يحتوي بحر قزوين، الذي تمتلك كازاخستان وتركمانستان حوالي نصف شواطئه، ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط بعد منطقة الخليج العربي. وتتفاوت تقديرات هذا الاحتياطي من ٢٠٠ مليار برميل وفق تقديرات أولية متفائلة مطلع التسعينات، إلى ٣٣ مليار برميل وفق تقديرات أكثر دقة وواقعية عام ٢٠٠٣م، ورغم أن هذه الاحتياطات الضخمة لم تستغل بعد بالكامل فإنها تؤهل دول المنطقة للمنافسة عالميًا في المستقبل القريب، خاصة في ضوء ما شهده العقد الماضي من توسع واضح في الاستثمارات بهذا المجال مقارنة بحقبة التسعينات.

ويفسر هذا التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة، فمن ناحية تعتبر موسكو منطقة آسيا الوسطى جزءًا من المجال الحيوي الطبيعي لروسيا، وهي الدولة الأكثر اهتمامًا بالمنطقة التي كانت لعقود جزءًا من روسيا القيصرية ثم السوفيتية. وخلال حقبة التسعينات، شهد النفوذ الروسي تراجعًا واضحًا في آسيا الوسطى في مواجهة نمو متزايد في النفوذ الأمريكي. فقد رأت القيادة الروسية آنذاك أن دول المنطقة تمثل عبئًا على روسيا، وبدا وكأن روسيا تريد أن تتنصل من علاقاتها التي دامت قرون مع هذه المنطقة. إلا أنه منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة مطلع عام ٢٠٠٠م، عادت روسيا بقوة للمنطقة وأبدت اهتمامًا واضحًا بها وبإحياء العلاقات الوثيقة معها مع احترام استقلالها السياسي وسيادتها على أراضيها. وهناك جاليات روسية هامة في هذه الدول أكبرها في كازاخستان ويمثلون ٣٠٪ من إجمالي السكان، وتتضاءل النسبة في باقي الدول على النحو التالي: قرغيزستان ١٢,٥٪، أوزبكستان ٥,٥٪، تركمانستان ٤٪، طاجيكستان ١,١٪.

ورغم المنافسة الشديدة التي تواجهها روسيا من جانب الولايات المتحدة والقوى الإقليمية التابعة لها وفى مقدمتها تركيا وإسرائيل، فإن حجم النفوذ الروسي مازال قويًا في ضوء المصالح المتبادلة والارتباط الوثيق مع هذه الدول. ويتضمن التعاون بين روسيا ودول المنطقة مدى واسع من المجالات، وتعتبر كازاخستان الشريك التجاري الأول لروسيا بين دول المنطقة، ويبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ١٩,٨ مليار دولار، ويمثل أكثر من ٦٠٪ من إجمالي تجارة كازاخستان. وتحتل روسيا المركز الأول بين شركاء أوزبكستان التجاريين أيضًا وتستأثر بـ ٢٩٪ من تجارة

أوزبكستان الخارجية حيث بلغ التبادل التجاري بينهما ٦,٨٦ مليار دولار عام ٢٠١١م. ويشكل نصيب روسيا حوالي ٢٥٪ من حجم التجارة الخارجية القرغيزية.

وتعتبر روسيا مستثمر هام في دول المنطقة، وتركز بوضوح على الاستثمار في مجال الطاقة، وتسعى إلى الشراكة في شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها لاسيما أوروبا من خلال الاستثمارات المشتركة. كما تحتفظ روسيا بقواعد عسكرية في طاجيكستان وقرغيزستان. وتعتبر القاعدة العسكرية الروسية (٢٠١) في طاجيكستان أكبر قاعدة برية لموسكو خارج أراضي روسيا، وتضم سبعة آلاف جندي وضابط. وقد أقيمت القاعدة عام ٢٠٠٤م، لمدة ١٠ سنوات وتم تجديد الاتفاق الخاص بها في أكتوبر ٢٠١٢م، لمدة ثلاثين عامًا حتى عام ٢٠٤٢م، كما أقامت روسيا أيضًا محطة لمراقبة الأقمار الصناعية على الأراضي الطاجيكية. كما وقعت روسيا وقرغيزستان في سبتمبر ٢٠١٢م، اتفاقية بشأن تحديد الوضع القانوني وشروط تواجد قاعدة "قانت" العسكرية الروسية في قرغيزستان، وهي أول قاعدة عسكرية تقيمها موسكو خارج أراضيها عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ٢٠٠٣م. وتعتبر منظمة الأمن الجماعي من أبرز أطر التعاون بين روسيا ودول المنطقة، وهي تحالف عسكري سياسي يضم روسيا وعددًا من الجمهوريات السوفيتية السابقة (بيلوروسيا وأرمينيا) وأربع دول من آسيا الوسطى (كازاخستان وطاجكستان وأوزبكستان وقرغيزستان).

وتنافس تركيا بقوة على المنطقة مستغلة في ذلك التقارب العرقي والثقافي مع شعوب المنطقة. فشعوب منطقة آسيا الوسطى وأذربيجان تنتمي إلى ذات العرق التركي، ولغاتها، فيما عدا طاجيكستان، تنتمي إلى مجموعة اللغات التركية. وقد تم عقد أول مؤتمر للدول الناطقة بالتركية في اسطنبول أواخر عام ١٩٩٢م، وتم تأسيس مجلس تعاون الدول الناطقة بالتركية في ٣ أكتوبر ٢٠٠٩م، ومقره اسطنبول. يدعم ذلك كون تركيا أقرب جغرافيًا للمنطقة، وتمتلك خطوط طيران مباشرة مع دولها، وتعتبر اسطنبول ترانزيت أساسي للطيران المتجه إليها. كما أن الجمهوريات الخمس أكثر قبولاً واقتناعًا بالنموذج العلماني التركي للحكم وتعتبر تركيا حلقة وصل مع الغرب الأوروبي والأمريكي.

ويعتبر النفوذ الإيراني في المنطقة محدود مقارنة بنظيره التركي، ولإيران حدود مشتركة ممتدة مع تركمانستان وهي منفذ الأخيرة البري الطبيعي إلى الخليج العربي، وفي ١٣ مايو ١٩٩٦م، افتتحت إيران طريق السكك الحديدية "عشق أباد مشهد سرخس تاجان"، الذي يمتد ليربط تركمانستان بميناء بندر عباس الإيراني، وهو محور رئيسي للنقل على شواطئ الخليج العربي، ومشروع يربط هذه الدول بخط سكك الحديد الأورآسيوي "خانكي – الماتا – طشقند – سرخس – طهران – اسطنبول – باريس"، ليجعل إيران حلقة وصل بين تلك الدول والعالم الخارجي، ويساعد إيران على الخروج من العزلة الدولية والحصار الأمريكي. كما أن الخط سيمتد ليرتبط بالطريق الجديد الأوراسي الذي تقوم الصين ببنائه ممتدًا من شرقي الصين إلى كازاخستان حيث يرتبط بخط "مشهد سرخس تاجان".

ونظرًا لكون النموذج الإسلامي الذي تطرحه إيران لا يلقى قبولا لدى دول آسيا الوسطى بالنظر لكونها دول علمانية وللمشاكل بين حكومات هذه الدول والتيار الإسلامي الأصولي والجماعات المتطرفة بها، فقد حرصت إيران على صياغة منهج براجماتي وتقديم نموذج فارسي يتسم بالطبيعة العملية وليس الدينية المذهبية. وتعد تركمانستان وطاجيكستان الأقرب لإيران بين الدول الخمس. فقد خصصت تركمانستان مساحات واسعة من الأراضي لزراعة القطن وتصديره إلى إيران. وعلى الرغم من امتلاك إيران لثالث احتياطي للغاز في العالم، إلا أنها تحتاج لغاز تركمانستان، ويبلغ حجم صادرات الغاز التركماني إلى إيران عبر خطين من الأنابيب حوالي ١٦ مليار متر مكعب سنويًا، ويبلغ حجم التبادل التجاري بين إيران وتركمانستان ٣ مليارات دولار سنويًا. وهناك العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة في مجال الطاقة والغاز ونقلهما إلى الأسواق العالمية بين إيران وتركمانستان، وأبرمت الدولتان اتفاقًا لبناء خطين جديدين لنقل الكهرباء. وأمنيًا تتعاون تركمانستان مع إيران لمكافحة المخدرات الأفغانية، التي تدخل لإيران عبر أراضي تركمانستان.

ولإيران صلات ثقافية وحضارية مع الطاجيك الذين يتحدثون الفارسية، وإن لم يكونوا من الشيعة، وظهر النفوذ الإيراني القوي في طاجيكستان حين لعبت طهران دورًا مهمًا في مفاوضات السلام الطاجيكية عقب الحرب الأهلية ١٩٩٣-١٩٩٧م، بين المعارضة الإسلامية وحكومة الرئيس إمام علي رحمان. وهناك تنسيق مشترك بين البلدين بشأن التطورات في أفغانستان حيث تشكل إيران وأفغانستان وطاجيكستان ثلاثية الدول الناطقة باللغة الفارسية وتسعى طهران لدعم الجوانب الثقافية عبر تعميم اللغة الفارسية في طاجيكستان التي ما زالت تتعامل رسميا باللغتين

ضرورة تأسيس بنك معلومات عن مجالات وفرص الاستثمار في الدول الخمس واحتياجاتها كمًا ونوعًا وقدرتها الشرائية والاستيعابية

١٪ حجم التجارة العربية مع كازاخستان ١٪ والإمارات رابع أكبر شريك تجاري لها بـ ٤,٣٪ فقط من صادراتها و٧,٩٪ من وارداتها

الروسية والطاجيكية. كما اتفقت إيران وطاجيكستان وأفغانستان على إنشاء ممر مشترك للطاقة والمياه، لربط الشبكات الوطنية للكهرباء في الدول الثلاث وتجري حاليًا دراسة الجدوى الاقتصادية وتحديد مصادر تمويل المشروع. أيضاً مشروع خط أنابيب من إيران إلى طاجيكستان عبر أفغانستان ثم قرغيزستان والصين لتصدير الغاز الإيراني لهذه الدول. وعلى حين تتركز علاقات إيران مع كل من تركمانستان وطاجيكستان، تعتبر العلاقات الإيرانية مع باقي الدول محدودة نسبيًا بما في ذلك كازاخستان التي تعتبر أحد الدول التي تشارك إيران بحر قزوين.

ولقد كانت دول الخليج لاسيما المملكة العربية السعودية من أوائل الدول الي حرصت على تطوير علاقاتها بدول آسيا الوسطى، انطلاقًا من العلاقات التاريخية بين الجانبين وكون المنطقة امتداد طبيعي لمنطقة الخليج، وكانت والعرب على مدى قرون جزءًا من إمبراطورية إسلامية كبرى. وعلى مدى عقد التسعينات والعقد التالي ركزت دول الخليج على العامل الديني في علاقتها بجمهوريات آسيا الوسطى، ورغم تأكيد دول آسيا الوسطى على هويتها الإسلامية ودعمها للقضايا العربية في المحافل الدولية المختلفة، وأهمية العلاقات الثقافية والتقارب الديني والحضاري معها إلا أنها تظل عاجزة عن التأسيس لعلاقات استراتيجية بين الجانبين حيث تتطلع هذه الدول لتعاون اقتصادي وتقني واستثمارات تساعدها على النهوض اقتصاديًا وتلبية احتياجات شعوبها المتزايدة، وتتيح حضورًا عربيًا فعال ومؤثر في تلك المنطقة الهامة. وقد عبرت دول آسيا الوسطى عن تحفظها على أحادية الدور العربي عامة واقتصاره على الوازع الديني رغم أهميته، ورغبتها في تنويع العلاقات وحاجاتها للاستثمارات العربية ودفع التعاون الاقتصادي والتقني مع العالم العربي. وأشار مفتي كازاخستان إلى ذلك قائلاً: "إن الدول العربية التي تظن أن واجبها إزاء المجتمعات الإسلامية في آسيا الوسطى يتحقق بتقديم المصاحف لا تدرك عمق وصعوبة المشكلات الاقتصادية في المنطقة، والتي تدفعها غالبًا إلى إقامة علاقات صداقة مع أي دولة تمد إليها يد العون والمساعدة، والسماح بدخول رؤوس الأموال التي تحمل في طياتها أفكارًا وثقافات، بل وسياسات أصحاب رؤوس الأموال هذه".

في هذا الإطار، صدر قرار مجلس جامعة الدول العربية، في دورته العادية (١٣٠) بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٨م، بناءً على اقتراح المملكة العربية السعودية، بأهمية تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة بين جامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى، ودعوة الدول العربية التي ليس لها بعثات دبلوماسية في دول المنطقة بالمبادرة لفتح سفارات لها، وعقد منتدى اقتصادي يضم الدول العربية ودول آسيا الوسطى. وقد دعم هذا التوجه مقترح مجموعة الاقتصاد والأعمال العربية لتنظيم ملتقى عربي إسلامي آسيوي بالتعاون مع الجامعة العربية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية بهدف الوقوف على فرص الاستثمار في دول آسيا الوسطى.

وانطلقت الدورة الأولى من "منتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان" بمدينة الرياض يوم ٢٩ أكتوبر٢٠١٣م، تحت شعار "آفاق الاستثمار والتبادل التجاري" على مستوى وزراء الخارجية ووزراء المال والاقتصاد، كما شارك بها رجال الأعمال في اجتماعات (B2B) بالإضافة إلى المؤسسات المالية واتحادات الغرف التجارية لكلا الجانبين. وهناك مجموعة من الإجراءات الهامة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين. أولها، تنمية التبادل التجاري بين الطرفين، فحجم التبادل التجاري بين دول المنطقة والعالم العربي محدود ويكاد ينعدم مع بعض الدول. وعلى سبيل المثال، ورغم أهمية كازاخستان تمثل تجارة الدول العربية مجتمعة معها ١٪ فقط من إجمالي تجارة كازاخستان. ورغم كون الإمارات هي رابع أكبر شريك تجارى لتركمانستان إلا أنها لا تستأثر سوى بـ ٤,٣٪ من صادراتها و٧,٩٪ من واردتها. وسجلت تجارة الإمارات، أكبر شريك تجاري عربي مع أوزبكستان ٥٠ مليون دولار، وتصل في حالة الكويت والسعودية إلى٤,٣ و٣,٩ مليون دولار على التوالي.

ويمكن تفسير محدودية التبادل التجاري بين الطرفين كتوجه عام في ضوء مجموعة من الاعتبارات، أهمها تماثل اقتصادات دول الخليج في اعتمادها على تصدير النفط مع اقتصادات عدد من دول المنطقة، وعدم توافر المعلومات الكافية عن أسواق الدول الخمس واحتياجاتها ومتطلباتها، وهنا يأتي دور مكاتب التمثيل التجاري والسفارات الخليجية بها لتوفير المعلومات اللازمة وتقديم إرشادات لرجال الأعمال وتسهيل دراسة الأسواق لهم. هذا فضلاً عن عدم وجود بنوك مشتركة ومن ثم فإن الضمانات البنكية المتعلقة بالعلاقات التجارية والاقتصادية تتم بضمان البنوك الأمريكية والأوروبية وغيرها، وهي بنوك تطلب إما السداد مقدمًا بنسبة ١٠٠٪ أو فتح اعتماد بنسبة ١٠٠٪.

وتعتبر أوزبكستان أكبر أسواق المنطقة بالنظر إلى عدد سكانها يليها كازاخستان، إلا إن كازاخستان تتقدم من حيث القدرة الشرائية على أوزبكستان. وتحتاج أسواق هذه الدول إلى المواد

الغذائية عامة والصناعات الاستهلاكية، ومواد البناء، والأدوية. ومن المهم في هذا السياق، تحرير التجارة بين الجانبين، واعتماد المعاملة التفضيلية في التبادل التجاري بينهما، ووجود فروع لبنوك خليجية، كما أن الصفقات المتكافئة "الأوفست" قد تكون أسلوبًا مناسبًا، وإن كان هذا الأسلوب يصلح على المستوى الحكومي وقد لا يصلح في كل الأحول بين رجال الأعمال. من المهم أيضًا وجود خطوط طيران مباشرة مع دول المنطقة، وتكثيف المشاركة الخليجية في المنتديات الاقتصادية التي تعقدها دول المنطقة، ومشاركة المؤسسات المالية واتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة وجمعيات رجال الأعمال في مثل هذه المنتديات والمؤتمرات.

يضاف إلى ذلك ضرورة تأسيس بنك معلومات يتضمن تفاصيل وافية عن مجالات وفرص الاستثمار في الدول الخمس والتسهيلات التي تقدمها، وأيضًا احتياجات الأسواق كمًا ونوعًا، والقدرة الشرائية والاستيعابية لهذه الأسواق. وتنظيم معارض للمنتجات الخليجية في الدول الخمس، واستضافة معارض لمنتجاتها في دول الخليج، وتنظيم لقاءات لرجال الأعمال وممثلي الشركات المهتمة على هامش هذه المعارض للتعرف على فرص الاستثمار بها. وتنظيم زيارات لرجال الأعمال العرب لدول المنطقة للتعرف عن قرب على فرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي بها، واستقبال وفود من مجتمع الأعمال بهذه الدول للتعرف على فرص التعاون الاقتصادي مع دول الخليج. ومثال ذلك زيارة وفد رجال الأعمال السعودي في يونيو عام ٢٠٠٤م، لكازاخستان لبحث سبل تنشيط الاستثمارات والتبادل التجاري وإمكانية تنفيذ مشاريع مشتركة في قطاعات الطاقة والتعدين والصحة والزراعة والسياحة والنقل. ومن المهم زيادة وتكرار مثل هذه الزيارات والتوسع في إنشاء مجالس مشتركة لرجال الأعمال لتعميق التعاون بين الجانبين.

ثانيها، زيادة حجم الاستثمارات الخليجية في دول المنطقة والتي تعتبر محدودة مقارنة بالاستثمارات الروسية والصينية والأمريكية والتركية حيث تهيمن الدول الأربع على معظم الاستثمارات بها. وأهمية توقيع اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين دول الخليج ودول المنطقة، وتفعيل هذه الاتفاقات، وتوقيع اتفاقات لتشجيع الاستثمارات والحماية المتبادلة لها بين الدول العربية والدول الخمس. وتعتبر الإمارات والسعودية وسلطنة عمان وقطر من أبرز المستثمرين العرب في المنطقة. وعلى سبيل المثال، تعمل في أوزبكستان ٦٨ شركة بمشاركة مستثمرين من الإمارات، منها ٣١ برأس مال من الإمارات العربية المتحدة ١٠٠٪، ومكاتب لـ ١٧ شركة إماراتية معتمدة في أوزبكستان. ورغم هذا يبلغ إجمالي الاستثمارات الإماراتية الموظفة في اقتصاد أوزبكستان ٣١,٥ مليون دولار فقط. ولا تتجاوز الاستثمارات العربية في طاجيكستان ٢٪ من حجم الاستثمار الأجنبي فيها والبالغ نحو ٢ مليار دولار. وتتعاون قطر مع طاجيكستان في مجال تربية الحيوانات وإنتاج العسل، وتم افتتاح فرع للبنك التجاري القطري في طاجيكستان. كما عبرت قطر عن اهتمامها بجذب مجموعة كبيرة من العمال الطاجيك للعمل في مشاريع بناء المنشآت الرياضية التي سيتم إنشاؤها في الدوحة في إطار الاستعدادات لنهائيات كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢م، وفي مجال الإنشاء المعماري تقوم شركة ديار القطرية بتشييد أكبر مسجد في طاجيكستان. ويتم التعاون بين سلطنة عمان وكازاخستان في إطار مشروع اتحاد شركات خط أنابيب قزوين واستغلال الشركات العمانية للحقول النفطية بغرب كازاخستان، ومشروعات نقل الشحنات الكازاخية إلى الأسواق العالمية عبر موانئ عمان خاصة ميناء الريسوت الذي يقع في نقطة استراتيجية من المواصلات الدولية.

ومن المهم أن يحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات التحرك الخليجي في منطقة آسيا الوسطى، وعلى دول الخليج النظر إلى دول المنطقة المنتجة للنفط والغاز كحليف لها في سوق الطاقة العالمية، وليس منافس أحدهما للآخر نتيجة تشابه القاعدة الاقتصادية بين المنطقتين، وأن تقوم بالتنسيق والتعاون معها في مجال الطاقة في إطار محورين أساسيين. أولهما، الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة وأن الجزء الأكبر من نفط آسيا الوسطى مخصص للتصدير، والاحتياجات الاستهلاكية المحلية محدودة مقارنة بحجم الإنتاج. وقد تقوم دول الخليج بدعم انضمام كازاخستان إلى عضوية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، أو على الأقل المشاركة في اجتماعات أوبك كمراقب. وتشجيع تأسيس شركات مشتركة لهذا الغرض للمشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية.

كذلك، يعتبر الاستثمار في قطاع الصناعات المعدنية من المجالات الواعدة القائمة على الثروة الضخمة من المعادن لدى دول المنطقة مثل الألمونيوم (طاجيكستان)، والحديد والصلب (كازاخستان)، والمشغولات الذهبية والفضية (أوزبكستان، كازاخستان، طاجيكستان)، الرخام (طاجيكستان)، وصناعة الغزل والنسيج (أوزبكستان وطاجيكستان). والصناعات الغذائية الخاصة بمنتجات الألبان واللحوم (كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان)، والخضروات النقية أيكولوجيًا والفواكه مثل الرمان والتفاح والعنب والمشمش (طاجيكستان). وصناعة الجلود والأحذية.

وهناك مساحات واسعة من الأراضي الخصبة الجيدة للزراعة في هذه الدول، وعدد منها مثل كازاخستان على استعداد لوضع مساحات من الأراضي تحت تصرف دول الخليج لزراعتها

يحتوي بحر قزوين الذي تمتلك كازاخستان وتركمانستان حوالي نصف شواطئه ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط بعد منطقة الخليج

نظير مقابل مادي أو توزيع ناتج الزراعة بين الجانبين، وقد يكون من المناسب تأسيس شركات مشتركة لهذا الغرض تتولى الزراعة وتوزيع الناتج والتسويق للفائض عن حاجة البلدين.

كذلك الاستثمار في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والذي يتضمن الهواتف الخلوية والخطوط الأرضية وخدمات الأنترنت وشركات تليفزيون الكابل وغيرها، ويتمتع هذا القطاع بآفاق رحبة في دول المنطقة. وقطاع التشييد والبناء ويتضمن إنشاء وترميم المنشآت البترولية، والمباني الحكومية، والفنادق والمرافق السياحية والخدمية. والاستثمار في قطاع الصحة حيث يعاني القطاع الصحي في هذه الدول من مشكلات عدة منها ضعف الكفاءة البشرية لطواقم الأطباء والممرضين، وقلة عدد المستشفيات وضعف الخدمات التي تقدمها، لذا يضطر العديد من أبناء المنطقة خاصة القادرين منهم إلى السفر للخارج لتلقي العلاج. وتتضمن مجالات الاستثمار في هذا القطاع إنشاء المستشفيات الخاصة، ومصانع إنتاج الأدوية والعقاقير وتسويقها في دول المنطقة.

إن دول آسيا الوسطى بموقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية والمعدنية الضخمة تحتل مكانة متميزة إقليميًا ودوليًا، ويزداد أداء اقتصاداتها قوة بمرور الوقت، كما تزداد قدراتها التنافسية في سوق الطاقة العالمي. ولذا فإنه من الضروري دفع التعاون الخليجي معها على الصعيد الاقتصادي بشقيه التجاري والاستثماري، والوصول به إلى مستوى استراتيجي يتناسب وعمق الروابط الثقافية والدينية مع الدول الخمس.

* أستاذ العلاقات الدولية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

ضرورة زيادة التفاعل الخليجي ودعم المشروعات في آسيا الوسطى

مواجهة تحدي النفوذ الروسي والصيني في أنشطة إنتاج ونقل النفط والغاز في آسيا الوسطى

تمتلك دول آسيا الوسطى، وخاصة كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان، موارد هائلة من النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي يدفع عددًا من خبراء العلاقات الدولية إلى الحديث عما يمكن تسميته "اللعبة الكبرى الجديدة" بين المتنافسين على بسط السيطرة والنفوذ على هذه الموارد الهائلة سواء على المستوى العالمي (الولايات المتحدة وروسيا والصين) أو على المستوى الإقليمي (تركيا وإيران وإسرائيل). المتنافسون في هذه "اللعبة" يدركون تمامًا أن تركمانستان تتمتع باحتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي، تبلغ حوالي ١٩,٥ تريليون متر مكعب (في نهاية عام ٢٠١٨ حسب تقديرات شركة بريتش بتروليوم البريطانية)، وهو ما يجعلها تأتي في المرتبة الخامسة عالميًا من حيث هذه الاحتياطات، بعد روسيا وإيران وقطر والمملكة العربية السعودية. كما يدرك هؤلاء أيضًا أن كازاخستان وأوزبكستان لديهما كميات كبيرة من اليورانيوم، بل أن كازاخستان تعد ثالث أكبر منتج لليورانيوم في العالم.

د. أحمد قنديل

ورغم الأهمية الكبيرة التي تتسم بها موارد الطاقة في دول آسيا الوسطى من وجهة نظر المشاركين في "اللعبة الكبرى الجديدة"، إلا أن هذه الدول ما تزال تفتقر إلى الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة من أجل تنمية وتطوير هذه الثروات، سواء من حيث الإنتاج أو التصدير إلى الخارج. كما أدت سيطرة الدولة على شركات النفط والغاز الرئيسية في كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان إلى تدهور أوضاع الإنتاج والتصدير، رغم أن قطاع الطاقة، والذي يشمل النفط والغاز، أصبح يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في تركمانستان (٨٦٪) وكازاخستان (٥٥٪) وأوزبكستان (٣٣٪)، وفقًا لمركز الإمارات للسياسات.

وفي هذا السياق، يؤكد كثير من المراقبين على أن دول الخليج لديها "فرصة تاريخية" في الوقت الحالي من أجل "التمركز" في جمهوريات آسيا الوسطى، استنادًا إلى إمكانات التعاون الهائلة في قطاعي النفط والغاز، خاصة وأن هذا "التمركز" سوف يحقق العديد من الفوائد الاقتصادية والجيوسياسية، لعل من أبرزها جذب هذه الجمهوريات للوقوف في صف دول الخليج ضد إيران وتركيا وإسرائيل.

وفي نفس الوقت، تتطلع جمهوريات آسيا الوسطى، التي قبعت لأكثر من قرن خلف الستار الحديدي في ظل الاتحاد السوفيتي واستقلت بعد انهياره، إلى دول الخليج العربي في ظل حاجتها إلى شركاء خارجيين جدد، إلى جانب روسيا والصين والغرب، من أجل الحصول على الاستثمارات الكافية والتكنولوجيا المتقدمة والنفاذ إلى العالم في ظل الجغرافيا الحبيسة لمنطقة آسيا الوسطى. كما أن دول الخليج قد تكون أيضًا سندًا، من وجهة نظر هذه الجمهوريات، في موازنة النفوذ الروسي (الذي لا تزال دول المنطقة تحمل تجاهه شكوكًا تاريخية عميقة) فضلاً عن النفوذ الصيني المتزايد (نتيجة زيادة المشروعات التي تشارك فيها بكين في ظل مبادرة "الحزام والطريق").

ومن أجل استكشاف فرص التعاون بين دول الخليج العربية وجمهوريات آسيا الوسطى في مجال الطاقة، تم تقسيم هذا المقال إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول يستعرض إمكانات النفط والغاز في دول آسيا الوسطى، خاصة في تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان. بينما يركز القسم الثاني على أهم ملامح التعاون الراهن في المجال بين دول الخليج العربي وبين جمهوريات آسيا الوسطى. وفي القسم الثالث والأخير، يقترح الكاتب عددًا من التوصيات والاقتراحات لتفعيل هذه العلاقات في المستقبل.

أولا: إمكانات النفط والغاز في دول آسيا الوسطى

١- تركمانستان

تركمانستان هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي بين جمهوريات آسيا الوسطى، كما أنها تمتلك أضخم احتياطيات مؤكدة من الغاز بين هذه الدول. وتبلغ هذه الاحتياطيات حوالي ١٩,٥ تريليون متر مكعب (في نهاية عام ٢٠١٨م، حسب تقديرات بريتش بتروليوم)، وهو ما يجعلها تأتي في المرتبة الخامسة عالميًا، بعد روسيا وإيران وقطر والمملكة العربية السعودية، حسبما تظهر إحصاءات كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ورغم ضخامة احتياطاتها المؤكدة، تقع تركمانستان في المرتبة العاشرة من حيث الدول المصدرة للغاز الطبيعي، بصادرات لا تتجاوز ٣٨ مليار متر مكعب سنويًا، وذلك بسبب عدم توافر البنية التحتية الكافية للتصدير. ولذلك، حرصت الحكومة التركمانية، في السنوات الأخيرة، على جذب الاستثمارات الأجنبية لإنتاج وتصدير المزيد من الغاز الطبيعي إلى الخارج.

ويأتي معظم الإنتاج المحلي من الغاز التركماني من خلال حقل نيبيل داج Nebil Dag، والذي تقوم بتشغيله شركة أويل دراجون الإماراتية (في الجزء البحري من الحقل) وشركة إيني الإيطالية (في الجزء البري من الحقل). وتقع معظم حقول الغاز في حوض جنوب المراب وحوض عمو داريا. ومن أكبر هذه الحقول دولتاباد Daultabad وجالكونيش Galkynysh ومالاي Malai، ويأتي معظم إنتاج البلاد من هذه الحقول.

وفيما يتعلق بتصدير الغاز التركماني إلى الخارج، بدأ تشغيل مشروع خط أنابيب وسط آسيا – الصين Central Asia-China Pipeline (CACP) في عام ٢٠٠٩م، ويمتد هذا المشروع، الذي تبلغ قدرته الحالية حوالي ١,٩ تريليون قدم مكعب سنويًا، من تركمانستان إلى شنغهاي وهونج كونج عبر أوزبكستان وكازاخستان. وقد بلغت تكلفة هذا المشروع، الذي ساهم في نفاذ الصين بشكل مباشر إلى حقول الغاز التركمانية، ١٠ مليارات دولار. وإلى جانب هذا الخط، بنت تركمانستان، في عام ٢٠١٥م، خط أنابيب الشرق-الغرب East-West pipeline الذي يربط حقل جالكينيش مع الساحل الشرقي لبحر قزوين. وتبلغ قدرة هذه الخط حوالي ١ تريليون قدم مكعب سنويًا، ومن المخطط أن يرتبط مستقبلا مع خط الأنابيب العابر لبحر قزوين (Trans-Caspian Pipeline (TCP. وسوف يوفر خط الأنابيب العابر لبحر قزوين، وهو خط أنابيب مقترح تحت سطح البحر، منفذًا لتركمانستان لتصدير الغاز الطبيعي إلى الأسواق الأوروبية عن طريق الاتصال بخطوط الأنابيب الموجودة في أذربيجان. إلا أن المشاكل السياسية بين تركمانستان من جهة وكلا من روسيا وإيران من جهة أخرى منعت تنفيذ هذا الخط، الذي تبلغ سعته حوالي ١ تريليون قدم مكعب. وفي ديسمبر من عام ٢٠١٥م، بدأت تركمانستان بناء الجزء الخاص بها من خط أنابيب تركمانستان، وأفغانستان، وباكستان، والهند، والمعروف باسم "تابي" - TAPI Turkmenistan-Afghanistan-Pakistan-India. وتبلغ سعة الخط أكثر من ١ تريليون قدم مكعب سنويًا. وكان من المقرر رسميًا أن يبدأ تشغيل الخط في عام ٢٠١٩م، إلا أنه يواجه عقبات أمنية وسياسية كبيرة. ويبلغ طول خط الأنابيب المقترح ١,٦٨٠ كم، ويبدأ من حقل دولة أباد في جمهورية تركمانستان إلى أفغانستان حيث يمر بهرات وقندهار ثم إلى باكستان حيث يمر بكويته وملتان ثم يصل إلى وجهته النهائية وهي بلدة فزيلكا بالهند الواقعة على الحدود الهندية الباكستانية.

ومن جهة أخرى، تكشف إحصائيات الطاقة العالمية لشركة بريتش بتروليوم البريطانية، والصادرة في يونيو ٢٠١٩م، أن تركمانستان أصبحت من أكبر الدول المصدرة للغاز في العالم (عن طريق خطوط الأنابيب)، وبلغت صادراتها في العام الماضي حوالي ٣٥,٢ مليار متر مكعب (٣٣,٣ منها إلى الصين). وكانت تركمانستان قد وقعت عدة عقود لتصدير الغاز الطبيعي إلى الصين، كان آخرها في سبتمبر ٢٠١٣م. وبموجب هذه العقود، تقوم تركمانستان بتصدير حوالي ٢,٣ تريليون قدم مكعب سنويًا من الغاز الطبيعي إلى الصين بحلول عام ٢٠٢٠م.

وفيما يتعلق بالنفط الخام، بلغت احتياطيات تركمانستان المؤكدة منه (في شهر يناير ٢٠١٨م) حوالي ٦٠٠ مليون برميل، وهو ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة والأربعين عالميًا. وقد بلغ الإنتاج اليومي من النفط الخام حوالي ٢٤٤ ألف برميل، وهو ما وضعها في المرتبة الثانية والثلاثين عالميًا. وقدرت صادرات النفط الخام التركمانية في العام الماضي بحوالي ٦٨ ألف برميل / يوم، وهو ما جعلها تحجز المرتبة الثامنة والثلاثين عالميًا.

وتعتبر مصفتي تركمنباشي وسيدي، من أكبر مصافي النفط في البلاد، وتبلغ سعتهما التكريرية حوالي ٢٣٧ ألف برميل / يوم.

تاريخيًا، لم يكن مسموحًا للشركات الأجنبية العمل في قطاع النفط والغاز في تركمانستان إلا عن طريق المشاركة مع شركة تركمانفت Turkmenneft، أو شركة تركمانغاز Turkmengaz، (المملوكتين للدولة). إلا أنه بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي السابق، سمحت الحكومة التركمانية للشركات الأجنبية بالدخول في شراكات معها في شكل اتفاقيات مشاركة الإنتاج (PSA) وعادة ما تكون مخصصة للحقول البحرية. وتعد الشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC الشركة الأجنبية الوحيدة التي تعمل في مجال الحقول البرية للغاز الطبيعي في تركمانستان وفقًا

دخل النفط والغاز النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في تركمانستان (٨٦٪) وكازاخستان (٥٥٪) وأوزبكستان (٣٣٪)

لمجلة Oil and Gas Journal. وإلى جانب الشركة الصينية، تعتبر شركات بتروناس الماليزية وأويل دراجون الإماراتية وإيني الإيطالية من أبرز الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاعات الطاقة في تركمانستان. وقد لعبت شركة غازبروم الروسية دورًا كبيرًا في تطوير البنية التحتية لنقل الغاز الطبيعي، وهو الأمر الذي ساهم في تطوير حقول الغاز في البلاد.

ورغم أن حكومة تركمانستان بدأت خطة طموحة لتطوير قطاع الطاقة مدتها ١٠ سنوات في عام ١٩٩٣م، لكي تصبح "الكويت الثانية"، إلا أن هذه الخطة لم تحقق نجاحًا كبيرًا بسبب القيود المفروضة على الشركات الأجنبية فيما يتعلق بحصص الملكية. كما أدت الخلافات السياسية والقانونية في حوض بحر قزوين، بين الدول الخمس المشاركة في الحوض، ومنها تركمانستان، إلى عرقلة تنمية معظم حقول النفط والغاز التركماني الواقعة في حوض بحر قزوين الجنوبي. ومؤخرًا، توصلت الدول الخمس إلى اتفاق تاريخي بشأن تقاسم ثروات بحر قزوين، الأمر الذي يفتح الباب واسعًا أمام تطوير هذه الحقول في المستقبل.

٢- كازاخستان

يعتمد اقتصاد كازاخستان بشكل كبير على الاحتياطات النفطية والغازية، لاسيما في حوض بحر قزوين. وتشير تقديرات كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لعام ٢٠١٩م، إلى أن الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في كازاخستان تبلغ ٣٠ مليار برميل (في ١ يناير ٢٠١٨)، وهو ما يجعلها في المرتبة الحادية عشرة عالميًا. وفي عام ٢٠١٨م، بلغ إنتاج النفط الخام ١,٨٥٦ مليون برميل / يوم، وهو ما يضعها في المكانة الثامنة عشرة من حيث ترتيب الدول المنتجة للنفط الخام في العالم. وفيما يتعلق بصادرات كازاخستان من النفط الخام، فقد بلغت ١,٤٠٩ مليون برميل / يوم في عام ٢٠١٥م.

ومن جهة أخرى، بلغ احتياطي كازاخستان المؤكد من الغاز الطبيعي حوالي ٢,٤٠٧ تريليون متر مكعب (في ١ يناير ٢٠١٨م)، وهو ما جعلها في المركز الرابع عشر عالميًا. وقد بلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي ٢٢,٤١ مليار متر مكعب، وفقا لتقديرات ٢٠١٧م. وهو ما جعلها في الترتيب الحادي والثلاثين عالميًا.

وفي عام ٢٠١٧، بلغت صادرات الغاز الطبيعي الكازاخي حوالي ١٢,٨ مليار متر مكعب، مما جعل أوزبكستان في المرتبة السابعة عشرة عالميًا.

وقد تم العثور على أول بئر نفطي في كازاخستان في مقاطعة أتيراو في عام ١٨٩٩م، وكانت كازاخستان، رسميًا، ثاني أكبر منتج للنفط الخام في الاتحاد السوفيتي السابق بعد روسيا. ورغم ذلك، لم تتمكن كازاخستان من زيادة إنتاجها وصادراتها من النفط الخام بشكل ملحوظ إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقًا، وذلك بفضل دخول ومساهمة شركات الطاقة العالمية في هذا المجال.

وتقع أكبر حقول النفط البرية الكازاخية في الغرب، ومن أبرزها: كاراتشاجاناك كاشاجان وأكتوبي ومانغيستاو وأوزين وجانت تنجيز. وتلعب الشركة الوطنية للنفط والغاز في كازاخستان KazMunayGas KMG، والتي تأسست في عام ٢٠٠٢م، دورًا هامًا في مجال تطوير النفط والغاز الكازاخي. وإلى جانب هذه الشركة، تعمل العديد من شركات الطاقة العالمية في الحقول الكازاخية، من أبرزها: بريتش بتروليوم وأكسون موبيل وتوتال وإيني ولوك أويل وبتروتشينا.

ويرى المراقبون أن نقل وتصدير الغاز الكازاخي إلى الخارج يواجه العديد من العقبات، لعل من أهمها: السيطرة الروسية على شبكة خطوط الأنابيب، ومحدودية البنية التحتية للتصدير، حتى أن بعض حقول الغاز، كتلك الموجودة في تنجيز Tengiz وأوريتاو Uritau وزانازول Zhanazhol ليس لديها أصلاً إمكانية الوصول إلى أي من هذه الخطوط. ولذلك، تستهلك كازاخستان الكثير من الغاز الطبيعي المنتج محليًا. بل، ونتيجة لعدم وجود بنية أساسية مكتملة لنقل الغاز داخل البلاد، تستورد المناطق الواقعة في جنوب كازاخستان الغاز الطبيعي من أوزبكستان.

وتكشف إحصائيات الطاقة العالمية لشركة بريتيش بتروليوم البريطانية في يونيو ٢٠١٩ م، أن صادرات كازاخستان من الغاز الطبيعي بلغت في العام الماضي حوالي ٢٥,٦ مليار متر مكعب (١٩,٩ إلى روسيا و٥,٤ إلى الصين). بينما وصلت واردات كازاخستان من الغاز الطبيعي إلى حوالي ٦,٦ مليار متر مكعب (٤,٢ من روسيا و٢,٤ من أوزبكستان).

وتمر البنية التحتية لصادرات كازاخستان من النفط والغاز الطبيعي عبر روسيا إلى البحر الأسود، وعبر أذربيجان وتركيا إلى البحر المتوسط، ومن خلال خط أنابيب إلى الصين. وفي السنوات الأخيرة، بدأت كازاخستان في التقليل من اعتمادها على روسيا لتصدير النفط، وذلك من خلال استخدام ناقلات النفط في بحر قزوين. كما تتعاون كازاخستان مع إيران من خلال مقايضة شحنات النفط في ميناء نيكا الإيراني.

٣- أوزبكستان

وفقًا لإحصائيات شركة بريتيش بتروليوم في شهر يونيو ٢٠١٩م، تقدر احتياطات النفط المؤكدة في أوزبكستان بحوالي ٦٠٠ مليون برميل. وبلغ الإنتاج اليومي من النفط ٦٤ ألف برميل في عام ٢٠١٨م. وتوجد ثلاث مصافٍ رئيسية لتكرير النفط في أوزبكستان تقع في بخارى، وألتي أريك، وفيرجانا، بطاقة ٢٢٤ ألف برميل / يوم. إلا أن هذه المصافي تعمل بأقل من طاقتها بسبب تراجع إنتاج النفط في البلاد. ويوجد حوالي ٦٠٪ من حقول النفط والغاز الطبيعي الكبرى في أوزبكستان في منطقة بخارى خيفا، والتي تعتبر مصدرًا لما يقرب من ٧٠ ٪ من إنتاج البلاد النفطي.

وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في أوزبكستان ١,٢ تريليون متر مكعب. وقد بلغ الإنتاج في عام ٢٠١٨ م، حوالي ٥٦,٦ مليار متر مكعب، وهو ما يمثل ١,٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي. وقد قامت أوزبكستان بتصدير ١٤ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٨م، (عن طريق الأنابيب). وقد ذهبت معظم هذه الصادرات إلى الصين (٦,٣) وروسيا (٥,٣) وكازاخستان (٢,٤). كما تعد أوزبكستان دولة عبور للغاز الطبيعي العابر من تركمانستان إلى روسيا والصين. وقد اتفقت أوزبكستان مع الصين، في عام ٢٠١٣م، على تصدير ٣٥٠ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا عبر خط أنابيب وسط آسيا – الصين Central Asia-China gas pipeline.

ويسيطر على قطاع النفط والغاز في أوزبكستان شركة أوزبكنفتجاز NKHK Uzbekneftegaz، والتي تأسست في عام ١٩٩٨ للقيام بأعمال مختلفة مثل الاستخراج وأعمال البناء وتوزيع المنتجات النفطية وتشغيل خطوط الأنابيب ومصافي النفط والتجارة والخدمات. وتعد الشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC وشركتي لوك أويل وجازبروم الروسيتين من أكبر الشركات المستثمرة في قطاع النفط والغاز في أوزبكستان.

وفي عام ٢٠١٦م، بدأت شركتا لوك اويك الروسية واوزبكنفتجاز الكازاخية في بناء مجمع كانديم لمعالجة الغاز Kandym Gas Processing Complex (KGPC) في مقاطعة بخارى بجنوب غرب أوزبكستان، وذلك من أجل معالجة أكثر من ٢٨٠ مليار قدم مكعب من الغاز سنويا، مما سوف يجعله أحد أكبر منشآت معالجة الغاز في دول آسيا الوسطى.

ثانيًا: علاقات الطاقة الراهنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهوريات آسيا الوسطى

١- تركمانستان

تدعم المملكة العربية السعودية، وفقًا لعقد مبرم في عام ٢٠١٦م، خط أنابيب الغاز القادم من تركمانستان إلى أفغانستان

النفط - إجمالي الاحتياطات المؤكدة

الدولة	في نهاية عام ١٩٩٨	في نهاية عام ٢٠٠٨	في نهاية عام ٢٠١٧	في نهاية عام ٢٠١٨			
	ألف مليون برميل	ألف مليون برميل	ألف مليون برميل	ألف مليون برميل	ألف مليون طن	النسبة إلى إجمالي العالم	نسبة الاحتياطي إلى الانتاج
كازاخستان	٥,٤	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣,٩	١,٧٪	٤٢,٧
تركمانستان	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,١	--	٧,٤
أوزبكستان	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,١	--	٢٥,٤

وباكستان والهند (تابي) (TAPI)، والذي تم الانتهاء من الجزء الخاص بتركمانستان في العام الماضي. ويعد الاستثمار السعودي في هذا المشروع أحد التحركات المهمة من جانب الرياض لمواجهة نفوذ إيران في باكستان والمنطقة المحيطة بها، لأن هذا الخط سوف يمد إسلام أباد بالغاز التركماني وبالتالي تقل حاجتها إلى التعاون مع طهران في مجال الغاز الطبيعي، حسبما يؤكد كثير من المراقبين. ومن ناحية ثانية، يعد تبادل الخبرات مع شركة أرامكو السعودية في إنشاء مشاريع الأنابيب الكبرى أحد مجالات التعاون التي طرحتها المملكة على تركمانستان. ومن جهتها، طلبت تركمانستان بشكل محدد من السعودية الاستثمار في مجال التنقيب عن النفط والغاز من جانب، بالإضافة إلى الدخول في مجالات مصافي التكرير والصناعات البتروكيماوية من جانب آخر.

ومن جهة أخرى، استثمرت الإمارات العربية المتحدة في قطاع الغاز التركماني، الذي تسيطر عليه الدولة بشكل كبير. حيث تعمل شركة دراجون أويل الإماراتية هناك منذ ٢٠٠٥. وإلى جانب كون هذه الشركة من أكبر المستثمرين الأجانب في تركمانستان، فإنها المنتج الأجنبي الوحيد المسموح له بتصدير الغاز إلى الأسواق العالمية. وقد استثمرت الشركة، خلال الثمانية عشرة سنة الماضية، أكثر من ٦,٦ مليار دولار في تطوير الحقول البحرية التركمانية، وأعلنت نيتها تمديد العقد الذي ينتهي في عام ٢٠٢٥ م، وقدمت عددًا من المقترحات في هذا الصدد.

٢- كازاخستان

رغم انها ليست عضوًا في منظمة "أوبك"، إلا أن كازاخستان شاركت بفاعلية في اتفاق خفض الإنتاج أواخر عام ٢٠١٧م، بين روسيا ومنظمة "أوبك". وفي ضوء هذا الاتفاق، الذي أنقذ أسعار النفط العالمية من الانهيار، تعهدت كازاخستان بخفض الإنتاج بواقع ٢٠ ألف برميل يوميًا، مؤكدة استعدادها للمشاركة في أية اتفاقات جديدة من شأنها دعم الأسعار العالمية للنفط.

ومن جهة أخرى، قدمت المملكة العربية السعودية مساعدات مالية لتدريب شركائها في كازاخستان في مجالات النفط والغاز والتنمية البشرية وبناء القدرات. وتدعيمًا لعلاقات التعاون في مجال الطاقة، قامت الرياض أيضًا بتمويل بناء مجلس الشيوخ الكازاخي فضلاً عن إنشاء طريق سريع ومستشفى للأطفال. كما توصلت المملكة مع كازاخستان إلى العديد من اتفاقات التعاون، والتي من بينها اتفاقية للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

ومن ناحيته، يدرس صندوق الثروة السيادية وصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية طرق الاستثمار في صناعة الطاقة في كازاخستان كجزء من استراتيجية استثمارية أوسع في آسيا الوسطى.

ومن جهة أخرى، وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة، قبل عشرة سنوات تقريبًا، اتفاقية للحصول على حصة ٢٤,٥٪ في حقل بحري كازاخي في بحر قزوين. وفي نوفمبر ٢٠٠٨، تم إطلاق صندوق الفلاح التابع لشركة مبادلة الإماراتية في كازاخستان، حيث تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بتمويل المشاريع في القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة وإنتاج الغذاء والبنية التحتية والموارد الطبيعية والعقارات. وقد شهد هذا الصندوق تصاعدًا جديدًا في نشاطه مؤخرًا لتعزيز وجود الإمارات في كازاخستان من خلال توفير تمويل إضافي للمشاريع التجارية والسكنية والبنية التحتية. ومن ناحية أخرى، تعتزم شركة بوريالیس النمساوية، وهي وحدة تابعة لشركة مبادلة للتنمية (يمتلك الصندوق الإماراتي ٦٤٪ من أسهم

الشركة النمساوية) بناء منشأة بتروكيماويات رئيسية متكاملة مع جهاز تكسير الايثان، بالشراكة مع شركة كازاخستان الكيميائية المتحدة. والأهم من ذلك أنه قد تم توقيع اتفاقية منفصلة بين مبادلة وصندوق الثروة السيادية الكازاخي لهذا المشروع والذي من المقرر أن يتم تشغيله بحلول عام ٢٠٢٥م. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر المضي قدمًا في خطط لإنشاء صندوق استثماري مشترك بين كازاخستان والإمارات العربية المتحدة بمبلغ إجمالي قدره ٥٠٠ مليون دولار.

٣- أوزبكستان

أنشأ صندوق أبو ظبي للتنمية (ادفد) صندوقًا مشتركًا للاستثمار الأجنبي المباشر في أوزبكستان بقيمة ١ مليار دولار في ٣ أكتوبر ٢٠١٨م، ووفقًا لصحيفة أرابيان بيزنس، خصص الصندوق ٢٠٠ مليون دولار للتنقيب عن الغاز في منطقة بغرب أوزبكستان لغناها بالغاز. ومن ناحيتها، وقعت شركة مبادلة الإماراتية اتفاقيات استثمار بقيمة ١٠ مليارات دولار في أوزبكستان في عدة مجالات، من أبرزها: الطاقة والتصنيع والزراعة والبنية التحتية والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تخطط هذه الشركة أيضًا لتأسيس شركة جديدة خاصة بها للاستثمار في قطاع توليد الكهرباء في أوزبكستان، بعد تحرير هذا القطاع من سيطرة الدولة. ومن جهة أخرى، اتفقت شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) العام الماضي مع شركة أوزبكنفتجاز، المملوكة للدولة، على التشاور الاستراتيجي بشأن إنتاج وتوزيع الغاز الطبيعي. كما تبحث أدنوك أيضًا الدخول والمشاركة في مشاريع الطاقة المتجددة في أوزبكستان.

ثالثًا: مستقبل واعد للتعاون

كشف هذا المقال بوضوح عن عدد من إمكانات الطاقة الهائلة في جمهوريات آسيا الوسطى وأبرز ملامح العلاقات الحالية لهذه الجمهوريات مع دول الخليج العربي في مجال النفط والغاز. وفي هذا السياق، يمكن القول إنه توجد فرص هائلة للتعاون في مجال الطاقة بين الجانبين في المستقبل القريب، خاصة وأن هذه الجمهوريات تتمتع بموقع استراتيجي مهم وموارد هائلة من النفط والغاز الطبيعي. كما أن صانع القرار الخليجي بشكل عام، والسعودي بشكل خاص، لديه خبرات كبيرة في مجال الطاقة، مما يجعله قادرًا على اقتناص "الفرص المتاحة" بهذه الجمهوريات سواء في مشروعات خطوط أنابيب نقل النفط والغاز أو البتروكيماويات أو مصافي النفط.

وبالإضافة إلى تمويل هذه المشروعات، يمكن لدول الخليج العربي أن تزود جمهوريات آسيا الوسطى بخبراتها المختلفة في مجال التنويع الاقتصادي، خاصة وأن هذه الجمهوريات لم تحقق نجاحًا كبيرًا في تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط والغاز، في الوقت الذي تطبق فيه المملكة العربية السعودية حاليًا "رؤية المملكة ٢٠٣٠" الطموحة، كما تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تنويع اقتصادها منذ سنوات.

ومع ذلك، لن يكون ميسورًا على دول الخليج العربي زيادة تعاونها من جمهوريات آسيا الوسطى في قطاع النفط والغاز في المدى المنظور، لوجود عدد من العقبات المهمة، لعل من أبرزها:

أولاً، استمرار النفوذ الروسي والصيني على غالبية أنشطة الإنتاج وخطوط أنابيب نقل النفط والغاز في آسيا الوسطى، مما يمثل تحديًا كبيرًا أمام دخول الشركات الخليجية.

استمرار النفوذ الروسي والصيني في أنشطة الإنتاج وأنابيب نقل النفط والغاز في آسيا الوسطى

وثانيًا، عدم حل الكثير من العوائق الرئيسية التي اعترضت، وما تزال، استثمارات شركات الطاقة العالمية في دول آسيا الوسطى، والتي من أهمها: النزاعات الإقليمية بين دول آسيا الوسطى، وبيئة الاستثمار غير المواتية، والتدخل الحكومي المفرط، وعدم اكتمال الإطار التشريعي للاستثمار، والفساد على مستوى الحكومة والنظام القضائي، وعدم تفعيل حقوق حماية الملكية، والافتقار إلى البنية التحتية للتصدير وتجارة الطاقة، وضعف حوكمة الشركات، واحتكار الحكومة لأعمال النفط والغاز والكهرباء.

ومن أجل التغلب على هذه العقبات، يجب إعادة النظر في منهج العمل المعتمد لدى الجانب الخليجي فيما يتعلق بهذه الجمهوريات. فهذا المنهج يحتاج إلى مراجعة وتعديل، سواء من حيث كثافة التفاعل مع قادة هذه الجمهوريات أو فيما يتعلق بتوفير الدعم المالي للمشروعات التي يمكنها تحقيق المنفعة المتبادلة للجانبين أو فيما يتعلق بإبراز الروابط التاريخية والدينية والثقافية التي تجمع الجانبين. فبدون مثل هذه المراجعة سوف يظل التعاون بين دول الخليج العربي وجمهوريات آسيا الوسطى مراوحًا مستواه الحالي، والذي يقل كثيرًا عن قواعد اللعب في ظل "اللعبة الكبرى الجديدة".

* خبير العلاقات الدولية ورئيس برنامج دراسات الطاقة - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - مصر

تركمانستان إحدى مصدات منع عبور الإرهاب والمخدرات من أفغانستان وإيران

١٠ اتفاقيات بين السعودية وتركمانستان نقلت العلاقات إلى مرحلة العمل والتنفيذ

تعتبر تركمانستان إحدى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والتي استقلت عن الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، حيث قامت بعد استقلالها بوضع إطار عام لسياستها الخارجية بإعلانها دولة حياد دائم باعتراف وتأييد خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٥م، وتم تأييد الاعتراف بحيادية تركمانستان مجددًا في يونيو ٢٠١٥م، بعد مضي عشرون عامًا وذلك نظير ما قامت به من جهود حثيثة ساهمت في تحقيقه مع المجتمع الدولي في تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني في منطقة آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين مما جعلها تتبوأ مكانة واحترامًا وتقديرًا في الساحة الدولية، وفي ظل امتلاكها موارد طبيعية هائلة فهي رابع دولة في العالم احتياطًا للغاز الطبيعي.

خالد بن فيصل السحلي

وعند الحديث عن علاقتها مع المملكة، كانت المملكة من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال تركمانستان وقامت بتوقيع اتفاقية إقامة علاقات دبلوماسية معها في ١٩٩٢م، وافتتحت سفارة المملكة العربية السعودية في العاصمة التركمانية عشق أباد في عام ١٩٩٧م، كأول سفارة عربية.

وبعد وفاة مؤسس تركمانستان الرئيس الراحل صبر مراد نيازوف في ديسمبر ٢٠٠٦م، وتولى الحكم الرئيس الحالي/ قربان قولي بيردي محمدوف في فبراير ٢٠٠٧م، كانت أول زيارة رسمية لفخامته خارج البلاد للمملكة العربية السعودية في أبريل ٢٠٠٧م، مما يدل على حجم ومكانة المملكة وثقلها في العالم الإسلامي والعربي والدولي وتمخضت خلال هذه الزيارة التوقيع على الاتفاقية العامة الإطارية للتعاون في جميع المجالات.

وبعد تلك الفترة كانت هناك زيارات لعدد من الوفود الرسمية ورجال الأعمال إلا أنها لم تحقق المأمول في تطوير العلاقة، ويمكن اعتبار ٢٠١٦م، بداية لمرحلة جديدة في العلاقة بين البلدين حيث تم العمل خلالها على تحقيق زيارة رسمية لفخامة الرئيس قربان قولي بردي محمدوف إلى المملكة في ١ مايو ٢٠١٦م، التقى خلالها بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وتم التوقيع على عشر اتفاقيات ومذكرات تعاون بين البلدين ساهمت في تطوير العلاقة والانتقال إلى مرحلة العمل والتنفيذ على أرض الواقع وتفعيل ما ورد من بنود في تلك الاتفاقيات والمذكرات.

ولقد كان للجنة الحكومية السعودية التركمانية المشتركة حول التعاون التجاري والاقتصادي الدور الكبير لتحقيق الأهداف وترجمة الفرص إلى واقع ملموس، فقد تم عقد ست جولات، عقدت أولها في ٢٠١١م بالرياض واجتماعات اللجنة المشتركة الأخيرة عقدت في عام ٢٠١٨م في عشق أباد على أن يتم عقد اجتماع اللجنة المشتركة السابعة في نهاية العام الميلادي الحالي ٢٠١٩م في مدينة الرياض.

من جانب آخر دأبت سفارة خادم الحرمين الشريفين في عشق أباد على إتاحة الفرصة لرجال الأعمال في كلا البلدين للتعرف على الفرص التجارية والاستثمارية وفتح آفاق جديدة من التعاون وتنمية الشراكة عن طريق إقامة منتدى لرجال الأعمال في كلا البلدين، ولا زالت السفارة مهتمة بدعم هذا التوجه ورفع مستواه حيث ينعكس ذلك بالإيجاب على زيادة مستوى حجم التبادل التجاري بين البلدين. وما دمنا في سياق الحديث عن العلاقات

أول زيارة خارجية قام بها الرئيس قربان قولي بردي محمدوف عام ٢٠٠٧، كانت للمملكة العربية السعودية وكانت زيارة ناجحة بكل المقاييس

الاقتصادية والتجارية فلزامًا علينا التطرق إلى إمكانيات تركمانستان الهائلة في مجال الطاقة بامتلاكها رابع احتياطي للغاز في العالم مما يساعد ذلك على خلق تعاون في هذا المجال مع المملكة العربية السعودية بحكم خبرتها في مجال الطاقة بالاستعانة بخبرات شركة أرامكو والتوقيع معها على اتفاقية مهمة في هذا الجانب لتكون الإطار الأساسي لبحث الفرص والمشاريع المعروضة في السوق التركماني، علمًا بأن الصندوق السعودي للتنمية قام بمنح قرض لتركمانستان تبلغ قيمته ١٠٠ مليون دولار أمريكي، تقوم بموجبه الحكومة التركمانية بشراء أنابيب الغاز من الشركات السعودية مما يساهم ذلك في زيادة حجم تنمية الصادرات السعودية.

وأما ما يتعلق بالجانب السياسي فقد تم التوقيع على مذكرة تعاون فيما يخص المشاورات السياسية بين كل من وزارتي الخارجية في البلدين وعقدت أول جولة للاجتماعات في شهر يوليو ٢٠١٩م، بمدينة الرياض وكذلك تبادل زيارات بين كل من معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية ومعهد العلاقات الخارجية التابع لوزارة الخارجية التركمانية، ويمكن القول إن العلاقة في الجانب السياسي تتمثل في مسارين: ثنائي، ومتعدد الأطراف. فالثنائي يتمثل في الزيارات الرسمية بين المسولين في البلدين خلال الأعوام السابقة أوصلت هذه العلاقة الى مستوى الشراكة الاستراتيجية.

ولكن سياسة الحياد التي تنتهجها تركمانستان تعتبر حاجزًا أمام اعلان وجهة نظر تركمانستان فيما يخص الأحداث والمواقف السياسية وهي دائماً ما تؤيد وتساند قرارات المملكة بشكل ضمني، والمتتبع لمواقف الإعلام التركماني يلاحظ بأنه لا يتم التطرق إلى الأحداث والقضايا السياسية الإقليمية والعالمية للدول الأخرى، وذلك يعود إلى سياستها الحيادية.

والتي انعكست على سياستها الإعلامية التي تتركز على الأخبار المحلية والمشاريع التنموية، أما ما يخص المسار السياسي المتعدد الأطراف فإن كلا البلدين يقومان بجهود كبيرة في دعم السلم والأمن الدوليين من خلال مشاركتها الفاعلة في الأمم المتحدة ودائمًا ما تقوم بالوقوف بجانب المملكة في دعم وتأييد قضاياها الدولية وبالمثل كذلك بالنسبة للمملكة.

أما ما يخص وضعها الأمني فيعتبر هو الهاجس منذ استقلالها لوقوعها بين دول جوار كإيران وأفغانستان. فسياستها الحيادية وعدم دخولها في أي تحالفات عسكرية من أي نوع جعلها تقف على مسافة واحدة مع الجميع لكن يجدر بالذكر أنه تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الأمني بين المملكة العربية السعودية وتركمانستان.

وتعتبر تركمانستان إحدى المصدات لمنع عبور المتطرفين والتنظيمات الإرهابية وتهريب المخدرات من أفغانستان وإيران إلى آسيا الوسطى لذا فلابد أن يسعيا البلدان إلى التعاون فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والمخدرات وحماية الحدود.

ولتعزيز العلاقات وتطويرها بين البلدين في شتى المجالات فإنه من الضروري السعي في تفعيل بنود الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، وضرورة تكثيف الزيارات الرسمية على مستوى القمة أو بين المسؤولين في كلا البلدين وكذلك دخول الشركات السعودية الراغبة في التواجد والعمل بتركمانستان للبحث عن الفرص الاستثمارية المتاحة وللثقة التي توليها الحكومة التركمانية للشركات السعودية باعتبارها شريك موثوق به وبالأخص في مجالات الطاقة والنقل والزراعة وصناعة النسيج، وتقديم مشاريع خدمية تعود بالنفع على المواطن التركماني وإمكانية ابتعاث الطلبة التركمان إلى الجامعات السعودية المتخصصة في البترول والمعادن لخلق جيل مستقبلي واعد، ومن ناحية أخرى أن يتم إيفاد معلمين من المملكة إلى تركمانستان لتدريس اللغة العربية في معاهدها وجامعاتها.

وباعتقادي أنه لن يقف التعاون عند أي حد حيث أن القيادة الحكيمة في كلا البلدين يعلمان أهمية وجود هذا الجسر بين الخليج العربي وآسيا الوسطى وخاصة تركمانستان ذات الموقع الجيوسياسي المهم والمملكة ذات الثقل السياسي والاقتصادي والإسلامي الهام جدًا.

* سفير خادم الحرمين الشريفين لدى تركمانستان

القضية الأكثر أهمية تتعلق بالأمن في آسيا الوسطى وأفغانستان

العلاقات السعودية - الأوزبكية: تبادل الرؤى لتحديد مواقف مشتركة للسياسة الخارجية

تتبع أوزبكستان والمملكة العربية السعودية نفس النهج إزاء العديد من القضايا الإقليمية والدولية إلى جانب المواقف الخاصة بالأمن الإقليمي ومجابهة التهديدات والتحديات الحديثة. ففي عام ٢٠١٧م، زار فخامة رئيس جمهورية أوزبكستان السيد/ شوكت ميرزيوييف المملكة العربية السعودية، حيث شارك في اجتماعات القمة الإسلامية، وقمة الدول العربية وهو ما يظهر دعم أوزبكستان للمبادرات السعودية. وخلال زيارته إلى المملكة، التقى رئيس جمهورية أوزبكستان برئيس البنك الإسلامي للتنمية (IDB) معالي السيد بندر الحجار، وناقشا خلال هذه الزيارة التعاون المشترك، كما وقعا مذكرة بشأن مشاركة البنك الإسلامي للتنمية في إنشاء مركز للبحث الدولي باسم الإمام البخاري في سمرقند. وفي نوفمبر ٢٠١٧م، زار وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي السابق السيد خالد الفالح طشقند، وخلال تلك الزيارة ناقش الطرفان القضايا المتعلقة بالتعاون الثنائي. هذا ومن شأن كل من المشاورات السياسية المنتظمة بين وزارات الخارجية، واتساع نطاق التعاون في إطار منتدى التعاون الاقتصادي العربي في الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنتدى التعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهوريات آسيا الوسطى وأوزبكستان، بالإضافة إلى الجماعات الدولية صاحبة النفوذ، أن تخدم المصالح المشتركة لكلتا الدولتين.

أولو غبيك مقصودوف

وتقدم تلك العلاقات التعاونية للطرفين فرصةً جيدةً من أجل تبادل الرؤى حول القضايا الرئيسية من أجل تحديد نهج ومواقف السياسة الخارجية.

واستكمالاً لتنفيذ خطة الإجراءات العملية الساعية لمزيد من النمو في العلاقات بين كل من جمهورية أوزبكستان والمملكة العربية السعودية، شهدت الرياض مشاورات سياسية في ديسمبر ٢٠١٨م، بين وزارتي الخارجية لكلتا البلدين.

وبالفعل يجب مواصلة عقد تلك الآليات الهامة، ومن هذا المنطلق، من المقرر أن يقوم الوفد السعودي برئاسة وزير الخارجية للمملكة السيد/ إبراهيم العساف بزيارة أوزبكستان بحلول أكتوبر الحالي (٢٠١٩م).

ويقر الجانب الأوزبكي برغبته في المزيد من نمو وتعزيز التعاون الأمني بين البلدين. وتتمثل القضية الأكثر أهمية فيما يتعلق بالأمن في منطقة آسيا الوسطى في مشكلة أفغانستان؛ فنحن نتخذ خطوات من أجل تعزيز السلام في البلاد، ونقوم بتنفيذ عدد من المشروعات الجديدة في أفغانستان في مجالات شبكات النقل وتنمية البنية التحتية والإنشاءات، إلى جانب توريد المنتجات الأوزبكية والطاقة ووصلات الانترنت بالألياف الضوئية إلى السوق الأفغاني. وبالنسبة لأوزبكستان على وجه الخصوص، فإن تعزيز التعاون في مجالات المصالح المشتركة ومساعدة المملكة العربية السعودية في هذه المجالات يعتبر أمرًا جوهريًا. وفي هذا الصدد، نؤكد عزمنا على التعاون مع المملكة العربية السعودية في تنفيذ تلك المشروعات الاستراتيجية والمشروعات الأخرى الهامة في أفغانستان.

إن أوزبكستان ملتزمة بتعزيز مبادئ التسامح في الإسلام، والوحدة والتضامن بين الدول الإسلامية، ودعم الإسلام باعتباره دين السلام، والاستقرار، والوئام بين الأديان، والمحبة، والاحترام والتعاون المتبادلين.

وبينما تتم الهجمات على الدين الإسلامي الحنيف، ومع استمرار محاولات ربط الإسلام بالتطرف والإرهاب، فإننا نؤمن أنه يتحتم علينا اتخاذ إجراءات عملية من أجل مجابهة ظاهرة الإسلاموفوبيا. ونحن ندرك وجود فرص للتعاون الثنائي ومتعدد

أوزباكستان ملتزمة بتعزيز مبادئ التسامح والتضامن بين الدول الإسلامية انطلاقًا من دين السلام والوئام والتعاون بين الأديان والمحبة

الأطراف على صعيد هذه المنطقة مع زعيمة الأمة الإسلامية، "المملكة العربية السعودية. خاصة أنه في الوقت الحالي، فإن مشكلات الإرهاب والتطرف تهدد المجتمع الدولي.

وفي مجال الشورى والبرلمان فإن دور البرلمانات في الحياة الاجتماعية والسياسية لبلدينا يشهد تطورًا كبيرًا؛ فخلال زيارة وفد من مجلس الشورى السعودي لأوزبكستان في نوفمبر ٢٠١٧م، تمت مناقشة الأنشطة القابلة للنمو وتعزيز التعاون بين برلمانات البلدين، كما تم تبادل الخبرات في الأنشطة التشريعية والرقابية لتلك البرلمانات، إلى جانب الآراء حول المنظورات الخاصة بالمزيد من التعاون الثنائي. كما التقى البرلمانيون السعوديون بقيادات مجلس الشيوخ والهيأة التشريعية للمجلس الأعلى التابع لجمهورية أوزبكستان، كما اطلعوا على النظام التشريعي في أوزبكستان. وبهدف تعزيز العلاقات بين البرلمانات، فمن المقرر أن يقوم وفد من البرلمان الأوزبكي بزيارة الرياض في ٢٠٢٠م. وفي الوقت الحالي يتشكل الأساس القانوني للتعاون الثنائي من بعض الاتفاقيات الهامة، التي تشمل الوثائق بين الحكومات وبين الإدارات.

وفي أغسطس ٢٠١٧، تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي العدل لكلتا الدولتين خلال زيارة وزير العدل الأوزبكي إلى المملكة.

وتتم الآن دراسة اتفاقيات في مجال الثقافة والسياحة والمواصفات ووضع المعايير والتصديقات، من قبل البلدين. ومن المعروف أن مجلس وزراء المملكة العربية السعودية كان قد دعم توقيع اتفاقية بشأن التعاون مع أوزبكستان في مجال السياحة.

وفي الأعوام الأخيرة، شهدت العلاقات الاقتصادية بين أوزبكستان والمملكة العربية السعودية تطورًا سريعًا. ويبين الجدول التالي معدل النمو في المبادلات التجارية بين البلدين:

مليون دولار

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
حجم التجارة	٥,٥	٢٥,٧	٢٥,٨	٢٢,٧		

ومن بين الآليات الفعالة في تنمية التعاون الثنائي اللجنة الحكومية الدولية المشتركة المسؤولة عن رقابة تنفيذ الاتفاقية الحكومية الدولية التي تعود إلى نوفمبر ١٩٩٥م.

وحتى هذه اللحظة، تم عقد ثلاثة اجتماعات لهذه اللجنة، ومن بينها الاجتماع الأخير في ٦ يونيو ٢٠١١م، في طشقند، برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس وزراء أوزبكستان، وزير المالية، السيد/ آر. إس. عظيموف، ورئيس الهيأة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية السابق السيد/ عمر الدباغ.

ومن المقرر عقد الاجتماع القادم للجنة الحكومية الدولية في الفترة بين ٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠١٩ في جدة.

تضم السياحة في أوزبكستان كل من السياحة الترفيهية والسياحة الرياضية، وكذلك السفر من أجل الأغراض التعليمية، حيث يجد طالبو العلم بغيتهم في التاريخ الأثري والثقافي-الاثني والديني الحافل لهذه البلد.

ويشهد كل عام تزايدًا في أعداد السياح القادمين إلى أوزبكستان بوتيرة قوية، وقد وصل عدد السياح الذين زاروا أوزبكستان عام ٢٠٠٥ إلى ٢٤٠ ألف شخص، وفي عام ٢٠١٧ أكثر من ٢,٥ مليون شخص، وفي ٢٠١٨ وصل العدد إلى ٥,٣ مليون شخص، وحتى أغسطس من عام ٢٠١٩م، وصل العدد الى ٤,٤ مليون شخص، الأمر الذي يشير إلى نمو بمعدل ١٢٦,٧٪ مقارنةً بنفس مؤشرات العام الماضي. وبلغت نسبة الأشخاص الذين دخلوا البلاد لأغراض سياحية ٥ مليون سائح من رابطة الدول المستقلة، و٣٢٥ ألف سائح من باقي الدول التي لا تنتمي إلى رابطة الدول المستقلة.

وتمثل أوزبكستان الآن وجهة جديدة للسياح السعوديين؛ ففي الأعوام الأخيرة، ازداد عدد السياح من المملكة زيادةً سريعة. ومن المتوقع أن يتم عقد اتفاقية سياحة قريبًا بين البلدين.

وفي رأينا، لكي ننتقل بالعلاقات بين أوزبكستان والمملكة العربية السعودية إلى مستوى جديد، لا بد وأن يتم توسيع نطاق الإطار القانوني بين البلدين. ونحن في هذا الصدد، على استعداد لدراسة المقترحات التي تصب في مصلحة البلدين، ونتطلع باهتمام إلى العروض المقدمة من الجانب السعودي.

* سفير جمهورية أوزبكستان - المملكة العربية السعودية

نأمل مشاركة السعودية في مشاريع المياه والطاقة والمنسوجات والمعادن والري

للعلاقات الطاجيكية والسعودية مستقبل واعد: ٤٠٠ مشروع استثماري تنتظر الاستثمار

فيما يلي تأتي رؤية واعتقاد سفارة جمهورية طاجيكستان في الرياض. كما سيأتي في مقال للسفير الطاجيكي لدى المملكة ضراب الدين قاسمي: تعتز جمهورية طاجيكستان بعلاقاتها القوية والتعاون المثمر مع المملكة العربية السعودية الشقيقة وهناك فرص واعدة لتوسيع مدى العلاقات الثنائية في كافة المجالات خاصة في ميادين الاقتصاد والتجارة والاستثمارات. وتعتبر السعودية من أولى دول العالم التي اعترفت باستقلال طاجيكستان وقامت بدعم استقلالها وسيادتها. واعترفت المملكة العربية السعودية باستقلال جمهورية طاجيكستان في ٢٢ فبراير عام ١٩٩٢م، وفي السنة نفسها تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بزيارة رسمية لسمو الأمير سعود بن فيصل بن عبد العزيز آل سعود – وزير الخارجية السابق للمملكة العربية السعودية.

ضراب الدين قاسمي

وقد زار مؤسس السلام والوحدة الوطنية، زعيم الشعب، رئيس جمهورية طاجيكستان إمام علي رحمان المملكة العربية السعودية خمسة مرات ولعب دورًا بارزًا في إقامة وتوثيق العلاقات والتعاون المثمر الثنائي والمتعدد الأطراف، حيث قام الرئيس الطاجيكي إمام علي رحمان بأول زيارة ودية إلى المملكة العربية السعودية في ٣٠ يونيو سنة ١٩٩٧م، حيث عقد عدة لقاءات مثمرة مع العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود -يرحمه الله-، وولي العهد سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود -يرحمه الله-، ورئيس البنك الإسلامي للتنمية آنذاك الدكتور أحمد محمد علي.

وفي زيارته الرسمية الثانية إلى المملكة العربية السعودية، والتي جرت في شهر ديسمبر ٢٠٠١ م، عقد فخامة الرئيس إمام علي رحمان اللقاءات الثنائية المثمرة مع العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود وولي العهد عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.

وزار الرئيس الطاجيكي إمام علي رحمان المملكة للمرة الثالثة في إطار القمة الاستثنائية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مكة المكرمة. وفي ذلك الوقت كان الملك عبد الله بن عبد العزيز عاهل المملكة بعد وفاة أخيه الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود. والزيارة الرابعة المثمرة لرئيس جمهورية طاجيكستان إلى المملكة العربية السعودية والتي قام بها في بداية يناير عام ٢٠١٦م. وقد فتحت هذه الزيارة سبلاً جديدة لتعزيز وتطوير العلاقات بين البلدين الشقيقين.

وأثناء الاجتماع بين رئيس جمهورية طاجيكستان إمام علي رحمان وخادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية سلمان بن عبد العزيز آل سعود، تمت مناقشة مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون المتعدد الأوجه بين البلدين.

وأشار الرئيس إمام علي رحمان إلى العلاقات الاقتصادية والدعم المالي من قبل المملكة العربية السعودية في تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك إعادة بناء الطريق السريع "كولاب – قلعة خومب" وبناء العديد من المدارس والمستشفيات، مع الشكر والتقدير، مؤكدًا على أن "تعاوننا الاقتصادي ما زال أقل من الفرص الموجودة التي يجب الاستفادة منها بين بلدينا".

ومن المطلوب مشاركة المملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع المياه الإقليمية للطاقة مثل بناء محطات الطاقة الكبيرة والمتوسطة الحجم، والمحطات الفرعية، ونقل الطاقة الكهربائية عبر الحدود، فضلاً عن بناء شركات المنسوجات واستخراج المعادن الطبيعية وري

الأراضي أمرًا مرغوبًا. ولذلك، فنحن نحتاج إلى تفعيل أكثر للجنة المشتركة بين جمهورية طاجيكستان والمملكة العربية السعودية للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني. كما تم إيلاء المزيد من الاهتمام لإقامة وتعزيز العلاقات البرلمانية والعلمية والثقافية.

وعقد مؤسس السلام والوحدة الوطنية، زعيم الشعب، رئيس جمهورية طاجيكستان إمام علي رحمان لقاءات ومحادثات مثمرة مع كبار المسؤولين في المملكة، وقال ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود: "نحن نرغب في رفع مستوى علاقاتنا مع طاجيكستان إلى مستوى أعلى". وبعد الاجتماعات والمفاوضات على مستوى أعلى تم التوقيع على خمس اتفاقيات جديدة حول تطوير التعاون في مجال مكافحة الجريمة، التعليم، العلوم والتكنولوجيا، الشباب والرياضة، والاتصال الجوي، **حيث تم توقيع أربع اتفاقيات أخرى في السنوات الماضية:**

١. الاتفاقية العامة للتعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والثقافة والرياضة وشؤون الشباب (تم توقيعها ٢١ مايو عام ٢٠١٣م).

٢. اتفاقية بين حكومة طاجيكستان وحكومة المملكة العربية السعودية بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال (تم توقيعها في ١٣ مايو ٢٠١٤م، بالرياض).

٣. مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية الثنائية بين وزارتي الخارجية لجمهورية طاجيكستان والمملكة العربية السعودية (٣١ مارس ٢٠١٤م، خلال زيارة وزير الخارجية الطاجيكي إلى المملكة العربية السعودية).

٤. محضر الدورة الأولى للجنة الحكومية المشتركة بين حكومة جمهورية طاجيكستان وحكومة المملكة العربية السعودية حول التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني.

وحاليًا، هناك عدة مشاريع أخرى قيد دراسة الطرفين.

تمت الزيارة الخامسة لمؤسس السلام والوحدة الوطنية، زعيم الشعب، رئيس جمهورية طاجيكستان، فخامة إمام علي رحمان المحترم إلى المملكة العربية السعودية في الفترة ٢٠-٢٢ مايو ٢٠١٧م، وذلك للمشاركة في أعمال القمة التي عقدت في مركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات.

في سنة ٢٠٠٨م، تم بدء أنشطة سفارة طاجيكستان في العاصمة السعودية الرياض وافتتحت السعودية سفارتها في العاصمة الطاجيكية دوشنبه عام ٢٠١٠م.

وصرح الأمير خالد بن سعود بن خالد آل سعود خلال افتتاح سفارة المملكة العربية السعودية في مدينة دوشنبه بقوله "إن المملكة العربية السعودية مستعدة لإقامة العلاقات المثمرة في كل الاتجاهات التي يرغب بها البلد الصديق".

تبادل الزيارات على مستويات أخرى:

٢١ مايو ٢٠٠٣م: زيارة رسمية لوزير الدولة للشؤون الخارجية نزار بن عبيد مدني إلى جمهورية طاجيكستان.

١٩ مايو ٢٠٠٩م: زيارة الوزير الأسبق للخارجية الطاجيكي همراخان ظريفي إلى السعودية.

٣١ أكتوبر إلى ١ نوفمبر ٢٠١٠م: زيارة نائب وزير الخارجية السعودي الأمير خالد بن سعود بن خالد آل سعود إلى طاجيكستان.

٨ - ١٠ سبتمبر ٢٠١١م: حضور وزير الدولة، وعضو مجلس الوزراء السعودي سعود بن السعيد المتحمي للمشاركة في احتفالات الذكرى ٢٠ لاستقلال جمهورية طاجيكستان.

٦ - ٨ مايو ٢٠١٢م: زيارة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة العربية السعودية صالح بن عبد العزيز آل الشيخ إلى طاجيكستان.

٢٨ - ٢٩ مارس ٢٠١٣م: زيارة نائب وزير الخارجية السعودي الأمير عبد العزيز بن عبد الله آل سعود للمشاركة في المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية في حوار التعاون الآسيوي.

٣٠ مارس إلى ١ ابريل ٢٠١٤م: زيارة رسمية لوزير الخارجية لجمهورية طاجيكستان سراج الدين مهر الدين إلى المملكة العربية السعودية.

٢٥ يناير ٢٠١٥م: زيارة نائب رئيس الوزراء الطاجيكي عظيم إبراهيم إلى المملكة العربية السعودية. خلال الزيارة قدم المسؤول الطاجيكي برقية تعزية من الرئيس الطاجيكي إمام علي رحمان لملك المملكة العربية السعودية سلمان بن عبد العزيز آل سعود إثر وفاة الملك عبد الله ابن عبد العزيز آل سعو -رحمه الله-.

العلاقات السعودية - الطاجيكية تحتاج لتفعيل اللجنة المشتركة بين البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني

نحتاج إلى تفعيل أكثر للجنة المشتركة الطاجيكية - السعودية للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني

٩ - ١١ يونيو ٢٠١٥م: زيارة الوفد السعودي برئاسة وكيل وزارة المياه والكهرباء السعودي الدكتور محمد بن إبراهيم المسعود للمشاركة في أعمال المؤتمر الدولي رفيع المستوى حول نتائج تنفيذ العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة".

٢٦ - ٢٨ مايو ٢٠١٦ م: زيارة رئيس مجلس الشورى للمملكة العربية السعودية الشيخ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى طاجيكستان.

٢١ - ٢٣ أغسطس ٢٠١٦م: زيارة للنائب العام لجمهورية طاجيكستان رحمان يوسف أحمد زاد إلى المملكة العربية السعودية؛

٢٢ - ٢٤ يناير ٢٠١٧م: زيارة رسمية لرئيس مجلس النواب لجمهورية طاجيكستان شوكور جان زوهوروف إلى المملكة العربية السعودية؛

١٦ أكتوبر ٢٠١٧م: زيارة رسمية لوزير الدولة للشؤون الخارجية نزار بن عبيد مدني إلى جمهورية طاجيكستان؛

١ - ٤ أبريل ٢٠١٨م: انعقاد جلسة ثانية للجنة الطاجيكية ـ السعودية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والتقني والثقافي وفي هامش هذه الجلسة انعقاد منتدى الأعمال في مدينتي الرياض والجدة.

٢ أبريل ٢٠١٨م: زيارة رئيس لجنة السياحة لدى حكومة جمهورية طاجيكستان نعمان عبد الغفار زادة إلى المملكة العربية السعودية.

٢ - ١١ مايو ٢٠١٨م: إقامة أيام الثقافية السعودية في طاجيكستان وانعقاد منتدى الأعمال جوابية في مدن دوشنبه، خوجند ونارك.

٢٠ - ٢٢ سبتمبر ٢٠١٨م: زيارة معالي النائب العام السعودي سعود بن عبد الله المعجب إلى جمهورية طاجيكستان.

١ - ٣ نوفمبر ٢٠١٨م: زيارة وزير الداخلية السعودي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف بن عبد العزيز آل سعود إلى جمهورية طاجيكستان.

٢٩ - ١ مايو ٢٠١٩م: زيارة نائب وزير الخارجية لجمهورية طاجيكستان مظفر حسين زادة إلى المملكة العربية السعودية.

٢٩ أبريل - ١ مايو ٢٠١٩م: زيارة رئيس المجلس القومي (الشيوخ) للمجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان محمد سعيد عبيد الله يوف إلى المملكة.

العلاقات الاقتصادية والتجارية

تعتقد حكومة جمهورية طاجيكستان أن هناك مجالات واعدة للتعاون متبادل المنفعة بين البلدين. نظن أن قطاعات الطاقة الكهرومائية والزراعة والسياحة من أكثر القطاعات الواعدة لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري.

يرحب الجانب الطاجيكي بمشاركة الجانب السعودي في تنفيذ مشاريع الطاقة الكهرومائية، بما في ذلك بناء محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة والمتوسطة في أنهار طاجيكستان وبناء خطوط نقل الطاقة الكهربائية.

يتمتع بلدنا بموارد طبيعية وعلمية وفنية وصناعية وبشرية هائلة. ولقد بدأنا في تنفيذ البرامج الاقتصادية الإستراتيجية. ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بجذب أكثر من ٤ مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية ولدينا أكثر من ٤٠٠ مشروع استثماري آخر يطالب الاستثمار.

التعاون الدولي

جمهورية طاجيكستان لها علاقات قوية مع المملكة العربية السعودية في مستوى المنظمات الدولية، منها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. ولقد دعمت جمهورية طاجيكستان المملكة العربية السعودية للانضمام إلى مجلس أمن منظمة الأمم المتحدة في فترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٥م، ومجلس حقوق الإنسان في فترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٦م.

وفي نهاية المقال يسعدني أن أتقدم بالشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظهما الله لاهتمامهما ودعمهما في تعزيز العلاقات الطاجيكية السعودية كما يفيد أن القيادة الطاجيكية وخاصة فخامة الرئيس إمام علي رحمان رئيس الدولة وزعيم شعب الطاجيك يولي اهتمامًا كبيرًا لتوطيد العلاقات وتطوير التعاون مع السعودية في كافة الأصعدة.

* سفير جمهورية طاجيكستان بالمملكة العربية السعودية

نمو السياحة بين السعودية وقرغيزستان ورحلات القرغيزية للمملكة مباشرة

تأسيس سياسة مستقرة للعلاقات القرغيزية-السعودية واتخاذ مسار لتحسين التعاون

اعترفت المملكة العربية السعودية باستقلال الجمهورية القرغيزية في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٩١م. وأُقيمت العلاقات الدبلوماسية في ١٩ أكتوبر عام ١٩٩٢م. وقد تأسست أولى الاتصالات السياسية الجادة بين البلدين في يونيو ١٩٩٢م، عندما زار وفد سعودي بقيادة الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير قيرغيزستان. وفي أكتوبر من العام نفسه، قام رئيس الجمهورية القرغيزية بزيارة رسمية للسعودية، وهو ما وضع أساس التعاون السياسي بين البلدين. حيث يقع الشرق الأوسط، وتحديدًا المملكة العربية السعودية، من ضمن أهم أولويات السياسة الخارجية لقيرغيزستان، ولذلك يعتبر التعاون مع المملكة أمرًا بالغ الأهمية. وتحظى المملكة العربية السعودية بدور فائق الأهمية في النظام الحديث للعلاقات الدولية الإقليمية والعالمية في العالم الإسلامي، ويرجع ذلك إلى مكانتها التاريخية واحتضناها للأماكن الإسلامية المقدسة الرئيسية، وهو ما يساهم إلى حدٍ كبيرٍ في تحديد سياستها الخارجية ودورها القيادي في العالم العربي والإسلامي. وتُعد الاتفاقية العامة للتعاون بين الجمهورية القرغيزية والمملكة العربية السعودية المبرمة في ٨ يناير ٢٠١٤م، هي الوثيقة الأساسية التي تضع مبادئ العلاقات بين الدولتين.

تولون تورجانباييف

وفي ٢٢ مايو سنة ٢٠٠٧م، قدم السفير السعودي فوق العادة والمفوض السيد/ هشام بن عبد الوهاب بن زرعة لدى الجمهورية القرغيزية أوراق اعتماده للرئيس مع إقامته في مدينة ألماتي.

وقدم سفير الجمهورية القرغيزية فوق العادة والمفوض السيد/ جيه شاريبوف أوراق اعتماده إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في ٢ سبتمبر ٢٠٠٧م. وتأسست سفارة الجمهورية القرغيزية في الرياض عام ٢٠٠٧م، ويمكن وصف العلاقات الثنائية مع العالم العربي والسعودية منذ تأسيس البعثة الدبلوماسية بنقطة التحول نوعًا ما. ففتح السفارة في السعودية قد عزز العلاقات الثنائية بدرجة كبيرة.

وعلى مدار الفترة الماضية، أُجريت العديد من الزيارات المتبادلة بين البلدين على مختلف الأصعدة، حيث يحرص الجانبان على الإبقاء على الحوار الفعال بينهما. كذلك تم تطوير الممارسات المتعلقة بالاستشارات السياسية المنتظمة، كذلك يُجرى تبادل الوفود على مستوياتٍ عدة.

وقد زار المملكة العربية السعودية رئيس وزراء الجمهورية القرغيزية السيد/ إيه دزوماجولوف (١٩٩٧م)، ورئيس مجلس ممثلي الشعب "جوغوركو كينيش" (البرلمان) للجمهورية القرغيزية السيد/ إيه بوروباييف (٢٠٠٥م)، ووزير الخارجية القرغيزي السيد/ إي كاراباييف (٢٠٠٨م)، ومستشار رئيس الجمهورية القرغيزية في القضايا التجارية والاقتصادية السيد/ إس دزيينبيكوف (٢٠٠٤م)، ووزير العمل والتوظيف والشباب للجمهورية القرغيزية السيد/ إيه أليمكولوف (٢٠١٢م)، ووزير الخارجية القرغيزي السيد/ إي أبدلداييف (٢٠١٤م)، والنائب الأول لرئيس الوزراء القرغيزي السيد/ تي ساراباشيف (٢٠١٥م)، ورئيس "جوغوركو كينيش" (البرلمان) للجمهورية القرغيزية السيد/ إيه جيينبيكوف (٢٠١٦م)، ووزير الداخلية للجمهورية القرغيزية السيد/ إم تورجانباييف (٢٠١٦م)، ووزيرة العمل والتنمية الاجتماعية للجمهورية القرغيزية السيدة/ تي إساكونوفا (٢٠١٧م)، ووزير النقل والطرق للجمهورية القرغيزية السيد/ جيه كاليلوف (٢٠١٧م)، ووزير الزراعة والصناعة وتحسين الغذاء السيد/ إن موراشيف (٢٠١٧م)، ووزير الخارجية القرغيزي السيد/ ش أيداربيكوف (٢٠١٩م)، ورئيس الوزراء للجمهورية القرغيزية السيد/ إم أبيلجازييف (٢٠١٧ و٢٠١٩م)، ورئيس الجمهورية القرغيزية السيد/ إس جيينبيكوف (٢٠١٩م).

وقد زار الجمهورية القرغيزية رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد (٢٠١٤م)، ووزير العدل السعودي الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٢٠٠٧م)، والأمير الوليد بن طلال (٢٠٠٨م)، ورئيس اللجنة الوطنية للتوظيف في السعودية السيد/ سعيد البدة (٢٠٠٨م)، ورئيس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عبد الرحمن الجريسي (٢٠٠٨م)، ونائب وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة الدكتور عبد العزيز العمار (٢٠١٣م)، والمدير التنفيذي ومستشار المدير التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية السيد/ يوسف البسام (٢٠١٣ و٢٠١٩م)، ووزير الزراعة السعودي السيد/ فهد بن سليمان بالغنيم (٢٠١٣م)، ونائب وزير الخارجية السعودي الأمير خالد بن سعود بن خالد آل سعود (٢٠١٤)، ورئيس مجلس الشورى في المملكة الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٢٠١٣ و٢٠١٩م).

التعاون التجاري والاقتصادي

تتمثل آلية التنسيق الرئيسية للتعاون التجاري والاقتصادي في لجنة التعاون القرغيزي السعودي التي عُقد أول اجتماعاتها في الرياض يومي ١٤ و١٥ مارس ٢٠١٧م. وسيُعقد الاجتماع الثاني في أكتوبر ٢٠١٩م، في بيشكيك. وتهتم السفارة بتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، وبخاصةً التعاون مع الصندوق السعودي للتنمية. وقد أطلق الصندوق السعودي للتنمية حاليًا خمسة مشاريع في قيرغيزستان بقيمة إجمالية بلغت ١٢٠ مليون دولار أمريكي من أجل إعادة تأهيل طريق بيشكيك-توروجارت وطريق تاراز-تالاس-سوسامير (المرحلة الثالثة) وطريق (بالكتشي-جلال-أباد) بين الشمال والجنوب، وإعادة بناء وتوسعة مستشفى الأطفال في بيشكيك وبناء مدارس ثانوية.

فضلاً عن ذلك، خُصصت منحة بقيمة ٣,٧ مليون دولار أمريكي من الصندوق السعودي للتنمية لإعادة بناء معهد بحوث الجراحة والقلب وشراء المعدات له، ولبناء منطقة حجر صحي في منطقة تشوي لتصدير اللحوم للسعودية، ولتجهيز المراكز الطبية في قرية كارا-كولدزا وقرية تيوب.

ووفقًا لمشروع "إعادة بناء طريق باليكتشي-كاراكول-باليكتشي" الذي بلغت قيمته الإجمالية ١٣٠ مليون دولار أمريكي، والذي اعتمدته مجموعة التنسيق العربية خلال اجتماع الطاولة المستديرة الثالث المنعقد في ١١-١٢ يوليو ٢٠١٧م، أبدى الصندوق السعودي للتنمية استعداده لتخصيص ٣٥ مليون دولار أمريكي.

كذلك تم توقيع مشروع في قطاع الزراعة بقيمة ٣٠ مليون دولار أمريكي بين الصندوق السعودي للتنمية ووزارة المالية في الجمهورية القرغيزية.

كما أبدى الصندوق السعودي للتنمية بالاشتراك مع شركائه في مجموعة التنسيق العربية استعداده لتخصيص أموال لتمويل مشاريع استراتيجية للبنية التحتية الاجتماعية الاقتصادية في الجمهورية القرغيزية بقيمة ٣٥٨,١ مليون دولار أمريكي، وهو ما سيغطي قطاعات الصحة والمياه والزراعة والنقل.

وتشهد الروابط الثقافية والإنسانية تطورًا: ففي الفترة من ٦ إلى ٩ مايو ٢٠١٣م، ولأول مرة في قيرغيزستان، عُقدت فعاليات الأيام الثقافية السعودية. وأُقيمت حفلات موسيقية كجزء من الفعاليات، وافتُتح معرض في المتحف القومي القرغيزي للفنون الجميلة باسم الفنان القيرغيزي جي أيتييف، والذي يضم لوحات ورسومات وأعمالاً فنية.

وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠١٦م، وللمرة الأولى في تاريخ العلاقات القرغيزية السعودية، عُقدت فعاليات الأيام الثقافية القرغيزية في السعودية. وترأس وزير الثقافة والإعلام والسياحة لقيرغيزستان السيد/ تي كازاكوف الوفد القرغيزي المكون من ٣٦ شخصًا. وبعد الاجتماع، وقّع وزير الثقافة والإعلام والسياحة لقيرغيزستان ووزير الثقافة والإعلام السعودي مذكرة تفاهم.

وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ يونيو ٢٠١٦م، وصلت معونة إنسانية لمطار أوش الدولي من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالمملكة لمساعدة المواطنين القرغيزيين المتضررين من الزلزال الذي وقع في ١٧ نوفمبر ٢٠١٥م. كذلك تقدم بعثة الحج القرغيزية منذ عام ١٩٩٢م، المساعدة لحجاجنا، وقد تولت الإدارة الدينية لمسلمي قيرغيزستان تنسيق هذا العمل. ويبلغ عدد الحجاج من قيرغيزستان ٦١٠٠ شخص سنويًا.

وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ فبراير ٢٠١٩م، أجرى وزير خارجية قيرغيزستان السيد/ ش أيداربيكوف زيارة رسمية للسعودية، والتي التقى خلالها بوزير الخارجية ورئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية، وقد جاءت تلك الزيارة في توقيت مناسب وكانت من الأهمية بمكان، حيث أفضت الى رفع مستوى العلاقات ذات المنفعة المتبادلة بين قيرغيزستان والسعودية.

وأشار وزيرا الخارجية القرغيزي والسعودي إلى أهمية تنمية التعاون في المجالين الثقافي والإنساني. وأكد الجانب القرغيزي

أطلق الصندوق السعودي للتنمية خمسة مشاريع في قيرغيزستان بقيمة ١٢٠ مليون دولار لتأهيل ثلاثة طرق وتوسعة مستشفى للأطفال

تحديدًا على الاهتمام الكبير بتعلم اللغة العربية في قيرغيزستان والحاجة إلى توقيع اتفاقية بين وزيري التعليم حول التعاون في هذا المجال. كما أشار الطرفان إلى نمو الرحلات المتبادلة لمواطني البلدين، خاصةً لأغراض سياحية في قيرغيزستان. وفي هذا الصدد، أعلن الوزير أيداربيكوف عن نية الجانب القرغيزي فتح خطوط جوية مباشرة للمملكة.

واتفق الوزيران على ضرورة حل عدد من القضايا الهامة من أجل زيادة التعاون التجاري والاقتصادي، وخاصةً القضايا المتعلقة بلوجستيات النقل وإنشاء طرق أخرى إلى جانب خطوط الاتصال الجوية.

واتفق الطرفان على العمل على تنفيذ مشاريع استثمارية وائتمانية ثنائية طموحة تهدف إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للجمهورية القرغيزية. ودُعي الجانب السعودي لدراسة إمكانية المشاركة في بناء محطة الطاقة الكهرومائية "كامبار-أتا".

واقترح الجانب السعودي تنمية التعاون الوثيق بين قوات الأمن من كلا البلدين من أجل محاربة الإرهاب والتطرف على نحو مشترك. وأكد الوزيران مجددًا على الرغبة المشتركة لكلا البلدين في التعاون لمكافحة الإرهاب والتطرف والإتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود. وعند التطرق لآفاق تنمية التعاون الثنائي بين قيرغيزستان والسعودية، اتفق الطرفان على أهمية زيادة تواتر الزيارات على أعلى المستويات.

وعند زيارة الرئيس القرغيزي للسعودية، اتفق الجانبان على العمل من خلال القنوات الدبلوماسية، وعلى استمرار الاتصالات السياسية وتنسيق العمل على مختلف الأصعدة التي تهم البلدين.

وتمت الإشارة إلى مهام تعزيز الحوار البنّاء على المستويات الثنائية ومتعددة الأطراف وتقديم الدعم المتبادل للهيآت المنتخبة للمنظمات الدولية.

وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ مارس ٢٠١٩م، دعا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وفد الحكومة القرغيزي برئاسة رئيس الوزراء السيد/ إم أبيلجازييف الى مدينتي الرياض وجدة بالمملكة، وحضر الوفد الحفل الختامي لمهرجان الإبل الثالث قرب الرياض، حيث شارك حوالي ١,٥ ألف شخص من قيرغيزستان.

وفي ٢٤ مارس، عقد رئيس الوزراء القرغيزي السيد/ إم أبيلجازييف اجتماعًا ثنائيًا مع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في قصر اليمامة، والذي من خلاله نوقشت قضايا محورية في التعاون الثنائي، بما في ذلك قضايا في الجوانب التجارية والاقتصادية والاستثمارية والإنسانية. وأشار رئيس الوزراء إلى أن السعودية شريك هام وتحتل مكانة خاصة في السياسة الخارجية لقيرغيزستان.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان لدى الجانب السعودي مشاريع استثمارية جديدة في قيرغيزستان في قطاعات الزراعة والصحة والري والطرق، أو مشاريع أخرى محتملة في الجمهورية القرغيزية، فهي على استعداد للنظر في هذه المشاريع.

وأشار عاهل السعودية بدوره إلى أهمية الاستمرار في تنمية العلاقات الودية بين البلدين، وأكد على استعداده لدعم المبادرات القائمة لزيادة التعاون الثنائي. كما أكد الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود على دعمه لتنمية العلاقات في المجال التجاري والاقتصادي، ووجه جهات الدولة المختصة بالحرص على تشجيع القضايا ذات الفائدة المتبادلة.

توقيع مشروع في قطاع الزراعة بقيمة ٣٠ مليون دولار أمريكي بين صندوق التنمية السعودي ووزارة المالية القرغيزية

وصرح الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بأنه: "ينبغي لهيآت الدولة من كلا البلدين أن تتفاعل على نحوٍ وثيقٍ في هذا الأمر. وسأصدر التعليمات من جانبي من أجل تعزيز التعاون الاستثماري. علينا دائمًا أن ندعم القضايا التي تحدث في المجتمع الإسلامي. فنحن بلدان شقيقان."

كما أشار الملك إلى المساهمة الكبيرة من الجانب القرغيزي في نجاح مهرجان الإبل الدولي. وقد مثّل الوفد القرغيزي في المهرجان الحصة الأكبر من المشاركين، حيث شارك أكثر من ألف شخص، وتم توفير الرسوم ورحلات الطيران الدولية والإقامة والوجبات لهم. وتم الاتفاق على أن قيرغيزستان سوف تشارك في مهرجان الإبل سنويًا.

إن استمرار هذه المشروعات سيخلق ظروفًا مواتية لزيادة الحوار السياسي بين الجمهورية القرغيزية والمملكة ولتنمية الروابط التجارية والاقتصادية والثقافية والإنسانية الثنائية.

وتم تنفيذ عدد من الاتفاقيات الحكومية بين قيرغيزستان والسعودية، بما في ذلك اتفاقية بخصوص تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال واتفاقية بخصوص الحركة الجوية. ويوجد حاليًا خمس عشرة وثيقة ثنائية قيد النظر.

وبوجه عام، تشهد العلاقات بين الجمهورية القرغيزية والمملكة العربية السعودية تطورًا متزايدًا، وقد تم التأسيس لعلاقات سياسية مستقرة، واتخاذ مسار لتحسين التعاون التجاري والاقتصادي مع المملكة.

* وزير مفوض ومستشار - سفارة الجمهورية القرغيزية لدى المملكة العربية السعودية

كازاخستان والمملكة العربية السعودية: إفساح المجال أمام الاستثمار والتعاون

خارطة طريق كازاخية - سعودية عبر اللجنة المشتركة و فريق عمل لتفعيل التعاون

كانت المملكة العربية السعودية من بين أول الدول التي اعترفت باستقلال جمهورية كازخستان في ديسمبر ١٩٩١م، ولقد أسست الدولتان علاقات دبلوماسية في أبريل ١٩٩٤م، كما افتتحتا سفارتيهما في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧م، الأمر الذي وضع أسس التعاون الثنائي اللاحق. ومنذ تلك الفترة، طورت كل من كازاخستان والمملكة العربية السعودية التعاون الثنائي بشكل فعال وذلك في القطاعات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والإنسانية. كما تبادل الطرفان الزيارات الرسمية على مستويات متنوعة؛ وتشمل تلك الزيارات زيارة أول رئيس لكازخستان نور سلطان نزاربايف عام ١٩٩٤ و٢٠٠٤ و٢٠١٦م، إلى جانب عدد من الزيارات التي قام بها رؤساء الوزارات والهيآت الحكومية الأخرى، ومن ناحية أخرى، يستند الإطار القانوني للعلاقات الكازاخستانية-السعودية إلى ١٤ وثيقة ثنائية تغطي عددًا من المجالات [وزارة الخارجية الكازاخستانية، ٢٠١٩].

فاكور سومر

ولطالما كانت المملكة العربية السعودية نشطة في دعم التحولات السياسية والاقتصادية الجارية في كازاخستان المستقلة، والتي تشمل: مبادرة الرئيس نزاربايف الطموحة لتحويل عاصمة البلد الصغير من مدينة ألماتي إلى أستانا (التي تسمى اليوم نور سلطان)، كما قدمت المملكة مساعدات ملموسة من أجل تحولها من مدينة إقليمية إلى عاصمة، فعلى سبيل المثال: قدمت المملكة منحة (تزيد عن ١٥ مليون دولار) من أجل إنشاء مبنى مجلس الشيوخ، وهو المجلس الأعلى للبرلمان الكازاخستاني [كازاخستان اليوم ٢٠٠٦، وزارة الخارجية الكازاخستانية ٢٠١٩]. وعلاوة على ذلك، ساعدت المملكة العربية السعودية في تمويل إنشاء بعض المنشآت الاجتماعية الهامة في مختلف أنحاء كازاخستان، مثل: مركز البحوث القومي لجراحة القلب في أستانا، ومستشفى مرض سل الأطفال في مدينة سيمي، ومسجد في بيتروبافلوفسك، إلى جانب المشاركة في الطريق السريع بين أوساكاروفوكا-فشنفكا، كما وردت المملكة المعدات إلى مركز البحوث القومي للأمومة وصحة الأطفال ومركز بحوث طب الأطفال وجراحة طب الأطفال [كازنفورم ٢٠١٦، ساتوبالدينا ٢٠١٧].

ومنذ استقلالها، أظهرت كازاخستان اهتمامها الشديد بتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية، إلى جانب تنفيذ مشروعات الاستثمار المشتركة مع المملكة العربية السعودية. ولقد أسس الطرفان اللجنة الحكومية الدولية الثنائية بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والثقافي والإنساني والعلمي والتقني، التي عقدت عددًا من الاجتماعات حتى يومنا هذا، في كل من نور سلطان والرياض. ومع ذلك، لا يتماشى المستوى الحالي للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري مع المملكة-مع الإمكانات الحالية للدولتين التي ما تزال غير مستغلة، إذ لا يزال عدد من عروض المشاريع التي تقدر بعدة ملايين قيد الدراسة. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠١٥، بلغ حجم الاستثمارات السعودية في كازاخستان ٩٤ مليون دولار فقط، بينما لم تبلغ التجارة المشتركة على مدى تلك الفترة سوى ٢٦٨ مليون دولار، حيث كانت الصادرات الكازاخستانية في الأساس عبارة عن المواد الخام وشبه المصنعة [كازنفورم ٢٠١٦ ب]. وفي نفس الوقت، فإن حركة العلاقات التجارية غير مستقرة إلى حد كبير، ويرجع ذلك جزئيًا الى خفض قيمة العملة الوطنية في كازاخستان، حيث وصل التبادل التجاري إلى ١٦,٣ مليون دولار، وارتفع بحوالي ثلاثة أضعاف ليصل إلى ٤٤,٣ مليون دولار في ٢٠١٦م، لكنه سرعان ما انخفض إلى ٢٣,٢ مليون دولار في ٢٠١٧م، كما واصل الانخفاض إلى نحو ١٩,٤ مليون دولار في ٢٠١٨م،

بلغ حجم الاستثمارات السعودية في كازاخستان ٩٤ مليون دولار فقط

وبلغت التجارة المشتركة ٢٦٨ مليون دولار بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠١٥

[لجنة الإحصاءات ٢٠١٩]. ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي الموقعة بين حكومات كازاخستان والمملكة العربية السعودية في ٢٠١١م، لم تدخل حيز التنفيذ إلا عام ٢٠١٦م، ويمكن النظر إلى القضايا المستعصية مثل: الصعوبات اللوجستية على أنها السبب وراء عدم تطور التجارة بين البلدين على نحو مرضٍ. ومع ذلك، لا تزال المملكة العربية السعودية واحدة من الشركاء التجاريين الأساسيين في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، فمن المتوقع أن يساعد الزخم الناشئ عن العلاقات الكازاخستانية-السعودية عقب زيارة الرئيس نزاربايف إلى المملكة في أكتوبر ٢٠١٦ م، في التغلب على العقبات الحالية وتحسين التعاون الثنائي المتواضع. وخلال تلك الزيارة، وقع الطرفان عقودًا بقيمة حوالي ٢٠٠ مليون دولار، وتشمل مشروعات مشتركة في النفط والغاز، والصناعات المعدنية والكيماوية، إلى جانب إنشاء معمل دواجن في جنوب كازاخستان، ومرفق إنتاج غذائي في منطقة أكمولا. ومن أجل تعزيز التبادل التجاري ومضاعفة التعاون الاقتصادي، اتفقت كل من كازاخستان والمملكة العربية السعودية على وضع خارطة طريق من خلال اللجنة الحكومية الدولية وكذلك إنشاء فريق عمل لتفعيل التعاون بين القطاعات. ولعل أهم الاتفاقيات المبرمة خلال تلك الزيارة هي الاتفاقية بشأن إنشاء صندوق استثماري مشترك من أجل تمويل المشروعات التعاونية في كازاخستان، الذي من شأنه كذلك أن يساهم في زيادة التبادل التجاري بين الدولتين. إضافة إلى ذلك، وقعت كل من كازاخستان والمملكة العربية السعودية اتفاقية حول التعاون في استخدام الطاقة النووية لأغراض مدنية [مهمة أستانا ٢٠١٦].

ولقد تم تأكيد الاهتمام السعودي في كازاخستان مرة أخرى من خلال مشاركة المملكة في معرض اكسبو الدولي المتخصص لعام ٢٠١٧م، المقام تحت عنوان "الطاقة المستقبلية" في أستانا في الفترة يونيو-سبتمبر ٢٠١٧م. كما تولت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة مسؤولية تحضير الجناح السعودي، بالتعاون مع الهيآت الحكومية وشركات الطاقة الخاصة التابعة

للدولة [عرب نيوز ٢٠١٧]. ولذلك، كان معرض إكسبو ٢٠١٧م، الذي أقيم في أستانا بمثابة فرصة مثالية للمملكة حتى تبين للمجتمع الدولي عزمها على تنويع مصادر الطاقة واستبدال الوقود الحفري بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح النظيفة والمستدامة بحلول ٢٠٤٠م، وعلاوة على ذلك، ضاعفت المشاركة السعودية في الحدث من تبادل الخبرات والتكنولوجيا والمعرفة الفنية المتعلقة بالطاقة المتجددة، كما زادت من اهتمام الشركات السعودية، مثل: أكوا باور، بالاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة في كازاخستان [بيلينى ٢٠١٨].

ويبدو أن هناك عدد من المجالات والصناعات التي يمكن لكل من كازاخستان والمملكة العربية السعودية مضاعفة تعاونهما الاقتصادي الثنائي خلالها بما يخدم مصالحهم المشتركة. وفي الوقت الحالي، يتعاون الطرفان في قطاع الطاقة من خلال اتفاقية أوبك بلس بهدف تحقيق استقرار أسعار النفط العالمية، في محاولة لإدخال التنسيق والقدرة على التنبؤ في هذه العملية. وفي نفس الوقت، تمتلك الدولتان كل الإمكانات لنقل تعاونهم في الطاقة إلى ما هو أبعد من النفط والغاز؛ أولاً: يمكنهم التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، عبر الاستفادة من وضع كازاخستان كونها أكبر منتج دولي لليورانيوم الطبيعي، ويمكنهم كذلك تطوير الإمكانات النووية المدنية بشكل مشترك. ثانيًا: نظرًا للإمكانات الحالية من الطاقة المتجددة في كلا البلدين إلى جانب تطلعاتهم طويلة الأمد لتطوير مصادر طاقة بديلة، يمكن للطرفين إطلاق مشروعات مشتركة بهذا المجال، خاصةً مع الأخذ في الاعتبار تعامل كازاخستان المميز مع تلك الاستثمارات.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن قطاع الإنتاج الغذائي والصناعات الغذائية التحويلية أحد المجالات الأخرى الواعدة بالتعاون الاستثماري، ففي الوقت الحالي، تنفذ كازاخستان برنامج واسع النطاق يهدف إلى تطوير الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، ومن الممكن أن تغدو المملكة العربية السعودية سوقًا واعدًا للصادرات الكازاخستانية من المنتجات الغذائية، على سبيل المثال: لحم الضأن، طالما عمل الطرفان على تسوية المسائل المتعلقة بشهادة المنتج. ويقع مقر المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS) التي تم إنشاؤها خلال مبادرة الرئيس نزاربايف في بلدة نور سلطان، ما من شأنه دعم المساعدة في تعزيز نمو الصناعة الزراعية الكازاخستانية وكذلك التعاون الكازاخستاني-السعودي في هذا المجال. وتسعى المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لتعزيز التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي من أجل ضمان سلامة الغذاء لدولها الأعضاء.

ويمكن كذلك لكازاخستان والمملكة العربية السعودية أن يكثفا من تعاونهما في القطاع المالي، ولا سيما مع الأخذ في الاعتبار أن كازاخستان هي أول دولة في رابطة الدول المستقلة تتبنى التشريعات المتعلقة بتطبيق الشريعة الإسلامية في البنوك. وكان البنك الإسلامي للتنمية الذي يقع مقره في جدة قد ساهم بالفعل في تعزيز الاقتصاد الكازاخستاني ورفاهيته الوطنية، حيث تخطت كلفة المشاريع المشتركة ١,٣ مليار دولار، مع وجود خطط لمزيد من الاستثمارات [مهمة أستانا ٢٠١٦، كاونفورم ٢٠١٦]. كما أن هذا البنك منفتح على التعاون مع مركز أستانا المالي الدولي، إذ تقوم أنشطة هذا المركز على مبادئ القانون الإنجليزي، مدعومةً بنظام الضرائب التفضيلي ومحكمة مالية مستقلة. كما يمكن للدولتين أن يتعاونا سويًا في سبيل إنشاء النظام الأيكولوجي لقطاع التمويل الإسلامي متسارع النمو.

وثمة قطاعات أخرى تقدم فرصًا كبيرة للشراكة المثمرة المتبادلة بين دوائر الأعمال الكازاخستانية والسعودية، كالاستكشاف الجيولوجي والتعدين والنقل والخدمات اللوجستية والاتصالات والأدوية والسياحة. إلخ. بوسائل منها: مشاركة رجال الأعمال السعوديين في برنامج خصخصة المشروعات الصناعية الكازاخستانية المملوكة للدولة. وبالتالي، فمن المهم تعزيز التعاون الوثيق والمستدام بين" غرفة أتامكن الوطنية لرواد الأعمال التابعة لكازاخستان" و"غرفة التجارة والصناعة السعودية". وفي هذا الصدد، فمن المتوقع أن يصبح مجلس الأعمال الكازاخستاني-السعودي المنشأ حديثًا-آلية ناجحة لدعم المستثمرين المحتملين من كلا البلدين.

وبعد النجاح في خلق مناخ استثمار موات واحتلال مراكز عليا في تصنيف الأعمال التجارية الذي يجريه البنك الدولي، فإن كازاخستان مستعدة لمنح كافة الأفضليات المتاحة لرجال الأعمال السعوديين، على النحو المنصوص عليه بموجب التشريع الدولي، وتشمل الإعفاء من الأرض، والملكية، وضرائب دخل الشركات. وعلاوة على ذلك، فإن برامج التنمية الاستراتيجية لكل من كازاخستان والمملكة العربية السعودية، ممثلة في استراتيجية كازاخستان ٢٠٥٠، ورؤية السعودية ٢٠٣٠، تعتبر برامج متكاملة، وهي توفر أساسًا متينًا للتنمية المستقرة والمستمرة للعلاقات التجارية والاستثمارية. وخلاصة القول: إن كازاخستان والمملكة العربية السعودية تمتلكان إمكانات هائلة لتعزيز تعاونهما الاقتصادي استنادًا إلى الثقة والمنفعة المتبادلتين، والأمر يرجع إلى المسؤولين الإداريين والحكوميين ورجال الأعمال بالبلدين من أجل إفساح المجال أمام هذه الإمكانات.

* مدير المعهد البحثي الأوروبي

تمتلك أوزباكستان احتياطات ضخمة تلبي ٧٥٪ من احتياجات السعودية الغذائية

آفاق التعاون بين آسيا الوسطى والسعودية: تنتظر البناء الاقتصادي المؤسسي

تتمتع المملكة العربية السعودية بموقع جغرافي واستراتيجي هام في شبه الجزيرة العربية، وهو ما يوفر فرصًا عظيمة لتنمية التعاون التجاري مع العديد من دول العالم، بما في ذلك دول آسيا الوسطى: أوزباكستان، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان. وتُعد المملكة العربية السعودية أكبر الاقتصادات في العالم العربي وأكثرها تنافسية، وذلك في ظل مستوى معيشة مرتفع ونمو اقتصادي مستقر، إلى جانب دورها الهام في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). وبالرغم من أن استدامة النمو الاقتصادي للمملكة يعتمد إلى حدٍ كبيرٍ على الطلب العالمي وتقلبات أسعار النفط العالمية، تحتل السعودية المركز الثاني والعشرين من حيث الصادرات والمركز التاسع والعشرين من حيث الواردات في الترتيب العالمي، وشركاؤها التجاريون الرئيسيون هم اليابان، والصين، والهند، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات العربية المتحدة، وسنغافورة، وألمانيا وغيرهم.

د. شرف الدين نازاروف

ومازالت المملكة العربية السعودية تمثل سوقًا استهلاكيًا ضخمًا لمصدري السلع والخدمات على الصعيد العالمي. وعلى الصعيد الجغرافي، تتمثل الدول الرئيسية المصدرة للسلع والخدمات للمملكة في الصين والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة وألمانيا واليابان بالإضافة إلى الهند وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة. غير أن دول آسيا الوسطى تحتل مراكز متدنية للغاية في القائمة، حيث تحتل أوزباكستان المركز التاسع والثمانين، وكازاخستان المركز الثامن والثمانين، وقرغيزستان المركز المائة ستة وثلاثين.

التجارة الخارجية بين دول آسيا الوسطى والمملكة العربية السعودية

تشير أعلى مؤشرات الصادرات للمملكة العربية السعودية من بين دول آسيا الوسطى إلى كازاخستان. أما أوزباكستان فتحتل مركزًا متوسطًا، ثم تأتي قرغيزستان وبقية الدول الأخرى. وقد شهدت علاقات التجارة الخارجية مع السعودية على مدار السنوات الخمس الماضية حركة غير مستقرة. إن المنتج الرئيسي لصادرات كازاخستان للسعودية هو المعادن (خاصةً الزنك والنحاس) والهياكل المعدنية الحديدية. أما واردات كازخستان من السعودية فتتمثل أساسًا في المستحضرات الدوائية والمعدات والأصباغ والمواد البلاستيكية ومنتجاتها.

وقد اعتمدت التجارة الخارجية بين قيرغيزستان والمملكة أساسًا على تصدير الغذاء، حيث كان المنتج الرئيسي المصدر من قيرغيزستان للسعودية هو العسل الطبيعي الذي وصلت صادراته في عام ٢٠١٧م، إلى النصف تقريبًا من حجم صادرات الدولة للسعودية. كما تصدر قيرغيزستان المكسرات المقشرة والهياكل مسبقة الصنع وغيرها من المنتجات للمملكة. أما هيكل واردات قيرغيزستان من المملكة فتتصدره الآلات والمعدات الكهربائية والزيوت الأساسية والتمور الطازجة والأدوية والمنتجات البلاستيكية (بولي إيثيلين) والسجاد وغيرها من المنتجات.

وبالنسبة لأوزباكستان، فصادراتها الرئيسية للسعودية تتمثل في العنب والزبيب والمكسرات والفاكهة المجففة وفواكه وخضروات أخرى، بالإضافة إلى خدمات النقل والسفر. وبالرغم من أن أوزباكستان أصبحت تتصدر خمسة عشر دولة في العالم من حيث تصدير الفاكهة المجففة للأسواق العالمية، إلا أن توريد هذه المنتجات للمملكة ما زال منخفضًا. فتصدير الفاكهة والخضروات من أوزباكستان يبلغ ٩٠٠ ألف طن في السنة (٦٦٥ مليون دولار أمريكي). وتتلخص الأسباب الرئيسية لانخفاض صادرات

هذه المنتجات من أوزباكستان للمملكة في سوء دراسة أسواق الفاكهة والخضروات وتفضيلات المستهلكين في المملكة، ونقص التسويق، وارتفاع تكلفة النقل، وطول وقت التوصيل. وبالنسبة لأوزباكستان، سيكون من الأفضل توصيل الفاكهة والخضروات الطازجة جوًا. ولكن تبلغ تكلفة نقل كيلو واحد من السلع من أوزباكستان للسعودية حوالي ٣ دولار، كما أن تدفق المسافرين منخفض أو محدود لزيادة عدد الرحلات.

وتمتلك أوزباكستان احتياطات ضخمة وفرصًا كبيرة لزيادة صادراتها نظرًا إلى أن السعودية تلبي ٧٥٪ من احتياجاتها الاستهلاكية الغذائية من خلال الواردات، بالإضافة إلى أن السعودية أكبر دولة مستوردة للمنتجات الزراعية في العالم (وفي المنطقة أيضًا). وتتصدر الخدمات والمواد البلاستيكية ومشتقاتها والمركبات الكيميائية العضوية وغيرها هيكل واردات أوزباكستان من السعودية.

طرق توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين دول آسيا الوسطى والمملكة العربية السعودية

يظهر التحليل المقارن لفرص التصدير ومتطلبات الاستيراد للمملكة العربية السعودية نمو آفاق دول آسيا الوسطى من حيث كبر حجم التوريدات للمملكة من النحاس والخضراوات والفاكهة والمكسرات (الطازجة والمجففة) والمحاصيل الدرنية والملابس والخيوط ومنتجات المنسوجات الخاصة الأخرى، وسيارات الركاب والأحذية وغيرها. كما هناك آفاق لتصدير مياه الشرب (من قيرغيزستان) واللحوم (من كازاخستان وقيرغيزستان) والخضراوات والفاكهة العضوية (من أوزباكستان). ومن بين هذه المنتجات، لوحظ توجه إيجابي في نمو الصادرات حتى الآن بالنسبة للنحاس والخضروات والفاكهة فقط. أما بالنسبة للسلع الأخرى، هناك حالات عرضية من تسليم البضائع من دول آسيا الوسطى للمملكة العربية السعودية.

وفي سبيل توسيع نطاق العلاقات التجارية والاقتصادية، هناك حاجة لدراسة متعمقة لإمكانيات زيادة توريد السلع والخدمات بين دول آسيا الوسطى والمملكة العربية السعودية. ويُفضل في هذا الصدد تشكيل لجان تجارية واقتصادية من شأنها أن تنمي الروابط الثنائية والمتعددة، وتنظيم العمل المشترك بين مجموعات الخبراء التي تضم ممثلي الحكومات وقطاعات الأعمال وخدمات الجمارك والجهات المختصة بوضع المعايير والرقابة على السلع المستوردة.

ويبدو أنه من المهم في إطار عمل أنشطة اللجان التجارية والاقتصادية حل مسائل التسويق المباشر في أراضي الدول المعنية من خلال شركات أجنبية ووكالات تجارية خاصة. وينبغي تنظيم هذه المسائل عن طريق تبني إجراءات قانونية تنظيمية خاصة.

ولتوسيع العلاقات الاقتصادية الخارجية بين دول آسيا الوسطى والمملكة العربية السعودية، من المهم للغاية زيادة التفاعل على أساس المجتمع الثقافي والديني. إلا أن علاقات دول آسيا الوسطى، خاصةً أوزباكستان، مع السعودية لم تحظ بمستوىً عالٍ من التنمية. ولذلك ينبغي إيلاء الاهتمام للتبادل الأكاديمي والثقافي، إلى جانب تنمية السياحة الصادرة. ويجدر في هذا السياق تقديم معلومات حول المناخ الاستثماري والإمكانات التجارية والاقتصادية والسياحية لأوزباكستان باللغة العربية في الإعلام السعودية.

إمكانات التعاون في قطاع السياحة

تحتل المملكة العربية السعودية المراكز الأولى في العالم بمجال السياحة الصادرة، وهذا يرجع إلى ارتفاع مستوى الرفاهية لدى سكانها. فضلاً عن كون المملكة العربية السعودية نفسها واحدة من مراكز السياحة الدينية. ومن المعروف أن معظم السياح السعوديين تكون وجهتهم السياحية في الأساس إلى دول مثل البحرين، والإمارات، والكويت، وتركيا، والأردن، ومصر، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والولايات المتحدة، وإيطاليا، وماليزيا، والهند، وألمانيا، وإندونيسيا، والصين. في حين مازالت دول آسيا الوسطى ليست من الوجهات السياحية للسياح السعوديين أو الخليجيين مما يتطلب الأمر الترويج للسياحة بالدول الإسلامية الخمس في آسيا الوسطى، حتى تأتي على خريطة السياحة السعودية والخليجية. ووفقًا للخبراء، يفضل السياح السعوديون الجمع بين زيارة المعالم الثقافية والتاريخية، والأنشطة الخارجية مثل قضاء العطل على الشواطئ والصيد وغيرها. ويوجد في دول آسيا الوسطى إمكانات ترفيهية عالية لتلبية احتياجات السياح السعوديين. وفي نفس الوقت، تعتبر التفضيلات الأساسية للسياح السعوديين، مثل عدم الحاجة لتأشيرة أو سهولة الحصول عليها وإمكانية السفر المباشر ووجود فنادق أربع وخمس نجوم والسلامة والاستقرار في البلد المضيف وتوفر المرشدين والمترجمين للغة العربية وتوفر المنتجات الحلال، مهام ذات أولوية عند تنمية السياحة في دول آسيا الوسطى، بما في ذلك أوزباكستان. وعلى سبيل المثال، يتم توفير ظروف مناسبة للعائلات التي تفضل النزول في غرف فندقية أشبه بالشقق بغرفتين نوم أو ثلاثة ومجلس ومطبخ وغير ذلك.

أما بالنسبة للسياح من دول آسيا الوسطى الراغبين في السفر للمملكة العربية السعودية، فإن المشكلة الرئيسية هي الارتفاع الشديد في تكلفة التأشيرة للمملكة، فعلى سبيل المثال: تكلف تأشيرة الدخول لمرة واحدة بالنسبة لمواطني أوزباكستان حوالي ٧٥٠ دولار. ولقد افتتحت أوزباكستان الرحلات المنتظمة على طريق طشقند–جدة–طشقند بهدف تطوير التعاون والسياحة، كما تم إحلال إجراء مبسط لإصدار التأشيرات السياحية بالنسبة لمواطني المملكة العربية السعودية، حيث بإمكانهم التقدم بطلب تأشيرة سياحة إلكترونية بقيمة ٣٥ دولارا (للمزدوجة) و٥٠ دولارا (للمتعددة). كما ستواصل اللجنة الحكومية "السياحة في أوزباكستان Uzbektourism" تقديم

العروض في المدن الرئيسية للمملكة، إلى جانب عروض الدعاية على قنوات التلفاز المركزية، بالإضافة إلى نشر المقالات في الصحف والمجلات، وتوزيع أفلام الفيديو بشأن الإمكانات السياحية لدول شرق آسيا، ولا سيما أوزباكستان، وذلك على وسائل التواصل الاجتماعي. ومن بين تلك المشروعات تطوير السياحة الدينية فيما يتصل بضريح الإمام البخاري في سمرقند، إلى جانب الأماكن المقدسة الأخرى للمسلمين، والمواقع التاريخية الواقعة في إقليم أوزباكستان.

الإطار المؤسسي للتعاون

بيد أن العلاقات الثنائية بين المملكة ودول آسيا الوسطى لم تشهد بعد بناء الأساس الاقتصادي السليم-الذي يحدده الإطار القانوني المعني، بما يعيق الاستخدام الفعال لفرص التعاون المالي والتقني من خلال صندوق التنمية السعودي (SDF) وبنك التنمية الإسلامي. ومن أجل توسيع نطاق العلاقات التجارية والاقتصادية بدرجة أكبر بين دول آسيا الوسطى والمملكة العربية السعودية، فمن المقترح تنفيذ سياسة تسويق قوية بصورة منهجية على أساس متبادل، وكذلك تنظيم معارض وطنية وأسواق المنتجات الصناعية، وافتتاح صالات العرض، إلى جانب ضمان المشاركة الفعالة للشركات القادمة من دول آسيا الوسطى في المعارض الدولية السنوية التي تُنظم في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال: FoodExSaudi، و SaudiTransTec ومعرض جدة التجاري ٢٠١٨م، إلخ.

وحتى يتسنى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية والمتعددة بين دول آسيا الوسطى والمملكة العربية السعودية، فمن الضروري القيام بالجهود الفعالة لإنشاء مؤسسات تجارية في المدن الكبيرة من دول آسيا الوسطى والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى عقد المنتديات التجارية فيما بين الحكومات وفيما بين المؤسسات التجارية، وكذلك ضمان مشاركة ممثلي الأوساط التجارية في المعارض والأسواق. ومن المسائل الهامة الأخرى تهيئة الظروف اللوجستية بما يخدم عملية نقل السلع المستوردة.

ولزيادة نمو العلاقات التجارية والاقتصادية، فمن المهم ضمان التعاون المباشر فيما يخص البحث والمؤسسات التحليلية، فضلاً عن التقاء خبراء كل من دول آسيا الوسطى والمملكة العربية السعودية. ويعد ذلك التعاون ضروريًا من أجل إطلاع الجهات الحكومية المعنية والأوساط التجارية لكلتا المنطقتين حول الآفاق والمزايا النسبية للاقتصادات، والنظام التجاري القائم، والمناخ الاستثماري بشأن المشروعات، من أجل إنشاء شراكات ذات منفعة مشتركة بين دول آسيا الوسطى والمملكة. إن التنشيط والاستخدام الفعال للآفاق الاقتصادية والثقافية والتاريخية الحالية لكل من دول آسيا الوسطى والمملكة العربية السعودية يمكن له –إذا ما قدمت الحكومات الجهود اللازمة– أن يوسع من مستوى التعاون الاقتصادي والثقافي بين بلداننا.

* دكتوراه في علوم الاقتصاد ـ مدير مركز البحوث الاقتصادية ـ رئيس تحرير المجلة العلمية "الرؤية الاقتصادية" - أوزباكستان

تقارب آسيا الوسطى والشرق الأوسط: التبعات على واشنطن

الفرصة متاحة أمام السعودية لتأسيس علاقات قوية مع تركمانستان لإضعاف الدور الإيراني

بينما يظل الشرق الأوسط أحد الشواغل الرئيسية لصناع السياسة الأمريكيين، لا يتم إيلاء الكثير من الاهتمام إلى آسيا الوسطى، وذلك على الرغم من الحرب الدائرة في أفغانستان. بيد أن ثمة إشارات بأن آسيا الوسطى سيكون لها أهمية متزايدة بالنسبة لصناع السياسة نظرًا لأن المنطقة آخذة في التشابك بشكل متزايد مع المشاحنات في الشرق الأوسط. ولعل روسيا وإيران هما أبرز البلاد المنخرطة في تلك العملية. وتتخطى القضايا الدائرة مجال الطاقة وبرامج البنية التحتية الرئيسية لتشمل أيضًا القضايا المستعصية كالعداوة بين السنة والشيعة؛ إذ من الممكن أن تؤدي الأخيرة إلى إشعال المزيد من العنف إلى ما هو أبعد من الشرق الأوسط بسبب هذه التوجهات. ومنذ أن وسعت الولايات المتحدة من مشاركتها في أفغانستان، عمل ذلك على ضرورة مراقبة صناع السياسة في أمريكا لتلك التوجهات عن كثب.

د. ستيفين بلانك

وعلى الرغم من التعاون الظاهر بين كل من طهران وموسكو في أفغانستان، كما هو حالهما في الشرق الأوسط ودعمهما لطالبان، فبالكاد تبدأ هذه الشراكة في استنفاذ الروابط الجديدة بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال: نقضت طاجكستان عضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون نظرًا للدعم الإيراني المقدم إلى حزب النهضة الإسلامي في طاجكستان، التي حظرته دوشانبي لاعتباره جماعة متطرفة عام ٢٠١٥م. لكن وبعيدًا عن ذلك، فلقد ساعد الدعم السعودي لطاجكستان بشكل واضح على إثارة الشكوك الطاجكية إزاء دعم إيران للأحزاب الإسلامية الدينية. ولهذا تسعى إيران الآن إلى تهدئة طاجكستان وكسب الانضمام الكامل إلى منظمة شنغهاي للتعاون. وبعيدًا عن ذلك، تعمل الشراكة بين موسكو وطهران على توطيد نفسها في حوض بحر قزوين، إذ تسعى كلتا الدولتين إلى عقد صفقات كبرى مع طاجكستان على صعيدي البنى التحتية والطاقة، من خلال ربط كل هذه الصفقات ببعضها البعض، كما يبدو أنهما على وشك إتمام صفقة ترسيم حوض بحر قزوين، التي من شأنها جعله تحت حكم مشترك بين روسيا وإيران. وتشهد العلاقات الإيرانية-الأذربيجانية التي كانت متضاربة في السابق تحسنًا ملحوظًا، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الروسية-الأذربيجانية. وبالنظر إلى العمل الروسي-الإيراني المشترك في كل من أفغانستان والقوقاز، فمن الطبيعي أن يكون خصوم إيران في حالة تأهب، فعلى سبيل المثال: من الضروري أن تحاول المملكة العربية السعودية الاستفادة من انهيار العلاقات الإيرانية مع تركمنستان في وقت سابق ويجب على المملكة أن تسعى لذلك، حيث أدت الأزمة بين إيران وتركمانستان إلى توقف إمدادات الغاز التركمانية إلى إيران. والمملكة العربية السعودية اليوم هي المستثمر الأكبر في صناعة غاز تركمانستان وذلك عقب طلب عشق أباد من الرياض الاستثمار في خطوط أنابيب (تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند). ومن المرجح هنا أيضًا أن توسع الاستثمارات السعودية من تنافسها مع إيران وصولاً إلى جنوب آسيا، نظرًا للمشاركة الهندية-الإيرانية في إنشاء ميناء شاه بهار والبنى التحتية المحيطة. كما دخلت موسكو كذلك في محادثات مع تركمانستان، حيث استأنفت نقاشاتها مع عشق أباد من أجل بيع الغاز التركماني لأوروبا. وفي حال أدت تلك المفاوضات إلى اتفاق، فعندئذ ستستعيد موسكو ما خسرته عام ٢٠٠٩م، كما ستعزز من سيطرتها على طاقة بحر قزوين إلى جانب التأثير على إيران.

آثار ذلك على موقف الولايات المتحدة

وفي هذه الأحيان لن يسبب الضغط والتهديدات من جانب الولايات المتحدة إزعاجًا كبيرًا لإيران كونها تعمل مع شركائها

الجدد، فطالما بقي حلفاؤنا غير منقادين بصورة كبيرة نحو اتباع سياسة إدارة ترامب تجاه إيران، فمن شأن تلك المكائد بقيادة كل من طهران وموسكو أن تضعف من مواقف السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى. إن الحماس الذي تمضي به كل من روسيا وإيران من أجل توطيد وتوسيع شراكاتهما-ما لم يكن تحالف عمل-وراء الشرق الأوسط، يُظهر تقييمهما لأهمية القوقاز إلى جانب آسيا الوسطى وجنوب آسيا فيما يتعلق بالجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السياسية على حد سواء. فعلى الجانب الاقتصادي، تعتبر هذه المناطق الآن من بين الأهداف الرئيسية للتنافس الدولي من أجل إنشاء مشاريع البنية التحتية الرئيسية في كل من النقل والاتصالات والطاقة (مثال: مبادرة الحزام والطريق الصينية، والممر الشمالي الجنوبي المتوقع الذي سيربط بين روسيا وإيران والهند). ومن الواضح أن القوى القارية الرئيسية تسعى لسبب استراتيجي واقتصادي على حد سواء من أجل الاضطلاع بهذه المشاريع العملاقة التي من شأنها أن تفتح المناطق الداخلية من آسيا على الاتصالات والبنى التحتية الحديثة، وفي نفس الوقت من أجل التخلص من مشكلات الطاقة طويلة الأمد في مناطق مثل جنوب آسيا.

وعلى الجانب الاستراتيجي، تسمح تلك المشكلات للعناصر القارية، مثل: روسيا وإيران والصين بتوسيع حضورهم وصورتهم الاستراتيجية عبر آسيا، وبالتالي، تقويض السياسة الأمريكية من أجل عزلها وتهميشها. وبمساعدة روسيا، تعمل إيران على توسيع نفوذها عبر الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن هذا التوسع يخلق تنافسًا مع المملكة العربية السعودية والذي امتد الآن إلى آسيا الوسطى، يبدو جليًا أن هذا التوسع يعمل على إزالة مناطق التوتر. مثل أذربيجان، كما سيحاول بلا شك استعادة الحلول المؤقتة مع طاجكستان وتركمانستان. وينبغي ألا نتعجب إذا لعبت موسكو دورًا في مثل هذه الاستعادة، حيث أن هاتين الدولتين تقفان بالفعل على حافة انقلابات إقليمية رئيسية، وترسيم بحر قزوين على طول حدودهما المفضلة، وعلاقات قوية مع أذربيجان، واستعادة محتملة للدور الروسي السابق في ضمان تصدير الغاز التركماني إلى أوروبا. وبعيدًا عن ذلك، تتعاون هاتان الحكومتان في أفغانستان من أجل تقويض السياسة الأمريكية وضمان حضور طالبان في أي حكومة مرتقبة، كما تسمح هذه السياسة بتعاون روسي وتعاون إيراني محتمل بحيث يكون موسعًا مع باكستان. ولهذا تفرض العوامل الاستراتيجية والاقتصادية سياسات وتحالفات مشابهة ضد واشنطن.

التغيرات المطلوبة في استجابة واشنطن

تستحق هذه التطورات اهتمامًا أكبر من واشنطن إذ أنها تبين على الأرجح فشل سياساتنا المعادية لإيران في الشرق الأوسط. وتمتلك إيران الآن البدائل للولايات المتحدة، والذين بدورهم يشعرون بسعادة كبيرة بإبرام الصفقات مع طهران وسد احتياجاتهم الخاصة. إضافة إلى ذلك، ونظرًا لغياب سياسة أمريكية متسقة بخصوص كل من آسيا الوسطى والقوقاز، وهي الحالة التي امتدت لحوالي عقد من الزمان، لم يكن أمام الدول الصغيرة في تلك البقعة خيارات كثيرة غير اللجوء إلى مواكبة إيران والاستفادة من الفرص الاقتصادية المحتملة في مجالات مثل: الطاقة والبنية التحتية.

وتشير هذه التداعيات إلى أنه لن يكون من الكافي عرض سياسة دبلوماسية خالصة أو سياسة ذات أساس عسكري من أجل مجابهة هذه التحديات في تلك المناطق، ذلك على الرغم من حتمية لعب هذه الأدوات دورًا مهمًا في السياسة الغربية والأمريكية. ففي أفغانستان على سبيل المثال، لن يكون كافيًا على الأرجح إرسال المزيد من القوات، والقيام بالعمليات العسكرية المركزة والقوية مع القوات المسلحة الأفغانية المطورة المأمولة، والمساعدة على تحسين حكم الدولة الأفغانية. فمن أجل التغلب على التعاون الروسي-الإيراني، سنحتاج إلى أدوات دبلوماسية واقتصادية بهدف زيادة الحضور الأمريكي في آسيا الوسطى، وهو ما تأمله حكومات هذه المنطقة.

ومن المؤكد أن هناك بعض العلامات -وإن جاءت متعثرة ومتقطعة -التي تدل على بدء واشنطن بمعالجة القضايا الأمنية في القوقاز وآسيا الوسطى، حيث تحدث مسؤولون أمريكيون رفيعو المستوى بشكل إيجابي عن تصادف المواقف الأمريكية مع إصلاحات الحكومة الأوزبكية الجديدة والبحث عن الاستثمارات الأمريكية. ويشير ذلك إلى القابلية المحتملة للإصلاحات الأوزبكية التي تعد سياسة مرغوبة في حد ذاتها، وسياسة من شأنها فتح الآفاق أمام المزيد من التعاون الإقليمي بين دول آسيا الوسطى بخلاف موسكو وبكين وطهران. ولقد تم الآن تقديم مقترحات الشكل الأخير من التعاون من قبل كل من كازاخستان وأوزباكستان، وتستحق هذه المقترحات الدراسة والتشكيل بصورة إيجابية إلى جانب تواجد النفوذ الأمريكي المناسب.

ولهذا، فمن الضروري زيادة تركيز سياسة الولايات المتحدة من أجل النظر إلى آسيا الوسطى في حد ذاتها، وليس لمجرد كونها

أهمية آسيا الوسطى متزايدة لصناع السياسة لكونها آخذة في التشابك مع مشاحنات الشرق الأوسط .. وروسيا وإيران أبرز الفاعلين

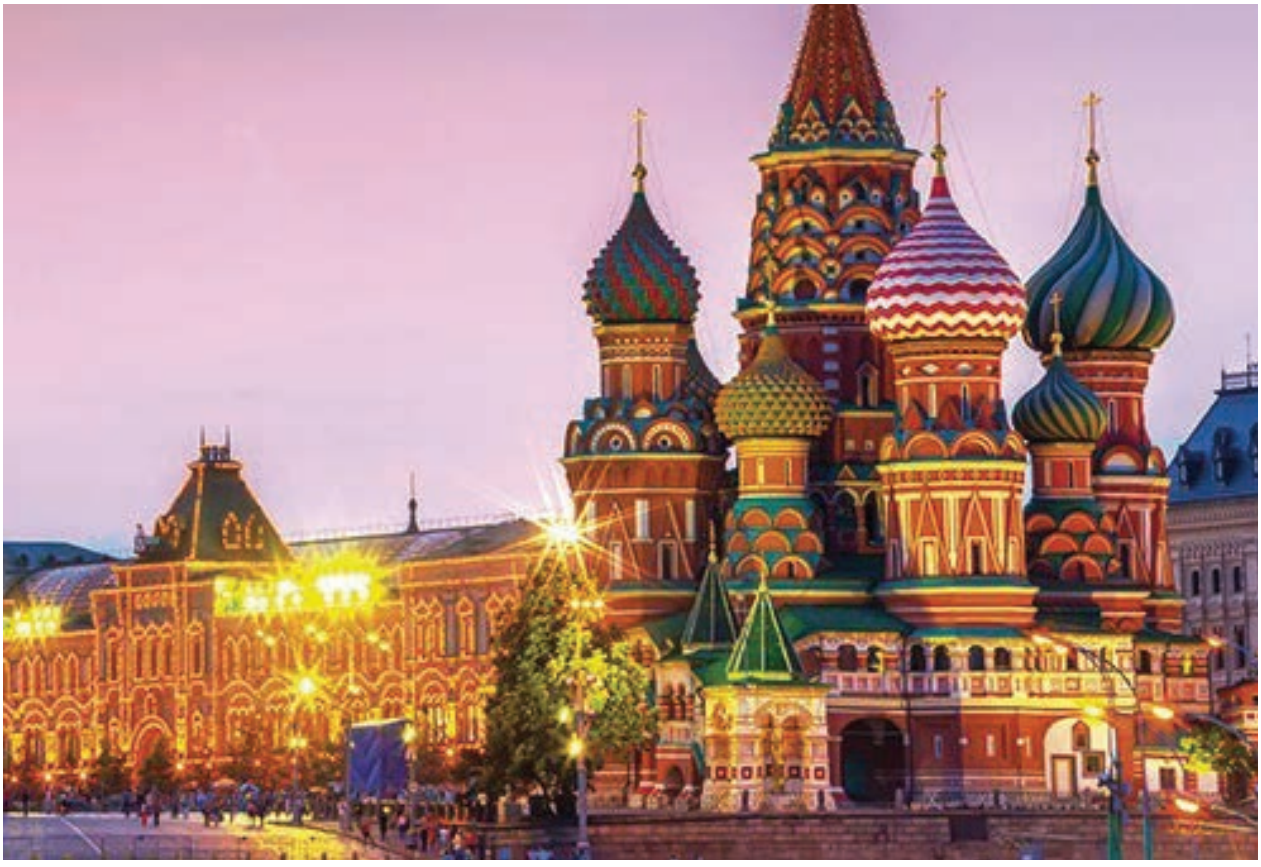

تسعى موسكو وطهران لتوطيد نفوذهما في حوض بحر قزوين من خلال عقد صفقات كبرى مع طاجكستان في البنى التحتية والطاقة

منطقة قريبة من منطقة أكثر إشكالية، مثل: أفغانستان والصين وإيران وروسيا. ويعني ذلك أيضًا إيلاء المزيد من الاهتمام للعثور على طرق لحكومات آسيا الوسطى من أجل تنويع عملائها في الأعمال التجارية المتعلقة بالطاقة بهدف منع روسيا من احتكار هذه الأداة واستخدامها للإبقاء على هذه الدول في علاقة شبه استعمارية معها.

وفي جنوب القوقاز، بدأت واشنطن في تحسين مساعدتها العسكرية المقدمة إلى تبليسي كما وافقت على تحويل صواريخ "جافلين" المضادة للدبابات إلى جورجيا، الأمر الذي يبين تعزيز الالتزام نحو شعب جورجيا ضد التعديات الروسية التي أعقبت إدارة أوباما. وربما يدل هذا القرار، إلى جانب الدعم المقدم إلى أوزباكستان، على إعادة تقييم الأهمية المتزايدة للقوقاز وآسيا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة، ولا سيما أن الروابط بين هذه المناطق والشرق الأوسط باتت ذات أهمية متزايدة.

ولقد شاهدنا بالفعل كيف أن هذه المناطق مرتبطة بأوروبا، لا سيما بفضل أمن الطاقة، وكذلك بآسيا. لكن المسائل تتجاوز أمن الطاقة، حيث تشمل هذه المسائل: الانقسام بين السنة والشيعة، ودعم الإرهاب في أفغانستان وفي الشرق الأوسط، والجغرافيا السياسية الكبيرة لأبرز القوى في آسيا، والتي تشمل: التعاون الروسي-الإيراني والتعاون الروسي-الصيني. وفي ظل هذه الظروف، فإن تجاهل الروابط بين الشرق الأوسط وتلك المناطق لا يمكن اعتباره ضئيلاً بأي حال من الأحوال. ولقد أدركت حكومات أخرى هذا الأمر، وينبغي لواشنطن الاستجابة من هذا المنطلق.

* كاتب - كبير باحثين بمجلس السياسة الخارجية الأمريكي - عضو سابق في ماك آرثر الكلية بالعسكرية الأمريكية

طاجيكستان السادسة عالميًا في إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة

التعاون الإقليمي والمنفعة المتبادلة وتعميق التكامل الاتجاه الرئيسي لطاجيكستان

تظل قضية التكامل والتعميق الشامل للتعاون أحد أكثر القضايا التي خضعت للنقاش على صعيد العلاقات الإقليمية في آسيا الوسطى. ويعتبر التكامل والتعاون ضرورة موضوعية بالنسبة لبلدان المنطقة، حيث تجمعهم الحدود والتاريخ والتراث الروحي المشترك والمتشابك، ويتقاسمون الأحواض المائية وشبكات من الطرق والسكك الحديدية، كما يواجهون نظمًا اقتصادية وأسواقًا محلية متشابهة، ومشاكل اجتماعية واقتصادية مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوعي بالمصالح الإقليمية المشتركة وظهور تحديات وتهديدات مشتركة جديدة للأمن الإقليمي، يمنحان عملية التكامل زخمًا ومضمونًا جديدين. وبناءً على ذلك، يعد تطوير التعاون الإقليمي ذو المنفعة المتبادلة وتعميق عمليات التكامل في المنطقة أحد الاتجاهات الرئيسية للسياسة الخارجية لجمهورية طاجيكستان. وعند تحديد الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لطاجيكستان، التي شرعت في مرحلة جديدة، أشار فخامة السيد إمام علي رحمان، رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم الشعب، إلى أن: "جمهورية طاجيكستان تعتبر التعاون الإقليمي النشط أهم وسيلة لحل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية في آسيا الوسطى. ونحن على يقين من أن التكامل الإقليمي البناء سيعود بالفائدة على دول وشعوب جميع بلدان آسيا الوسطى وكل بلد من بلدان آسيا الوسطى".

د. محمد زودا بارفيز عبد الرحمن

وعند تقييم دور طاجيكستان في عمليات التكامل في المنطقة، أود أن أشير إلى إسهامها المهم بصفة خاصة في الحفاظ على الأمن الإقليمي. ومن هذا المنطلق، يتمثل أحد الشروط الرئيسية لتنمية التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى في الحاجة إلى تحسين منهجية تحديد المصالح الوطنية، وقبل كل شيء، تحديد المصالح الوطنية لكل بلد في منطقة آسيا الوسطى في سياق المصالح الإقليمية المشتركة. إن الوعي بعدم قابلية المصالح الوطنية والإقليمية للانفصال وبالترابط الوثيق بينهما، سوف يُمكِن بلدان المنطقة من إنجاز نجاحات جذرية، لا في مسائل التعاون والتكامل فحسب، بل أيضًا في تحقيق مصالحها الوطنية.

واليوم، نرى أن المشكلة الأمنية تحتاج إلى النظر فيها على نطاق أوسع من منظور الحرب الهجينة "hybrid war" بما لها من عناصر خاصة مكونة لها. وسيتيح لنا هذا النهج إعادة تقييم أمن دول المنطقة بأكثر الطرق موضوعية.

وعليه فإن طاجيكستان، التي تمتلك أطول حدود مع أفغانستان، هي في طليعة الكفاح ضد هذه التهديدات الحقيقية لجميع بلدان المنطقة، مثل التطرف والإرهاب وتهريب المخدرات، وما إلى ذلك. ولا تزال الأزمة الأفغانية تؤثر سلبًا على أمن الدول المجاورة. وكما لوحظ، فإن مشكلة الحفاظ على الأمن والوعي بطبيعة ونطاق التهديدات القائمة اليوم هي واحدة من أكثر مجالات التعاون الملموسة فيما بين بلدان المنطقة. وفي مثل هذه الحالة، فإن الجهود الهائلة التي تبذلها طاجيكستان وخبرتها العملية الواسعة في منع هذه التهديدات، هي اليوم أحد أهم العوامل في الحفاظ على الاستقرار والأمن في جميع أنحاء آسيا الوسطى. وبالتالي، تعد طاجيكستان جزءًا أساسيًا مهمًا من آسيا الوسطى، وقد يكون تطوير إمكاناتها عاملًا مهمًا في التنمية الاقتصادية للمنطقة بأسرها، فضلًا عن ضمان الأمن الإقليمي العام. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مبادرة رئيس جمهورية طاجيكستان الموقر بشأن إنشاء مركز مكافحة المخدرات التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون في طاجيكستان، والذي سيصبح عاملًا حقيقيًا في ضمان الأمن في هذا المجال.

الاهتمام بالأمن المعلوماتي في آسيا الوسطى ضرورة لتعرض النظم السياسية في طور التشكيل والتحول لهجمات تشنها منظمات إرهابية دولية

وينبغي الاهتمام بشكل خاص بحالة الأمن المعلوماتي في الدول المستقلة الجديدة في آسيا الوسطى، حيث تتعرض النظم السياسية التي هي في طور التشكيل والتحول لهجمات إعلامية تشنها المنظمات الإرهابية والمتطرفة الدولية، تحت ضغط من الجهات الفاعلة العالمية، وتلك الضالعة في المنافسات الإقليمية. وقد بدأت جميع دول آسيا الوسطى خلال حقبة استقلالها (منذ عام ١٩٩١م) في تشكيل رؤيتها الخاصة (الأيديولوجية) لعملية الدخول في فضاء المعلومات، والتشريعات الوطنية المصممة لتنظيم مجال أمن المعلومات، وخلق المؤسسات المناسبة التي يمكن أن تضمن أمن البنية الأساسية للمعلومات وفضاء المعلومات.

وتواجه دول آسيا الوسطى مشاكل مشتركة تتمثل في ضمان الأمن المعلوماتي، والتي تشمل: نمو تأثير المعلومات السلبي والمدمر للقوى الخارجية، وعدم كفاية تطوير القطاعات الوطنية في فضاء المعلومات بلغات الدولة، وعدم المساواة في المعلومات في مناطق الجمهوريات، والتكلفة المرتفعة نسبيًا للوصول إلى الإنترنت، وما إلى ذلك. ويعتبر الأمن المعلوماتي في جميع جمهوريات آسيا الوسطى شكلًا من أشكال الأمن القومي، وتعطى الأولوية للحماية من التأثير المدمر للمعلومات الخارجية التي تهدف إلى الإطاحة بالنظام الدستوري وانتهاك السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والاستقرار الداخلي والقدرة الدفاعية.

وفي جميع دول المنطقة، أنشئت هياكل سلطة متخصصة، تشمل اختصاصاتها حل مشاكل الأمن المعلوماتي، وجميع الدول أطراف في المعاهدات والاتفاقات الحكومية الدولية الرامية إلى حماية فضاء المعلومات وضمان الأمن المعلوماتي الدولي.

ولا بد من التأكيد على أن إحدى العقبات الكبرى التي تحول دون ضمان أمن التواصل السياسي في دول آسيا الوسطى هي زيادة التهديدات ذات الطابع العسكري والسياسي والإرهابي والإجرامي. وهذا، بدوره، يضع على كاهل العلماء مهمة وضع وتنفيذ استراتيجية للأمن المعلوماتي الجماعي، والتي يمكن حلها في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي "CSTO" ومنظمة شانغهاي للتعاون "SCO" ورابطة الدول المستقلة "CIS"، ويتطلب تحليل كيفية وضع أحكام "نموذج القانون الإعلامي" للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة" وإعمالها في دول

المشكلة الأمنية تحتاج إلى نظرة على نطاق أوسع من منظور الحرب الهجينة وسيتيح هذا النهج إعادة تقييم أمن دول المنطقة بموضوعية

آسيا الوسطى و"توصيات لتحسين ومواءمة التشريعات الوطنية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في مجال ضمان الأمن المعلوماتي" (٢٠١٢/١١/٢٣)، ونموذج قانون "بشأن المعلومات والمعلوماتية" Informatization "وضمان الأمن المعلوماتي" (٢٠١٤/١١/٢٨) التي اعتمدتها الجمعية البرلمانية لاتحاد الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تشارك دول آسيا الوسطى وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان باستمرار في عملية بروكسي "PROXI" (مكافحة الجريمة الالكترونية)، التي كانت التجربة الأولى في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية المنسقة في إطار مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي كل عام، يتم تسجيل مواقع مختلفة في فضاء المعلومات للدول الأعضاء في المنظمة، يتم من خلالها نشر المعلومات التي تسبب ضررًا سياسيًا لمصالح الدولة والحلفاء. ويعتبر تعميم هذه التجربة ووضع توصيات لتحسينها مهمة مطلوبة في عصرنا. ويمكن القول إن مشكلة أمن المعلومات في جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي ذات السيادة هي أحد المجالات ذات الأولوية في سياسة أمن المعلومات في طاجيكستان.

يشكل أمن المعلومات في نظام الاتصال السياسي عنصرًا من عناصر المصالح الوطنية لأي دولة. وفي هذا الصدد، تواجه بلدان آسيا الوسطى، ولا سيما جمهورية طاجيكستان، مشاكل مشتركة فيما يتعلق بتوفيرها.

وعليه، ينبغي أن يستند إنشاء نظام للأمن المعلوماتي الجماعي والاتصال السياسي داخل "رابطة الدول المستقلة"، و"منظمة شنغهاي للتعاون"، و"منظمة معاهدة الأمن الجماعي" إلى مبدأ المشاركة المتساوية في العلاقات الإعلامية العالمية، والنهج العام لتنظيمها القانوني، وإلى الاعتراف بضرورة التصدي لاستخدامات إمكانيات تكنولوجيا المعلومات التي تشكل تهديدات حقيقية للمصالح الوطنية والجماعية للدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بقضايا تطوير التعاون في قطاع المياه والطاقة، تجدر الإشارة إلى أن المنطقة تدخل اليوم في مستوى جديد تمامًا من العلاقات بشأن هذه القضية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن استخدام الطاقة الكهرومائية الهائلة لجمهورية طاجيكستان سيكفل أكبر حصة من استهلاك المنطقة للطاقة النظيفة من وجهة نظر بيئية. واليوم، وفقًا للمنظمات الدولية، تحتل طاجيكستان المرتبة السادسة على مستوى العالم في إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة. ومع ذلك، فإن بلادنا لديها الفرصة، بعد تشغيل القدرات الجديدة، بما في ذلك محطة روغون للطاقة الكهرومائية، لتحتل المركز الثاني أو الثالث في العالم في إنتاج الكهرباء النظيفة من المصادر المتجددة. وبطبيعة الحال، يمكن النظر إلى ذلك بوصفه دور طاجيكستان في حل إحدى المشاكل العالمية الرئيسية اليوم، وهي الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وتقليل الآثار المدمرة لظاهرة الاحتباس الحراري.

تتوقف احتمالات تنمية التكامل والأمن الإقليميين في منطقة آسيا الوسطى، وإمكانيات اجتذاب الاستثمارات في تنمية الطاقة الكهرومائية، إلى حد كبير على زيادة النشاط في تنظيم المشاكل الإقليمية في منطقة آسيا الوسطى في قطاع المياه والطاقة. وفي المستقبل، سيساهم إيجاد حل شامل للمهام في الاستخدام الرشيد والفعال لإمكانات المياه والطاقة، وسيكفل التنمية المستدامة لاستخدام المياه عبر الحدود، وهو ما يعد أحد أهم مجالات النمو الاقتصادي في المنطقة.

وتبين هذه العوامل أن التعاون الوثيق والتكامل الحقيقي بين دول المنطقة يمكن لهما أن يكفلا المصالح الوطنية الحقيقية لجميع بلدان المنطقة معًا، ولكل منها على حدة. ولهذا نعتبر التكامل أحد أهم شروط التنمية السياسية والاقتصادية لبلدان آسيا الوسطى، فضلًا عن دوره في ضمان أمنها ومصالحها الوطنية.

وإذا انتقلنا من المصالح الوطنية الحقيقية لجميع بلدان آسيا الوسطى، يمكننا بالتأكيد أن نستنتج أن تنمية التعاون وتعميق التكامل الإقليميين يعتبرا أحد الشروط الرئيسية لتنمية دول منطقة آسيا الوسطى ككل وكل دولة منهم على حدة، فالتعاون البناء والاستخدام المشترك للموارد الإقليمية الضخمة والفريدة من نوعها والتنمية المشتركة هي التي يمكن أن تضمن تحقيق المصالح الوطنية لبلدان المنطقة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والأمن.

* نائب مدير مركز الدراسات الاستراتيجية، تحت إشراف رئيس جمهورية طاجيكستان - دكتور في العلوم السياسية ـ طاجيكستان

تملك دول "التعاون" أوراقًا متعددة لتوسيع نفوذها ومكانتها مع دول آسيا الوسطى

دول الخليج العربي وجمهوريات آسيا الوسطى: القوة الناعمة - والتوازن الإقليمي

كتب مستشار الأمن القومي الأمريكي الراحل زبجنيو بريجنسكي في مؤلف رقعة الشطرنج: "إن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية. وبالرغم من أن الجيواستراتيجيا يمكن أن تقارن بالشطرنج، فإن رقعة الشطرنج الأوراسية بيضوية الشكل لا تشغل لاعبين اثنين بل عدة لاعبين يمتلك كل لاعب منهم كميات متباينة من القوة. يستقر اللاعبون الرئيسيون في الغرب، والشرق، والمركز، والجنوب". وتعتبر جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية "بلقان أوراسيا Eurasian Balkans"، ونعلم أن شبه جزيرة البلقان، اندلعت منها شرارة الحرب العالمية الأولى، وآسيا الوسطى تعتبر محور قلب اليابس في نظرية ماكندر التي أكد فيها أن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب اليابس ومن يسيطر على قلب اليابس يسيطر على جزيرة العالم، وبالتالي يسيطر على العالم، ولذلك كان ولا يزال الصراع الدولي والإقليمي على الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى، لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والحضارية، فالجمهوريات الخمس: كازاخستان، أوزباكستان، تركمنستان، طاجيكستان، قرغيزستان، ومعها أذربيجان تتاخم حدودها دولاً إسلامية وهي: أفغانستان وباكستان وإيران وتركيا، ودولاً غير إسلامية مثل: الصين والهند وروسيا الاتحادية، وحتى دولة كبرى الولايات المتحدة قفزت بكل قوتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لإقامة قواعد عسكرية وتأكيد وجودها في منطقة آسيا الوسطى، فالغزو لأفغانستان ٢٠٠١م، كان له أهدافه الاستراتيجية بعيدة المدى مستغلة أحداث ١١ سبتمبر، كما أن بريطانيا العظمى كان لها تاريخها في اللعبة الكبرى في آسيا الوسطى وبالذات الصراع مع الامبراطورية الروسية، وتتحرك دول أخرى في الصراع لهذه المنطقة مثل إسرائيل التي تسعى بقوة لأن تكون دول آسيا الوسطى ضمن استراتيجية الأطراف الإسرائيلية الجديدة للإحاطة بالعالم العربي ودول الجوار العربي الإسلامية.

د. أحمد سليم البرصان

صراع الدول الكبرى والدول الإقليمية

تحتوي جمهوريات آسيا الوسطى على البترول والغاز الطبيعي وغنية بالمعادن والزراعة ومنطقة عبور بين الشرق والغرب، فكازخستان وتركمانستان واوزباكستان تعتمد في اقتصادها على ما تصدره من مصادر الطاقة، وتأتي كازخستان كإحدى الدول الرئيسة المنتجة للبترول في أوروبا و أوراسيا بعد روسيا والنرويج، وتتفوق على أذربيجان في إنتاج البترول وتعتمد عليه في اقتصادها، رغم أنها منتج للغاز الطبيعي الذي يصدر عبر الأنابيب إلى روسيا وبعضه إلى الصين. أما تركمانستان فهي غنية بالغاز الطبيعي ومصدر له والسوق الرئيس له الصين حيث صدرت في عام ٢٠١٦م، ٣٧,٣ بليون متر مكعب. وتصدر أوزباكستان الغاز الطبيعي إلى كازاخستان وروسيا والصين. توفر الطاقة يدفع الشركات العالمية للتنافس على الاستثمار في هذه الدول واستغلال المعادن فيها كما أن توفر موارد المياه جعل أراضيها ذات أهمية للإنتاج الزراعي؟

ولأهمية هذه الدول الجيواستراتيجية والاقتصادية، نجد أن روسيا اعتبرتها ضمن مناطق نفوذها الاستراتيجي، ولذلك اعتبرت في الاستراتيجية الروسية "مبدأ مونرو الروسي"، ويعني أن يتبنى مبدأ الرئيس الأمريكي مونرو ١٨٢٣م، عندما اعتبر أن أمريكا الجنوبية منطقة نفوذ أمريكي تحذر الدول الأوروبية من التدخل فيها، ولذلك حذرت روسيا الولايات المتحدة، عندما حاولت الأخيرة إقامة قواعد عسكرية في بعض الجمهوريات، وضغطت روسيا على الجمهوريات لأن تطلب من واشنطن إغلاق قواعدها، كما في أذربيجان وقرغيزستان وأوزباكستان، وكانت واشنطن عقدت

اتفاقيات لاستعمال القواعد الجوية في كازاخستان وطاجكستان، وخاصة عندما قامت باحتلال أفغانستان. ولكن الصين وروسيا حذرت واشنطن من استمرار وجودها، وبالفعل تم إغلاق القاعدة الأمريكية في أوزباكستان عام ٢٠٠٦م، وكذلك مراجعة عقد إيجار القاعدة الأمريكية في قرغيزستان.

أنشأت روسيا والصين منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي لمواجهة واشنطن، ضمت إليها كازاخستان، أوزباكستان، طاجكستان وقرغيزستان، بالاضافة للهند وباكستان ودول مراقبة مثل أفغانستان وإيران وأخرى شريكة لها. إن منظمة شنغهاي ذات الوجه الاقتصادي لها بعد عسكري آخر أطلق عليها "ناتو الشرق" لإيجاد التوازن الاستراتيجي مع حلف الناتو، خاصة في مناطق حيوية كآسيا الوسطى والشرق الأوسط والخليج العربي؟

وكان دانيل فريد مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون أوراسيا قد بين الأهداف الاستراتيجية أمام لجنة الشؤون الخارجية للشرق الأوسط وآسيا الوسطى في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥م، المتمثلة الأمن الأمريكي، والطاقة والتعاون الاقتصادي ونشر القيم الأمريكية تحت شعار الحرية، وتتناقض مصالح الدول لأن الأمن الأمريكي يتناقض مع أمن كل من الصين وروسيا فالقواعد العسكرية تهديد لهما، والتعاون الاقتصادي يعني الاستثمارات والتجارة سيأتي على حساب مصالح الصين وروسيا الاقتصادية، والرأسمالية الأمريكية واقتصاد السوق الحر يتناقض مع الأنظمة الشمولية في كل من الصين وروسيا وبعض دول آسيا الوسطى، ولهذا نجد أن الصين وروسيا دفعت لإغلاق القواعد الأمريكية كما فعلت في قرغيزستان، وتساعد الدولتان وبشكل خفي حركة طالبان في مقاومتها للوجود الأمريكي في أفغانستان لأن تكون فيتنام الولايات المتحدة الجديدة، ولذلك دعت روسيا قادة حركة طالبان للوساطة بين القيادات الأفغانية، فعدو الأمس أصبح صديق اليوم، لتغير الظروف والأحوال. وقال قائد القوات الأمريكية في أفغانستان جون نيكلسون في مقابلة له مع هيأة الإذاعة البريطانية BBC في ٢٣ مايو ٢٠١٨م، أن أسلحة روسية وجدت مع مقاتلي طالبان هربت عبر حدود طاجكستان، وتدخلت روسيا للوساطة بين طالبان والحكومة الأفغانية، وتردد أن وفدًا من طالبان زار موسكو، وكان آخرها بعد أن أعلن ترامب نهاية التفاوض مع طالبان، فقد وصل وفد طالبان إلى موسكو في ١٤ سبتمبر ٢٠١٩م، والتقى مع ممثل بوتين إلى أفغانستان زامير كابولوف، إنها لعبة شطرنج جديدة تلعبها حركة طالبان وموسكو مع واشنطن؟

وإذا كانت الدول الكبرى تتنافس وتتصارع في آسيا الوسطى، فإن الدول الإقليمية تسعى أيضًا لتحقيق مصالحها مثل تركيا وإيران وباكستان والهند. وتشكل الدول الإسلامية بآسيا الوسطى مع تركيا وأفغانستان وباكستان وإيران منظمة التعاون الاقتصادي ECO، وهي عشر دول إسلامية، وترتبط تركيا بروابط لغوية وعرقية لأن دول آسيا الوسطى تتحدث اللغة التركية رغم الاختلافات البسيطة بينها في اللهجات ما عدا طاجكستان التي تتحدث الفارسية، كما أنها تنتمي إلى العرق التركي من تركستان حتى البلقان ولذلك تشكلت رابطة الشعوب التركية لتحقيق المصالح المشتركة وتقديم النموذج التركي لهذه الدول التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، وتنشط تركيا مجالات التعليم والثقافة في هذه الجمهوريات عبر سلسلة المدارس والجامعات التركية، وجذب الطلاب من الجمهوريات الآسيوية للدراسة في الجامعات التركية في إطار الخطة الاستراتيجية للرئيس الراحل تورجوت أوزال لدعم الهوية والثقافة التركية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، فتركيا تركز على القوة الناعمة لتعزيز وجودها بالجمهوريات، وقد تبنت حكومة حزب العدالة والتنمية في عهدها "دبلوماسية بناء المساجد" وتدريس الطلاب من الجمهوريات في مدارس خطيب إمام التركية.

أما إيران فحاولت تطبيق نموذجها لهذه الدول وتعميق علاقاتها، خاصة لمشاركتها بالحدود على بحر قزوين الغني بالبترول ومحاولة المشاركة في الاستثمار في الطاقة، وحشد الدعم السياسي لها من هذه الدول في مقاومة التطرف بالنسبة لإيران، ولها علاقات مع أذربيجان لأن شمال إيران تربطه علاقات عرقية مع أذربيجان. أما بالنسبة للهند القوة الصاعدة، فهي تعتبر آسيا الوسطى منطقة حيوية واستراتيجية، فنمو التيارات والأحزاب الإسلامية في آسيا الوسطى يقلقها، وخاصة مع صراعها مع باكستان حول قضية كشمير، ولذلك تبنت الهند سياسة "الاتجاه شمالاً"، وإقامة علاقة مع أفغانستان بعد سقوط حركة طالبان ٢٠٠١م، ولكن عودة طالبان بقوة الآن أربكت حسابات الهند في آسيا الوسطى، خاصة أن منافستها باكستان تعتبر دول آسيا الوسطى العمق الاستراتيجي لها، وحيث مصادر الطاقة ونقل أنابيب البترول إلى موانئ باكستان، كما أن علاقة باكستان الاستراتيجية مع الصين تقلق الهند، ولكن دخولها في منظمة شنغهاي للتعاون، يخفف الصراع بين الدول الإقليمية المحيطة بآسيا الوسطى، وفي ظل خلافات الولايات المتحدة مع الصين وإيران وروسيا سيشكل نقطة ضعف للوجود الأمريكي في آسيا الوسطى، وفي ظل هذه الظروف الدولية والإقليمية تصبح آسيا الوسطى مناسبة للتعاون بين دول الخليج العربي بشكل خاص والدول العربية بشكل عام، لما تملكه دول المجلس من موارد مالية ومكانة في منظمة التعاون الإسلامي، وهناك فرصة قوية للتعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي.

دول آسيا الوسطى كنز استراتيجي لدول المجلس

إذا كان وزير الخارجية السوفيتي مولوتوف قد صرح عام ١٩٤٠م، أثناء الحرب العالمية الثانية، بأن العمق الاستراتيجي

يمكن أن تقدم دول الخليج التفسير الصحيح للإسلام في مواجهة الحركات المتطرفة ومواجهة المد الإيراني في آسيا الوسطى

للاتحاد السوفيتي يمتد من جمهوريات آسيا الوسطى حتى الخليج العربي، فإن هذا التصريح يعزز أهمية الارتباط الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وبين الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، والجدير بالذكر أنه منذ عهد روسيا القيصرية في القرن التاسع عشر وهي تسعى للوصول إلى البحار الدافئة، منطقة الخليج بحر العرب والمحيط الهندي، وأرسل السوفيت قنصلاً عامًا لهم للسعودية عام ١٩٢٦م، كريم حكيموف، كما زار الأمير فيصل -الملك فيما بعد- الاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٢م، وكان الاهتمام السعودي المبكر بالمسلمين في آسيا الوسطى ومحاولة إيجاد توازن في علاقاتها بين موسكو ولندن. وإذا كان مولوتوف أشار للعمق الاستراتيجي، فإن العمق الاستراتيجي لدول الخليج العربي الآن يشمل جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بما تملكه من ثروات وموارد وموقع استراتيجي وروابط الحضارة الإسلامية، وأن ٩٣٪ من سكانها من المسلمين وأغلبهم من المذهب السني في ظل صحوة إسلامية تشهدها هذه الدول، بعد زوال الشيوعية ونهاية الحكم السوفيتي واستقلالها. ويمكن أن تلعب دول المجلس دورًا حيويًا في تقديم التفسير الصحيح للإسلام ورسالته السمحه في مواجهة الحركات الأصولية المتطرفة ومواجهة المد الإيراني في آسيا الوسطى حيث تنشط في توزيع الكتب الدينية في طاجكستان لتحدث سكانها الطاجيك اللغة الفارسية.

الطاقة والخبرات العلمية مجالات للتعاون

إن دول آسيا الوسطى غنية بالبترول والغاز الطبيعي والثروات الزراعية والمعدنية وتوفر المياه، مما يوفر مجالاً واسعًا لدول مجلس التعاون الخليجي والجمهوريات الآسيوية للتعاون فيما بينها، خاصة في مجال إنتاج البترول والغاز الطبيعي والتحكم في الأسعار، والالتزام بقواعد الإنتاج لمنظمة أوبك رغم أنها ليست عضوًا فيها، كما تنسق روسيا في مسألة الإنتاج مع منظمة أوبك. وتأتي أهمية التعاون العلمي ضرورة للاستفادة من خبرات الجمهوريات الإسلامية، حيث ورثت هذه الدول قدرات وخبرات نووية عالية الكفاءة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتملك قاعدة ضخمة وكبيرة من العلماء والمتخصصين في كثير من المجالات الحيوية منها الفيزياء والكيمياء وصناعة الأسلحة بأنواعها.

وقد أثار ذلك حفيظة الدول الغربية، الولايات المتحدة وإسرائيل خوفًا من انتقال الخبرات العلمية للدول العربية خاصة التي لديها الإمكانيات المالية، وسارعت واشنطن وإسرائيل إلى اختراق الجمهوريات الإسلامية لمنع التعاون العربي وخاصة دول المجلس أو دول عربية من استقطاب الخبرات النووية إليها، كما حدث عندما تم استقطاب العلماء الألمان بعد هزيمة ألمانيا النازية وكانت مصر في الستينات قد استقطبت بعضهم لتطوير صناعة الصواريخ فيها. وتعتبر أوزباكستان أكبر دول آسيا الوسطى ووصل عدد سكانها إلى ٢٤ مليون نسمة وهي الثانية بين دول آسيا الوسطى في مستوى التقدم الصناعي والعلمي والتقني بعد دولة كازاخستان، وأوزباكستان سادس دول العالم في إنتاج الذهب ورابعة في احتياطي خام الفضة. وكان رئيس أوزباكستان أول من زار الدول العربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي للبحث عن التعاون الاقتصادي وجلب الاستثمارات العربية إلى أوزباكستان. وقد زار رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف الإمارات في مارس ٢٠١٩م، كما زار في نفس الفترة رئيس أوزباكستان شوكت ميرضيائيف دبي ووقع مذكرات تفاهم واتفاقيات بين صندوق أبو ظبي للتنمية ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية الأوزبكية ومذكرة تفاهم بين موانئ دبي العالمية لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الإمارات العربية المتحدة.

منتدى الاقتصاد والتعاون العربي ودول آسيا الوسطى الإسلامية

كانت المملكة العربية السعودية ومصر هما السباقتان لتوطيد العلاقة مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية على المستوى الثقافي والسياسي والاقتصادي، وتوجت هذه العلاقة بإعلان منتدى الاقتصاد والتعاون العربي ودول آسيا الوسطى بالإضافة لدولة أذربيجان التي تعتبر من دول القوقاز، وقد عقد المنتدى في دورته الأولى في ١١ مايو ٢٠١٤م، في مدينة الرياض، وكان قبل ذلك بشهر عقد في أبريل ٢٠١٤م، بالرياض أيضًا، اجتماع الغرف والاتحادات العربية ومثيلاتها بجمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان، وتم الاتفاق على تشجيع الاستثمارات المتبادلة وتشجيع رجال الأعمال بين دول المنتدى للاستثمار وتفادي ازدواج الضريبة وتطوير قطاعات النقل البري والبحري والسكك الحديدية، وتنسيق التعاون بينها في القضايا الاقتصادية والتجارية والتعاون مع الأطراف الدولية والإقليمية. عقد المنتدى دورته الثانية في أكتوبر ٢٠١٧م، في مدينة دوشنبة عاصمة طاجكستان، حضره وزراء الخارجية والاقتصاد والمال وهي خطوة متقدمة للتبادل والتعاون، فالإمارات العربية مثلاً بلغ التبادل التجاري مع طاجكستان عام ٢٠١٦م، حوالي ٤٠ مليون دولار، وقد وقعت مجموعة مبادلة للاستثمار الإماراتية ثلاثة اتفاقيات مع حكومة أوزباكستان في مارس ٢٠١٩م، في قطاعات توليد الكهرباء والطاقة المتجددة والنفط والغاز والصناعات الغذائية ويعتقد أن تصل هذه الاستثمارات إلى عشرة مليارات دولار، وقد وقع الاتفاقيات عن أوزباكستان وزير الاستثمار والتجارة الخارجية ساردور امورزاكوف.

وقد تجاوز التعاون والتبادل التجاري بين دول المجلس ودول آسيا الوسطى إلى تعزيز الإرث الحضاري وتطوير برنامج الثقافة والترجمة وإقامة المعارض المشتركة والأيام الثقافية المتبادلة، وهي وسيلة هامة لتعزيز الروابط بين شعوب هذه الدول والروابط بين مراكز البحوث والدراسات والمراكز العلمية وتبادل البعثات العلمية، خاصة أن هناك إرث حضاري قوي يربط الدول العربية وخاصة دول الخليج ومصر والشام للهجرات مع شعوب هذه الدول التي قدمت من دول آسيا أثناء الاحتلال الروسي لآسيا الوسطى والاضطهاد في العهد الشيوعي.

منظمة التعاون الإسلامي: المظلة الجامعة

بعد استقلالها مباشرة، انضمت دول آسيا الوسطى الإسلامية وأذربيجان إلى منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقًا)، وحيث أن منظمة التعاون تتبنى برامج التعاون الاقتصادي بين دول المنظمة، فقد تبنت المنظمة مبادرة دولة كازاخستان لإنشاء منظمة للأمن الغذائي وتكون تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، فدول آسيا الوسطى غنية بمصادر المياه وأراضيها الخصبة الصالحة للزراعة، وأن الزراعة تحتاج إلى التمويل للمشاريع، فهذه الجمهوريات كانت تنتج ٩٦٪ من إنتاج القطن و٧٨٪ من إنتاج الصوف في الاتحاد السوفيتي المنحل، وكازاخستان لوحدها كانت تنتج ٣٣٪ من إجمالي إنتاج الاتحاد السوفيتي

منظمة شنغهاي لها بعد عسكري وأطلق عليها "ناتو الشرق" للتوازن الاستراتيجي مع "الناتو" في مناطق حيوية

من القمح، وأن أوزباكستان لوحدها تأتي في المرتبة الثانية في العالم من حيث إنتاج القطن ومنتجاته كزيت بذرة القطن، ولهذا تستطيع دول الخليج العربي أن تستثمر في المجال الزراعي لتوفير حاجياتها والتصدير كمشاريع استثمارية زراعية مع الجمهوريات الآسيوية الإسلامية. وأخذت التجارة تنمو بين السعودية وأوزباكستان، فقد بلغ حجم التجارة بينهما ٢٧٩ مليون ريال سعودي عام ٢٠١٦م، وكان فائض لصالح أوزباكستان ١٩٧مليون ريال.

كما وقعت السعودية عددًا من مذكرات التفاهم ووضع خارطة للعلاقات التجارية مع كازاخستان، في أكتوبر ٢٠١٦م، بقيمة ١٨٢ مليون ريال، وتسعى كازاخستان لاستثمار دول الخليج في قطاع الزراعة والبتروكيماويات إضافة لقطاع التعدين.

القوة الناعمة الخليجية

إن التعاون بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى يمكن أن يحقق توازن قوى إقليمي، حيث يؤدي إلى توازن مع إيران وتركيا في الجمهوريات الإسلامية بما يحقق الاستقرار الإقليمي والاستقرار الداخلي في مقاومة الإرهاب ونشر الإسلام المعتدل خاصة لمكانة المملكة العربية الدينية. أسهمت المملكة في بناء المدارس في الجمهوريات الإسلامية واستقبلت طلاب العلم في الجامعات السعودية. وإن التعاون في المجالات الإسلامية ذات أهمية لتعميق العلاقات من خلال القوة الناعمة بفتح المراكز الثقافية لدول المجلس في هذه الدول وتدريس اللغة العربية التي تجد إقبالا من شعوب آسيا الوسطى لغة القرآن، وإحياء ذكرى علماء المسلمين في هذه يكون بادرة قيمة، وأسهمت مدن إسلامية في آسيا الوسطى بشكل كبير في الحضارة الإسلامية، فبخارى (أوزباكستان) موطن الإمام البخاري، وفاراب (كازاخستان) موطن العالم الفارابي وخوارزم (أوزباكستان) موطن الريحاني البيروني وسمرقند (أوزباكستان) بلد الإمام السمرقندي صاحب السنن وأبي منصور الماتريدي إمام أهل السنة والجماعة وترمذ (أوزباكستان) موطن الإمام الترمذي صاحب الجامع الصحيح، ولهذا فإن إقامة المؤتمرات العلمية حول تراث هؤلاء العلماء يقرب شعوب الدول، وتعمق العلاقة بين دول المجلس ودول الجمهوريات الآسيوية، فالثقافة عامل مهم في علاقات الدول، فالدول الكبرى تنفق على مراكزها الثقافية في الخارج ولغتها لأنها وسيلة لتحقيق مصالحها وتعزيز نفوذها. وقد أعلنت منظمة التعاون الإسلامي أن مدينة "ألما أتا" المدينة الكبرى في كازاخستان بأنها عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ٢٠١٥م، وهي بادرة مهمة في التعاون الثقافي بين الدول الإسلامية.

تملك دول مجلس التعاون الخليجي أوراقًا سياسية واقتصادية وحضارية متعددة لتوسيع نفوذها ومكانتها مع دول آسيا الوسطى، ونجد الزيارات المتكررة لزعماء هذه الدول للبحث عن استثمارات وعلاقات تجارية، وإن تشجيع السياحة وتبادل البعثات العلمية والاعتماد المتبادل كفيل التعاون السياسي والاستراتيجي، ولمكانة المملكة العربية السعودية الدينية عند الشعوب الإسلامية لآسيا الوسطى أهمية في تعزيز العلاقات بدول الخليج، وفي ظل التنافس على هذه الدول، فإن للعلاقة مع دول آسيا أهمية في تحقيق التوازن الإقليمي لتبادل المصالح.

إن الصحوة الإسلامية التي شهدتها دول آسيا الوسطى كانت مقلقة لروسيا الاتحادية والولايات المتحدة، لأنها خشيت تحول هذه الصحوة إلى واقع سياسي، فكما الباحثة جلنار كندارباليف في مقالة لها عن استقلال هذه الجمهوريات الإسلامية المستقلة في مجلة Asian Affairs ١٩٩٣م، أن تشكيل فيدرالية لهذه الدول الخمس وجمع المسلمين في كومنولث الدول المستقلة والدول الإسلامية المجاورة لها يمكن أن تشكل تكتل جيواستراتيجي يواجه النظام الاقتصادي الانجلوسكسوني، وهذا ما أقلق الولايات المتحدة لتبنيها نظرية سبيكمان "حافة اليابسة Rim-land" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أن لا تكون هذه المنطقة من غرب الصين، تركستان الشرقية ودول آسيا الوسطى الإسلامية مرورًا حتى دول مجلس التعاون الخليجي ووادي النيل والمغرب العربي (الهلال الأخضر الإسلامي)، أن لا تكون منطقة تحت سيطرة قوة واحدة، وتستطيع دول الخليج الاستفادة من المزايا الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى الإسلامية وصحوتها الدينية وتقديم نموذج الإسلام المعتدل وقوتها الناعمة لخدمة مصالحها وتعزيز الأمن الخليجي خاصة والأمن العربي عامة.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبد العزيز سابقًا

ترسيخ أقدام التواجد الخليجي في آسيا الوسطى: رؤية لمواجهة التحديات

العلاقات الخليجية وآسيا الوسطى: الفرصة سانحة على قاعدة الشراكة والمنافع المتبادلة

لم يعد خافيًا الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى، وكذلك الصراع الإقليمي والعالمي على هذه المنطقة التي يتوقع لها أن تغير الخارطة الجيواستراتيجية والاقتصادية الحالية على مختلف الصعد، لذلك نجد الصراع والتنافس يحكمان العلاقات الإقليمية والدولية مع دول آسيا الوسطى، وهذا يعني عدم تمكن أي طرف من أطراف الصراع والتنافس من تحقيق مصالح دائمة وآمنة أو الاستفراد بآسيا الوسطى. وذلك لأن اللعبة قائمة على الصراع والتنافس، فمن يكون قويًا في اللعبة ستكون له الغلبة، والقوة هنا نسبية لكل الأطراف الإقليمية والدولية، بدليل روسيا التي لها نفوذ كبير في آسيا الوسطى بحكم كونها الدولة الاستعمارية السابقة لها، لم تنجح في منع اختراقات إقليمية ودولية. فهل ستنجح دول الخليج في آسيا الوسطى؟ لو انتهجت اللعبة نفسها وتركت مهددات الأمن الكثيرة التي تعاني منها آسيا الوسطى ويمكن أن تضربها لاحقًا، أم ينبغي عليها تبني استراتيجية مختلفة؟ وما هي طبيعتها؟ وما هي ماهيات المصالح ومساراتها التي ينبغي أن تدعم هذه الاستراتيجية لصناعة علاقات مستدامة وآمنة مع دول آسيا الوسطى خاصة وأن هذه المنطقة تشكل عمقها الاستراتيجي وأمنها القومي، ولأن مستقبلها الجيوسياسي والاقتصادي قد أصبح يتقاطع مع دول آسيا الوسطى.

د. عبد الله باحجاج

● الخليج العربي الأقرب والأولى بآسيا الوسطى

لماذا؟ لعدة اعتبارات ذات شمولية، لا يمكن فصلها، فهي مجتمعة تشكل الأهمية السياسية لدول آسيا بالنسبة للدول الخليجية، ويمكن أن تكون العلاقة السيكولوجية بين الجانبين مدخلاً لبناء علاقات استراتيجية راسخة ومستدامة بخلاف الدول الأخرى كتركيا وإيران وروسيا التي لها أطماع مكشوفة تتعارض مع مصالح دول آسيا الوسطى.

ولن تكون الدول الخليجية الست لوحدها من ينفرد بعلاقات عاطفية وثقافية مع آسيا الوسطى، وإنما قد تنافسها إيران وتركيا، لكنها أي الدول الخليجية ستنفرد عنها بالكثير من المزايا، أبرزها نظافة تاريخها في آسيا الوسطى، فتاريخها خالٍ من التوترات والصراعات، كما تعد الدول الخليجية الطرف الإقليمي المقبول من طرفي الصراع الدولي "واشنطن وموسكو" بعد أن تكون قد فعلت دبلوماسيتها قليلاً باتجاه روسيا لكسب المزيد من الود والثقة.

أما أمريكا، فالعلاقات الخليجية معها، ستجعلها تنظر للتواجد الخليجي في آسيا الوسطى كامتداد لتواجدها أو بمثابة الوكيل عنها، وحتى إسرائيل التي تتغلغل في هذه الدول، فلن تتوجس من التواجد الخليجي بحكم المناخات السائدة بينهما حاليًا، ولن تجد دول المجلس الخليجي صعوبات كبيرة في التوغل الشمولي لدول آسيا الوسطى، أنظمة وشعوبًا.

فديموغرافية آسيا الوسطى تتقاطع مع الديموغرافية الخليجية في العمق السيكولوجي والثيولوجي "الديني" فقد برز من تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزيا وكازاخستان، علماء مسلمين كبار يساهمون في تشكل الذهنية المسلمة حتى الآن، على سبيل المثال لا الحصر، البخاري والخوارزمي والترمذي والفارابي.. الخ.

لذلك، تتولد في عمق الديموغرافية المشتركة بين الجانبين شعور بالأخوة الإسلامية، خاصة وأن أغلب سكان كل دولة من آسيا الوسطى مسلمون وبأيديولوجية معتدلة، تحاول دول مثل إيران وجماعات إرهابية سلبها، فمثلا طاجيكستان يشكل مسلموها ٩٠٪ وتركمانستان ٨٩٪ وأوزبكستان ٨٨٪.. الخ لذلك، فالخليج العربي تتوفر لديه الشرعية الشعبية المقبولة لدول آسيا الوسطى.

● **آسيا الوسطى والأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للخليج العربي**

في عام ١٩٤٠م، وأثناء الحرب العالمية الثانية، صرح مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السابق بأن العمق الاستراتيجي لبلاده يمتد من جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية حتى الخليج العربي، وهذا يضعنا في عمق الارتباط الاستراتيجي بين دول الخليج وبين جمهوريات آسيا الوسطى قديمًا في حقبة السوفيات، وحديثًا في حقبة بوتين.

وهذا الارتباط لا يزال قائمًا حتى الآن، وهو ما تؤكده الكثير من المراجع التي نستعين بها، حيث تربط جهود واشنطن لإخراج الجنود السوفيات من أفغانستان ومساعداتها في تكوين جماعة طالبان لمحاربة الوجود السوفياتي في أفغانستان من منطلق ديني خالص، تربط حرص واشنطن لإبعاد النفوذ السوفياتي من آسيا الوسطى التي تمثل عندها من منظور جيواستراتيجي، خطرًا على النفوذ والاستثمارات الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

ولو اضفنا مفاوضات الدوحة الجارية حتى الآن بين طالبان وواشنطن، وإصرار إدارة بوش على نجاحها، فإننا سنجد إنها تندرج في إطار هذه الأهمية الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى وتأثيرهما على منطقة الخليج العربي. فدول آسيا الوسطى تتمتع بموقع له أهمية على صعيد الجغرافيا السياسية، فهي محيطة من الشرق بالصين، ومن الشمال بروسيا، ومن الجنوب أفغانستان، وإيران، وعلى مقربة من تركيا، كما أنها -كما يقال- على مرمى حجر من منطقة الخليج، ومحاطة كذلك ببحر قزوين، ولها أهمية لأمن الكيان الصهيوني فضلاً على كونها ذات أهمية اقتصادية وسياسية للغرب.

كما أنها تعتبر قوة اقتصادية صاعدة، إذ تحتفظ بثروات هائلة، وهي تمتلك احتياطيًا ضخمًا من الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز الطبيعي والفحم، والمواد المعدنية، والمعادن النادرة، فضلاً عن مساحات شاسعة من المراعي الجيدة، والأراضي الزراعية الخصبة، على سبيل المثال، فإن الأراضي المزروعة في كازاخستان كانت تشكل ٢٠٪ من مساحة الأراضي المزروعة في الاتحاد السوفياتي السابق، كما أنها كانت تمتلك ٦٠٪ من مصادر الاتحاد السوفياتي المعدنية، من حديد وفحم ومعادن متنوعة تستخدم في الطاقة النووية والصواريخ.

أما أوزبكستان فإنها تعد ثالث أكبر منتج في العالم للقطن، بينما تمتلك تركمانستان احتياطيًا ضخمًا من الغاز الطبيعي تحتل به المركز الرابع على مستوى العالم بعد روسيا والولايات المتحدة وإيران، غير أن الأهم هو إعلان اكتشاف كميات ضخمة من النفط لدى بحر قزوين، وأشارت التقديرات الأولية أن هذه الكميات تبلغ ١٥٠ مليار برميل من البترول، وربما مثلها من

الغاز، فيما إجمالي الاحتياطي المؤكد لبحر قزوين هو ٢,٣٪ من احتياطي العالم.

ومن هذا الموقع الجيواستراتيجي لدول آسيا الوسطى، تكمن أهميتها لدول مجلس التعاون الخليجي خاصة إذا ما أضفنا إليها تهديدات المنظمات الإرهابية التي تترعرع فيها فقد حقق كلٌ ما يسمى بالحركة الإسلامية في أوزباكستان (IMU) واتحاد الجهاد الإسلامي (IJU) نموًا من حيث الحجم والعدد، كما أن أيديولوجيتهما باتت أكثر تطرفًا بسبب ارتباطهما الوثيق بالقاعدة وطالبان وذلك حسبما تردد. وكلتا الجماعتين (الحركة الإسلامية في أوزبكستان واتحاد الجهاد الإسلامي) يشكّلان تهديدًا جسيمًا لأمن واستقرار قيرغيزستان وطاجيكستان.

والمتأمل في فلسفة سياسات دول مجلس التعاون الخليجي في آسيا الوسطى الراهنة، سيلاحظ أنها في أمس الحاجة إلى إعادة تطويرها لكي تترسخ أقدام الخليج في آسيا الوسطى كدينامية تستغل التاريخ والتناغم السيكولوجي بين الشعوب لتأسيس علاقات اقتصادية وسياسية مستدامة وآمنة، ومختلفة عن الرؤى التركية والإيرانية والأمريكية والروسية والصينية.

● التمايز الخليجي في علاقاته بآسيا الوسطى.

في خضم الصراع والتنافس الإقليمي والدولي على آسيا الوسطى، وبروز روسيا كفاعل يستفرد بالمشهد، ويعمل جاهدًا للحيلولة دون اختراق آسيا الوسطى، لعدة اعتبارات تاريخية وسياسية واجتماعية وثقافية وجغرافية، يحتم على دول الخليج أن تنأى بنفسها عن سياسة الصراع والتنافس الدولية والإقليمية في آسيا الوسطى، وأن تتبنى سياسة التعاون والشراكة الحقيقية مع الدول الخمس في آسيا الوسطى.

شريطة ربط منظومة المصالح المشتركة من جهة الخليج ثنائيًا أو جماعيًا بما يخدم أحداث نقلة اقتصادية ملموسة في آسيا الوسطى لها انعكاسات اجتماعية مباشرة، وفق مستوجبات التعامل مع الدول الخمس في آسيا الوسطى من منظور كتلة واحدة رغم أنها تشكل خمس دول مستقلة، وفعليًا هي كتلة واحدة تبلغ مساحتها حوالي أربعة ملايين ميل مربع وعدد سكانها ٥٠ مليون نسمة.

وقبل أن نتوقف عند الفلسفة السياسية الخليجية المقترحة، وحتمية تطويرها، نرى من الأهمية بمكان التعرف على فلسفة الدول الإقليمية في آسيا الوسطى، حتى يمكن أن نؤسس فلسفة خليجية متمايزة ومتميزة عنها، فلو أخذنا الفلسفة السياسية الإيرانية كنموذج يحكم العلاقات الإيرانية مع آسيا الوسطى، فسنجد أنها ترتكز على عاملين هما، العرق والمذهب ومن خلالهما تبني علاقاتها الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى، وهذا لن يصنع حالة الاستدامة لطهران في المنطقة، وستكون محط تجاذبات وتوترات دائمة، وهذا ما حدث فعلاً مع طاجيكستان.

حيث توترت العلاقات بين البلدين، ومنع الطاجيك تداول رسائل وكتب الخميني، كما تم إغلاق المركز الثقافي والتجاري الإيراني في مدينة خجند، وكان المركز يستخدم الجانب الثقافي عبر دعم الكتاب المحليين وطباعة كتبهم وتنظيم رحلات للشباب الطاجيك إلى إيران بهدف استمالتهم إلى جانبه وتجنيدهم لخدمة مصالحه في طاجيكستان، مما أصبح التوجس من إيران مرتفعًا في دول آسيا الوسطى.

أما الرياض، فجوهر فلسفتها قائمة على الحد من النفوذ الإيراني في آسيا الوسطى، ومؤشراتها ناجحة، بدليل التوترات بين طهران وطاجيكستان التي اعتبرها السفير السعودي في طاجيكستان بأنه "انتصار عظيم للمملكة وقيادتها الحكيمة" أما الإمارات فقد ركزت على كازاخستان وتركمانستان على اعتبار أنهما دولتان رئيسيتان، لكن منظور السيطرة على الموانئ على بحر قزوين، مع وجود أكثر من ٢٠٠ شركة إماراتية تعمل في كازاخستان، فهل الخليج بهذين النموذجين يختلف عن بقية الدول الإقليمية والعالمية التي تتصارع وتتنافس على آسيا الوسطى؟

ينبغي أن يكون الشغل الشاغل للخليج في آسيا الوسطى، التمايز والتميز عن بقية الأطراف الإقليمية والعالمية عبر تطوير فلسفتها السياسية سالفة الذكر، وتبنيها فلسفة التعاون والشراكة مع الدول الخمس بصور مختلفة على أن يأتي على جسر كسب ثقة روسيا بالذات، والدخول معها في منظومة منافع استراتيجية متبادلة، كأن تكون شريكًا في مشاريعها الاقتصادية الاستراتيجية في آسيا الوسطى.

وكذلك الشيء نفسه، يمكن أن يحدث مع دول آسيا الوسطى، كأن يتم الدخول مع الدول الخمس في مشاريع مشتركة على المستويين الثنائي والجماعي، وحبذا لو كان التعاون والشراكة من جهة الخليج جماعية، بفكر ومال ست دول خليجية استثمارًا لأموال صناديقها السيادية، وإذا كانت هذه الرؤية يستصعب تحقيقها الآن خليجيًا ولو من قبل دولتين أو ثلاث، لعوامل كثيرة، فإن تطبيقها على مستوى الدولة الواحدة، قد أصبح حتميًا لدواعي تحقيق المصالح واستدامتها وجعلها بمنأى عن تداعيات التنافس والصراع.

فلو بحثنا في اقتصاديات دول آسيا الوسطى الخمس، فسنجدها قائمة على مقومات مشتركة، كالنفط والغاز والمعادن وكذلك الزراعة التي تمثل أكثر من ٢٢٪ من إجمالي الناتج المحلي لكل دولة، واليورانيوم بكميات ضخمة والذهب حيث تعد أوزبكستان أكبر دولة في آسيا الوسطى من حيث السكان ٢٧ مليون نسمة ٢٠٠٦ أكبر احتياطي للذهب عالميًا، والثامن عالميًا من حيث

إنتاجه، وطاجكستان أصغر دولة في آسيا الوسطى، فهي تشتهر بالثروة المائية حيث تعد الثامنة عالميًا ... الخ.فالدخول معها في شراكات تعاونية متبادلة قائمة على صناعة نهضة هذه الدول من منظور فلسفة التعاون والشراكة، سيميز التواجد الخليجي عن غيره داخل هذه المنطقة، وستبعث برسالة إيجابية لشعوب هذه المنطقة التي أغلبها مسلمة، ومنها ستعزز الشعور بالروابط الثقافية والدينية التاريخية التي تجمع بين المنطقتين.

وهذا النهج لن يكون براغماتيًا خالصًا، ففي مضامينه، تقاطع السياسة مع المصالح، مما ستجد دول الخليج العربية نفسها تجني اثمان سياسية لصالحها بصورة تلقائية دون إثارة الشعوب أو أنظمتها كما تفعل الدول الأخرى، وستحيد طهران وأنقرة إلى حد كبير عن دول آسيا الوسطى، لأنها ستكسب هذه الدول " أنظمة وشعوبًا " بفلسفة التعاون والشراكة وربط المصالح، ونجدد حتمية هذه الفلسفة في ظل التململ الداخلي لدول آسيا الوسطى من سلطاتها العلمانية. فمن يكسب المكونات الاجتماعية في آسيا الوسطى؟ هنا تظهر لنا أهمية فلسفة التعاون والشراكة على أساس ربط المصالح والمنافع المتبادلة والحرص على انعكاساتها الاجتماعية أولا ومن ثم جنى الأثمان السياسية ثانيًا، وليس قلب هذه المعادلة، كما هو حاصل في أغلب التوجهات التي يكون هاجسها أولاً الأثمان السياسية وهي المحرك للمشاريع الاقتصادية، حتى لو كانت على حساب المصالح ذاتها، مما قد نسميه هنا مغامرة سياسية بالأموال والثروات، بينما تعطي رؤيتنا ضمانة المصالح لتحقيق المنافع حتى لو كان وراءها استهدافات سياسية.

وتستوجب هذه الفلسفة السياسية أن توظف دول الخليج جمعياتها الخيرية وصناديقها التنموية والاستثمارية لتدعيم فلسفتها الجديدة في كل دول آسيا الوسطى، في تنسيق مشترك، وعمل جماعي مستهدف وكذلك إدماج دول آسيا الوسطى في مأسسة المؤسسات الخليجية ومزيدًا من الإسلامية، وهنا نقترح عقد لقاء للمؤسسات الخيرية الخليجية عنوانه "دعم الأشقاء في آسيا الوسطى" لكسب القلوب من جهة وجعله مدخلا لبلورة الفلسفة الجديدة حتى تسهل إقامة شراكات استراتيجية في كل القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بها آسيا الوسطى.

فإمكانيات دول آسيا الوسطى تحتم فعلاً مثل تلكم الاستراتيجية، كما تحتمها الترسانة النووية لهذه الدول التي ورثتها من حقبة السوفيت، وينبغي أن تشكل للخليج أولوية لا تقل عن الأولوية الاقتصادية والجيواستراتيجية.

● الخليج والترسانة النووية لآسيا الوسطى.

يتعاظم يوميًا الطموح الخليجي بأهمية امتلاك القدرة النووية في ضوء الحاجة التنموية الخليجية المتزايدة وكذلك ما تفرضه التحديات الجيوسياسية الإقليمية على وجه الخصوص خاصة بعد إقامة برنامج نووي إيراني قادر على صناعة أسلحة نووية، وتبرز دول آسيا الوسطى الآن للخليج العربي كعامل متاح وممكن أن يساهم في تحقيق الحلم الخليجي، فقد ورثت ترسانة نووية كبيرة من الاتحاد السوفياتي.

وقد عانت كازاخستان وبشكل وحشي من التجارب النووية الطويلة، حيث تم إجراء ٤٥٩ انفجار نووي على حساب حياة وصحة ملايين السكان في كازاخستان، كما أنها تتمتع بإمكانيات نووية وبخبرات بشرية في الطاقة النووية والفضاء، هذا يعني أنه بإمكان الدول الخليجية الاستفادة من العلماء والقدرات والخبرات والتكنولوجيا النووية لآسيا الوسطى في إطار استراتيجية الشراكة والتعاون التي نقترحها لإدارة العلاقات بين الجانبين.

والاستفادة الخليجية ممكنة الآن، إذ لا يمكن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من الصمود خاصة بعد انسحاب واشنطن من معاهدة الحد من الصواريخ الموقعة عام ١٩٧٢م، والشروع في بناء شبكة الدفاع الصاروخية والتي توشك على الإطاحة بالتوازن الاستراتيجي الهش بين موسكو وواشنطن. هذا سيشجع بعض الدول للدخول في سباق التسلح النووي، ويفتح الطريق أمام انتشار أسلحة الدمار الشامل باعتبار الانسحاب الأمريكي هو مقدمة لانهيار المنظومة القانونية التي تحرم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

من هنا، ستجد الدول الخليجية نفسها تحت ضغط الحتمية النووية سواء للاستخدام المدني أو العسكري، لذلك، فالفرصة الزمنية مواتية لها لاستغلال الظروف والبيئات المواتية لها في آسيا الوسطى كخيار إضافي في إطار مساعيها العالمية المتعددة والمتنوعة. وفي إطار رؤيتنا لهذه الحتمية، يستوجب على الخليج كذلك، وضع يده على بعض مناجم ومصانع آسيا الوسطى التي تنتج آلاف الأطنان من اليورانيوم سنويًا، فهو مادة أساسية لصنع السلاح النووي، مثل ما فعلت إسرائيل التي أصبحت مالكة رسميًا لمجمع ضخم لمعالجة اليورانيوم يكفي لصنع ترسانة كاملة من الأسلحة النووية كل عام، كما استفادت من قاعدة بايكونور الفضائية الكازاخية في إطلاق أكثر من قمر صناعي.

وأخيرًا، نرى من الأهمية بمكان أن تولي دول مجلس التعاون الخليجي آسيا الوسطى تلكم الأهمية المستحقة للدواعي سالفة الذكر، وبصورة عاجلة حتى لا تفوت على نفسها الفرص المتاحة الآن، وتساهم في تشكيل آسيا الوسطى بمحددات سياسية واقتصادية وأمنية تؤثر على جيواستراتيجيتها العالمية ومصالحها الاقتصادية وأمنها القومي.

* كاتب وإعلامي ـ سلطنة عُمان

تحجيم الدور الإيراني والتركي في آسيا الوسطى من الضروريات

العلاقات السعودية مع دول آسيا الوسطى: شراكة واعدة وملء الفراغ الاستراتيجي

اليوم نقف بإجلال أمام تاريخ السياسة الخارجية للمملكة التي تتصف باتزان المواقف ووضوح الأهداف، الأمر الذي حقق مكانة مؤثرة للمملكة في العالمين العربي والإسلامي، إضافة إلى دورها السياسي والاقتصادي الكبيرين على المستوى الإقليمي والعالمي، فهي حليف مهم لكثير من دول العالم الكبرى، ولها علاقات متميزة على جميع المستويات العربية، والإقليمية، والدولية، ويتسنى لقارئ الأحداث رؤية المقارنات واستنتاج النجاحات من التحالفات في العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية منذ قيام الامبراطوريات وانهيارها في مختلف بقاع العالم. بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي قلعة الاشتراكية والشيوعية في العالم بقيت الإمبراطورية الصينية، وكذلك الإمبراطورية الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ورغم طي صفحة الاتحاد السوفيتي وانتهاء مرحلة تاريخية وبداية أخرى، ظهر الحراك الجغرافي والحدودي والشرعيات السياسية في دول آسيا الوسطى لرسم الحدود وتشكيل الوضعية الجغرافية التي تشكلت أجزاء منها في الفضاء الأوراسي، وما يجعل الأمر أكثر أهمية أن جمهوريات آسيا الوسطى تعتبر الجسر الجغرافي والاستراتيجي بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط.

مها محمد الشريف

فإذا أخذنا بعين الاعتبار مسار تلك التحولات التي أثرت على الأوضاع القانونية والسيادة على البعدين الجغرافي والعقائدي، أو الأخذ بالمعيارين في تحديد المنطقة، فإن آسيا الوسطى هي مجموعة الدول الخمسة المستقلة من الاتحاد السوفياتي سابقًا، والتي تسمى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وتضم كل من كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، طاجكستان، قرغيزستان.

لذلك حرصت من منطلق قراءة التاريخ على الفصل بين تداخل الأحزاب الشيوعية التي وقعت تحت ضغط تحولات عاصفة في ذلك الوقت، فقد كانت الفترة بأكملها متناقضة مع نفسها مما أدى إلى تصدعات الحزب الشيوعي السوفييتي في نهاية الأمر ثم انهياره، وانسحبت الجمهوريات الخمسة من الاتحاد السوفيتي الذي تفكك، وهي المطوقة حدوديًا من الشرق بالصين، و من الشمال بمستعمرها السابق روسيا، و من الجنوب أفغانستان و إيران، أما من الغرب فيأتي بحر قزوين، وتمتد منطقة جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية من بحر قزوين غربًا إلى جبال التالي شرقًا ومن مرتفعات الأورال وسيبيريا الغربية شمالاً إلى إيران وأفغانستان والصين جنوبًا، ويصل مجموع مساحتها نحو ٤ ملايين كم مربع.

بطبيعة الحال بدأت تطفو على السطح قضية الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره والتخلي عن السياسية أو التوجه الشيوعي الذي ساد هذه الجمهوريات إثر قيام الثورة البلشفية في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، وفي مطلع تسعينيات القرن العشرين اقتلعت الجذور السوفيتية بعد انسحاب الجمهوريات الإسلامية ونزوعها إلى الاستقلال ووضع الخطط المستقبلية على ضوء التحولات الكبيرة لتحقيق التطورات التاريخية فيما بعد، حيث تبنى بعض هذه الجمهوريات سياسات ليبرالية، صاحبتها توجهات اجتماعية مختلفة ومتعارضة عن الواقع السوفييتي السابق، بينما جمهوريات منها تمسكت بإرثها ولم تتغير سياساتها، لكن بصفة عامة اجتاحت هذه الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي أزمات مختلفة خاصة الاقتصادية، فشهدت على مدى السنوات الماضية عدة موجات من تخفيض قيمة العملة، مع وجود بيئة غير مؤهلة لجذب الاستثمارات، ومع ذلك

رفضت الإذعان للتحديات والتداعيات الناجمة عن الاستقلال ومضت في طريقها نحو مستقبل جديد.

في هذا المقام نستحضر التاريخ القريب للعلاقات السعودية مع جمهوريات آسيا الوسطى الخمسة، فقد كانت المملكة من ضمن الدول العربية الأوائل التي اعترفت بهذه الجمهوريات، في الإطار اللازم لتحديد مسؤولية العلاقات وأهداف السياسة الخارجية للمملكة ما جعلنا نعي مفهوم الفضاء المشترك بين المملكة العربية السعودية وآسيا الوسطى وبحر قزوين والتي تمثلت في الجمهوريات الإسلامية الخمس، والجدير بالذكر أن علاقات شعوب دول آسيا الوسطى مع العرب ممتدة منذ عدة قرون، انطلقت منذ صدر الإسلام وتدفق بعثات الحج، وهذا الإرث الثري ساهم في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية.

تركيبة شعوب الجمهوريات الخمس الإسلامية تجعلها موضع اهتمام المملكة وبما يتناسب مع التطلعات الاستراتيجية، خاصة أن هذه الدول تحتاج تنمية هائلة بعد سنوات تخلف اقتصادي كبير. ونتيجة لذلك أصبحت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وهذه الدول وإضافة إلى أنها تاريخية وثقافية متميزة مع هذه الدول، فكانت هناك حاجة ملحة لتنشيط التعاون الاقتصادي برؤية استراتيجية تحقق الأهداف باعتبارها من أهم الأسواق الواعدة التي توجت العلاقات بدرجات من الاهتمام وساهم هذا التعاون في تعزيز العلاقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية. وفي مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، تطورت علاقات هذه الدول مع الدول العربية عامة، ومع المملكة العربية السعودية خاصة، بعلاقات مميزة في العديد من أوجه هذه العلاقات.

وعلى صعيد العلاقات بين السعودية وهذه الدول، فقد تميزت بصلابتها في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله- حيث بعث برسائل مع وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل -رحمه الله- إلى رؤساء كل من أوزبكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأذربيجان، أثمرت عن توقيع بروتوكول تبادل علاقات ديبلوماسية كاملة بعد أن استقرت تلك في تلك المرحلة، وترتب على ذلك وجود صلات وثيقة للغاية في الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي وحققت تبادل المنافع المشتركة لخدمة المصالح الكبرى للطرفين، وإبرام اتفاقات تعاون ومساعدة تتيح تعزيز العلاقات العربية مع هذه الجمهوريات التي تتعرض لضغوط ومحاولة استقطاب من ايران وتركيا.

وكان أيضًا لجامعة الدول العربية موقفًا مهمًا، أعربت عنه في مجلسها الوزاري الذي أوصت بالاستمرار في تطوير العلاقات وتكثيف الصلات مع عدد من دول العالم والتركيز على الجمهوريات الخمسة، ثم ظهرت تدخلات غربية لتغيير هذه الدول وتحويلها إلى شرق جديد عطفًا على موقعها الجغرافي المميز، وثرواتها المعدنية والنفطية الكبيرة، فقد باتت تستقطب دول العالم الكبرى.

وكان نتيجة للدفع بهذه العلاقات، فقد خططت أوزبكستان في ٢٠١٧م، لفتح طريق دولي مع السعودية لدعم الاقتصاد وتسليط الضوء على الفرص الاقتصادية والاستثمارية المتوفرة، وواكب ذلك تطوير علاقات دائمة تتمثل في زيارات للمسؤولين على مدى سنوات وتوثيق سياسة تنظيم المؤتمرات وزيادة المبادلات التجارية، كما اتفق رئيس جمهورية أوزبكستان شوكت ميرزيوييف والبنك الإسلامي للتنمية على إنشاء مركز الإمام البخاري الدولي للبحوث العلمية.

وأسهمت هذه الاتفاقيات في بناء علاقات تجارية فاعلة بين البلدين، حيث دعا الرئيس الأوزبكي رجال الأعمال السعوديين إلى زيارة بلاده، للاطلاع عن كثب على حالة التطور الكبير، والوقوف على الفرص الاستثمارية المتاحة هناك، مؤكدًا أنها مهيأة بشكل كبير لاستقطاب الاستثمارات الخليجية بسبب الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده أوزبكستان.

في تلك الأثناء كان التواصل والتشارك في العلاقات قائم مع بقية الجمهوريات، التي أدركت أن التعاون المشترك بين السعودية وكازاخستان نموذجًا سياسيًا واقتصاديًا تصاعد وحقق نجاحًا ملموسًا ويجب الاقتداء له، وظهرت نجاحات التعاون في المجال الاقتصادي خاصة في مجال صناعات البتروكيميائيات والمعادن والطاقة المتجددة، التي جاءت ضمن أولويات واهتمام الشركات المتخصصة في المملكة للمشاركة وتلبية الحاجة لهذه العلاقات التي ستترك أثرًا نافعًا مستديمًا، ومن ضمن هذه الشركات سابك ومعادن، التي تظل شركات عملاقة وذات صلة بالتوجهات الاقتصادية في مشروعات كبيرة بين البلدين، لتكون هذه الشركات من أهم أدوات القوة الناعمة ذات الأهمية في هذا الجانب.

وقد كانت زيارة وزير الخارجية السعودي صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل إلى عشق أباد في ٢٢ فبراير ١٩٩٢م، الخطوة الأولى نحو إقامة علاقات ثنائية بين المملكة العربية السعودية وتركمانستان، وقد تم خلال الزيارة توقيع إعلان مشترك لإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

تركيبة شعوب الجمهوريات الخمس الإسلامية تجعلها موضع اهتمام المملكة وبما يتناسب مع التطلعات الاستراتيجية للجانبين

وكانت الخطوة التالية لتطبيق هذا الاتفاق هي افتتاح سفارة المملكة العربية السعودية في عشق أباد في مايو ١٩٩٧م، وكان أول تمثيل دبلوماسي عربي في تركمانستان، والتي تحتل موقعًا مرموقًا في نظام الطاقة العالمي بصفتها إحدى الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز. وهذه الدولة تنتهج سياسة واضحة في هذا الصدد حيث تستهدف تنويع الإمدادات بالمواد الكربوهيدراتية لضمان استقرار أمن الطاقة باعتبار ذلك من أهم مقومات استقرار أسواق الطاقة، وذلك بتوجيه من رئيسها لتطوير نظام فعال ومستدام للطاقة العالمية ومن هنا كان التعاون حاضرًا بين المملكة وهذه الجمهورية لضمان استقرار التنمية الاقتصادية.

إن كثير من الآليات التي تقود العلاقات الدولية إلى نجاح السياسة الخارجية هي في الغالب ظاهرة التنافس الدولي، المصحوب بالتكامل من أجل الإبقاء على جوهر العلاقة في التعاون المشترك بين الدول مع تنسيق الجهود التجارية والاقتصادية، وإقامة الفعاليات الثقافية، وهذا ما تنتهجه حكومة خادم الحرمين الملك سلمان في إطار تنويع الشراكات والصداقات بين مختلف دول العالم.

خصوصًا أن ثورة المعلومات وعولمة الاقتصاد آخذة في تحويل العالم إلى كونه قرية صغيرة مفتوحة الحدود والأجواء ولن تتوقف عند نقطة ما في المستقبل. بل تشير السياسات في عصر المعلومات إلى أن الأهمية النسبية للقوة الناعمة سوف تزداد، وأن إنتاج قوى ناعمة جديدة في عصر المعلومات يعني كيفية الدمج بين قوتنا الصلبة والناعمة معًا، وهذا ما تسعى إليه المملكة، ومدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة تبحث مشروعات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مع الجهات المختصة في كازخستان، فيما تبحث شركة معادن السعودية المشروعات التعدينية مع شركة كازاتومبروم، وشركات سعودية أخرى بقيادة "سابك" و"معادن" جاهزة للاستثمار في كازاخستان.

ومنذ استقلال الجمهوريات الإسلامية الخمس عن الاتحاد السوفيتي ظهر تنافس دولي كبير على تواجد مختلف الدول للتواجد هناك، و قال المدير العام للمعهد الدولي للاقتصاد والمالية في الصين: "إنه مع تطور البنية التحتية في آسيا الوسطى، ستنمو الاستثمارات أيضا، بسبب الاعتماد على قطاع الطاقة، وسوف تتحسن الآفاق"، في ضوء تلك الأهمية، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية نواحٍ كثيرة في المنطقة وما تحقق لها من مكاسب جيوبوليتيكية، عمل عليها صانع القرار السياسي الخارجي الأمريكي وفرض على الولايات المتحدة رسم سياسات إعادة وضع استراتيجياتها لحماية مصالحها الحيوية في آسيا الوسطى، بهدف الحيلولة دون فرض أية قوة منفردة مثل روسيا والصين و إيران من فرض نفوذها على هذه الجمهوريات خاصة أنها تقع بالقرب من هذا الفضاء الاستراتيجي الذي يشهد صراعات في آسيا بين القوى الإقليمية الصاعدة، والقوى الدولية التقليدية، وهنا ينبغي أن نلاحظ مساعي طهران في آسيا الوسطى التي تخطت مستواها التقليدي، فضلاً عن التنافس التقليدي القديم بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين على بسط هيمنة كل منها على منطقة آسيا الوسطى.

ومن زاوية أخرى، عانت هذه الدول خلال الحقبة السوفيتية من سيطرة موسكو ومن تأثير الاقتصاد الموجه، وانقسامات ونزاعات إقليمية عاشتها هذه الدول، وبعد انتهاء الهيمنة الشيوعية استطاعت هذه الدول تجاوز الخلافات القائمة بينها إلى حد ما، وجرى وضع الكثير من الإجراءات لإقرار سياسيات حكومية ناجحة إلى حد كبير وأخذت تتجه نحو استقلال قرارها السياسي والاقتصادي بشكل أكثر فعالية وجدية، ومن هنا جاءت أهمية الخطط الاقتصادية وجذب الاستثمارات الخارجية، وهذا ما فطنت إليه السياسة السعودية والتي تمخض عنها في العام ٢٠١٥م، انطلاق ورشة عمل بين المملكة وبين الجمهوريات الخمسة في الرياض بوجود ممثلين لدول بحر قزوين، وهي: أذربيجان، أوزبكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، وقد التقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، عددًا من زعماء ومسؤولي دول آسيا الوسطى، وعملت الدبلوماسية السعودية على تعميق العلاقات والتحالفات الهادفة إلى الاقتصاد والتنمية، إضافة إلى تحقيق مسؤولية مكافحة الإرهاب.

ملء الفراغ الذي حل بآسيا الوسطى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي و محاربة الإرهاب الذي يتمدد في تلك المنطقة

من جهة أخرى، إن مكافحة الإرهاب تتطلب المزيد من التعاون بين المملكة العربية السعودية وهذه الدول، حيث أن هذه الجمهوريات ليست بمنأى عن الضربات الإرهابية الموجعة، خاصة أن الإرهاب ضرب العالم بعصًا غليظة لازالت آثاره المبرحة موجودة على جسد الأمم، وما يشد الانتباه بصفة خاصة هو جذوره الضاربة في عمق منطقة الشرق الأوسط بعنف واستمر لأكثر من أربعين عامًا وترعاه إيران بكل ما تملك، سواء في الاعتداء على البعثات الدبلوماسية، وقصف المنشآت النفطية الخليجية والهجوم على السفن التجارية بطائرات مفخخة دون طيارين، فقد تأكد التورط الإيراني في شن العنف ضد البشرية، ونشر المليشيات المسلحة المتطرفة التي تعيث في الأرض فسادًا بالقتل والتفجر وانتهاك القوانين الدولية في العراق وسوريا واليمن ولبنان وفي أماكن أخرى، حيث تم تصنيفها من قبل الولايات المتحدة ضمن الدول الراعية للإرهاب عام ١٩٨٤م.

الحاجة ملحة لتنشيط التعاون الاقتصادي مع جمهوريات آسيا الوسطى

برؤية استراتيجية تحقق الأهداف المشتركة باعتبارها سوقًا واعدة

وتسعى إيران إلى التغلغل في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى مستغلة القرب الجغرافي والحدود المشتركة لتصدير الثورة ونشر المذهب الشيعي كما تفعل ذلك في دول إفريقيا جنوب الصحراء لتطويق الدول العربية والإسلامية، وتتسلل إيران إلى هذا الفضاء لكسب مناطق نفوذ جديدة بما يخدم أجندتها الفارسية التي تتدثر بالعباءة الشيعية، ومن ثم يجب على المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ملء الفراغ ومواجهة التمدد الإيراني في هذه الدول.

والأمر لا يتوقف عند الخطر الإيراني الفارسي، بل يقابله الخطر التركي الذي يسعى لنشر فكر جماعات الإسلام السياسي حيث يتزعم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان جماعة الإخوان المسلمين أو التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ويحاول أن يستخدم منظمة الدول الناطقة باللغة التركية في أسيا الوسطى وهذه المنظمة تضم أربع جمهوريات من الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى، إضافة إلى ما تقوم به في سوريا والعراق وليبيا.

وبناء على ما تقدم من الضروري أن يكون للدول العربية عامة والمملكة العربية السعودية خاصة استراتيجية للتعاون والشراكة مع جمهوريات آسيا الوسطى لتحقيق عدة أهداف من أهمها:

- ملء الفراغ الذي حل بمنطقة آسيا الوسطى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.
- محاربة الإرهاب الذي يتمدد في تلك المنطقة.
- محاصرة التمدد الإيراني في آسيا الوسطى.
- تحجيم الدور التركي الذي يجد من جمهوريات آسيا الوسطى خاصة الدول الناطقة باللغة التركية
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين المملكة وجمهوريات آسيا الوسطى التي تمتلك ثروات ضخمة من الزراعة والمياه والمعادن والمواد الغذائية.
- تحقيق التعاون لاستقرار أسواق النفط والغاز والمنتجات البتروكيماوية.

* كاتبة سعودية مهتمة بالشأن السياسي

العلاقات الخليجية مع دول آسيا الوسطى وآفاق تطورها

توجهات خليجية تقودها السعودية تجاه دول آسيا الوسطى لإيجاد علاقات استراتيجية

تعتبر آسيا الوسطى منطقة جغرافية تقع في قلب القارة الآسيوية، كانت محط اهتمام العرب المسلمين مع وجود روابط بين الثقافة العربية والإسلامية وثقافات دول آسيا الوسطى وأذربيجان التي عرفت في التاريخ الإسلامي ببلاد ما وراء النهرين، والتي كان لها تأثير كبير في الثقافة الإسلامية. وتحولت اليوم إلى منطقة تنافس بين القوى العظمى مثل روسيا والصين والولايات المتحدة الأميركية، والقوى الإقليمية مثل تركيا وإيران، وأصبحت دول آسيا الوسطى محط أنظار الكثير من الدول والقوى الدولية.

د. مفيد الزيدي

آسيا الوسطى والأهمية الجيوسياسية:

إلا أن العلاقات العربية والخليجية مع دول آسيا الوسطى الخمس، وهي (أوزبكستان/ تركمانستان/ طاجيكستان/ قرغيزستان/ كازاخستان) منذ استقلالها في عام ١٩٩١م، حتى الوقت الحاضر، لم تحظ بالأهمية المأمولة أو المناسبة في الوقت الذي كانت الكثير من الدول الآسيوية والغربية قد سارعت للدخول في علاقات بينية أو جماعية مع دول آسيا الوسطى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في مطلع تسعينيات القرن العشرين. حيث تعتبر منطقة آسيا الوسطى واحدة من المناطق الاستراتيجية في العالم، وبسبب الصعود الاقتصادي الناهض لدول آسيا الوسطى وتحولها من النظام الاشتراكي الماركسي إلى اقتصاد السوق الرأسمالي، وأصبحت تسير في طريق التنمية والحداثة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، ومطمع الفاعلين الأساسيين في السياسة والاقتصاد العالمي، وهذا لم يأت من فراغ حيث تتمتع منطقة آسيا الوسطى بأهمية جيوسياسية، وتعتبر آسيا الوسطى من المناطق التي تتداخل فيها المصالح الدولية، وتتقاطع فيها الاهتمامات الإقليمية والدولية نظرًا لامتلاكها الموارد الطبيعية وموارد الطاقة الوفيرة، فضلاً عن ما تتمتع به من موقع استراتيجي للاتصالات والمواصلات بما يخدم حركة الاقتصاد والتجارة والاستثمار، لاسيما حركة الشركاء الاستراتيجيين، روسيا والصين.

العلاقات الخليجية مع دول آسيا الوسطى:

على أساس ما تقدم تصبح الرؤية الاستراتيجية ضرورة واقعية لدى صانعي القرار في دول مجلس التعاون الخليجي في الاتجاه نحو دول آسيا الوسطى نظرًا لحجم المصالح والمنافع الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية التي يمكن أن تستفيد منها دول المجلس في الحاضر والمستقبل، في مجالات الطاقة والاتصالات والتجارة الخارجية والاستثمارات ومكافحة الإرهاب، وتحجيم خطر القوى المتطرفة العابرة للحدود لاسيما أنه في السنوات الأخيرة كانت منطقة آسيا الوسطى أرضًا خصبة لبروز القيادات والتنظيمات والأفراد من الإرهابيين الذين قاتلوا في الشرق الأوسط.

كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية والخليجية التي أولت اهتمامها بدول آسيا الوسطى في مطلع تسعينيات القرن العشرين، فقد اعترفت باستقلال جمهورية أوزبكستان في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر١٩٩١م، ووقّعت معها على مذكرة تفاهم لتبادل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ٢٠ شباط/ /فبراير ١٩٩٢م، وذلك أثناء زيارة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الراحل لأوزبكستان، وقام الرئيس الأوزبكي في نيسان/أبريل ١٩٩٢م، بزيارة المملكة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٢م، قامت أوزبكستان بافتتاح القنصلية العامة لها في جدة، ثم في أيار/مايو١٩٩٥م، تم افتتاح سفارة جمهورية أوزبكستان في العاصمة الرياض، وفي آذار/

تقارب دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى يخلق واقعًا أكثر توازنًا أمام دول إقليمية مثل إيران وتركيا

مارس١٩٩٧م، تم افتتاح سفارة المملكة العربية السعودية في العاصمة الأوزبكية طشقند، وقام وفد من وزارة المالية السعودية بزيارة أوزبكستان في آذار/مارس ٢٠٠٦م، وقام الوزير إبراهيم عبد العزيز العساف وزير المالية السعودي ـ وزير الخارجية حاليًا ـ ورئيس مجلس إدارة (الصندوق السعودي للتنمية) بزيارتين إلى جمهورية أوزبكستان في حزيران/يونيو٢٠٠٩م، وأيار/مايو٢٠١٣م، وخلال الزيارة الأولى تم التوقيع على اتفاقية قرض لتمويل (مشروع ترميم محطة ضخ المياه) في بخارى، وفي شباط/فبراير ٢٠١٣م، قام وفد غرفة التجارة والصناعة في جدة بزيارة أوزبكستان، وأقيم (منتدى الأعمال الأوزبكي-السعودي) في طشقند. وقد تأسست في عام١٩٩٧م، مجموعة من رجال الأعمال السعوديين من عشرة شركات دولية للاستثمارات في دول آسيا الوسطى وتعمل في أوزبكستان.

وفي أيار ٢٠١٤م، اختتمت أعمال الدورة الأولى (لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان) الذي استضافته المملكة العربية السعودية، وصدر عن المنتدى الذي شارك فيه وزراء الخارجية والمال والاقتصاد العرب، والأمين العام لجامعة الدول العربية السابق الدكتور نبيل العربي، ووزراء خارجية ومالية واقتصاد كل من (أذربيجان واوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان) (إعلان الرياض). وكان وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل قد أكّد في افتتاح المنتدى أن انعقاد هذه الدورة يعكس الرغبة المشتركة للبناء على مخزون العلاقات التاريخية والروابط الدينية والثقافية التي تجمع بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان ،وأصبحت المطالبات بتغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية الداخلية من الدول المتقدمة على اعتبار أنهم يمثلون القيم الإنسانية مما يسمح لهم بهذا التدخل، وهناك محاولات للتصدي للأزمات الدولية على أساس السعي للتسابق على التدخل في الشؤون الداخلية وما يؤدي إليه من تفكك في المجتمعات، وهو من أهم أسباب ظاهرة الإرهاب التي تعود بالضرر على الجميع، مما يتطلب تعاون الجميع للتصدي له والكف في ذات الوقت عن التدخل في شؤون الدول الداخلية. وأشار إلى توفر المقومات الاستثمارية والاقتصادية التي تعزز التعاون بين العرب ودول آسيا الوسطى، والدخول في مشاريع متكاملة وإرساء دعائم راسخة من التعاون المثمر تعود جذوره إلى التاريخ عندما كان (طريق الحرير) يمثل جسرًا للتواصل الثقافي والحضاري بين دول آسيا الوسطى والعالم العربي.

وشدّد على ضرورة تفعيل كل السبل المتاحة لإعادة الحيوية إلى العلاقات وبعث الحياة إلى قنوات الاتصال، وتنشيط آليات التعاون المنبثقة عن الروابط التاريخية المشتركة، والتأسيس لعلاقات مستقبلية زاهرة بين الطرفين من خلال خارطة طريق تتضمن إقامة المعارض والملتقيات الثقافية المشتركة، وتكثيف التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث، وإتاحة الفرصة للتعارف بين الطلبة والشباب، وتبادل الرؤى لإيقاظ حسهم المشترك بهذه العلاقات .وأعلن الأمير سعود الفيصل عن سعي المملكة العربية السعودية لإبرام اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمارات مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان، بينها اثنتان مع (جمهوريتيّ أوزبكستان وأذربيجان)، فيما يجري التباحث حول أربع اتفاقيات أخرى بجانب العمل على استكمال التفاوض لمجموعة من اتفاقيات تلافي الازدواج الضريبي.

وأشار وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية والثقافية السعودي السفير الدكتور يوسف بن طراد السعدون أن الاجتماع التنسيقي العربي-العربي، واجتماع كبار المسؤولين التحضيري للدورة الأولى (لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان) سعى إلى ترسيخ ثقافة الحوار مع الآخر، وبناء جسور من التعاون بين الدول المشاركة، وتعزيز ما يخدم مصالح الشعوب، ومشروع (إعلان الرياض) الذي صدر في ختام اجتماعات المنتدى، ووضع خارطة طريق للعلاقات بين العرب ودول مجلس التعاون الخليجي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان، مع وضع الأسس للتعاون المستقبلي بين الطرفين، وتطوير التبادل التجاري، وتعزيز التعاون الثقافي بين الدول المشاركة،إلى جانب توقيع اتفاقيات بين المملكة العربية السعودية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان فيما يخص (الازدواج الضريبي) مع وجود فرص استثمارية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى وأذربيجان في ميادين عدة، منها النقل والسياحة والقطاع الزراعي .وأن القطاع الخاص بين الجانبين يمكن أن يكون المحرك الرئيسي لتنشيط عملية التبادل التجاري والاستثماري في السنوات القادمة، وأن رجال الأعمال العرب والآسيويين عقدوا اجتماعات مشتركة لبحث فرص للتعاون والاستثمار لتنشيط التعاون الاقتصادي .وأكّد (اعلان الرياض) على أهمية توسيع نطاق التبادل

التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة في المنتدى وتشجيع الاستثمارات المتبادلة وخلق المناخ المناسب لجذب رجال الأعمال والمستثمرين من الجانبين وإبرام اتفاقيات ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار وتفادي الازدواج الضريبي .ودعا الى تعزيز وتوثيق التعاون في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة والطاقة النووية للاستخدامات السلمية والتجارة ووسائل الاتصالات الجديدة والبيئة والتنمية المستدامة والزراعة وبناء القدرات والتدريب والسياحة والإحصاءات وقواعد البيانات وحقوق الملكية الفكرية والصناعة والبحث العلمي، وفتح آفاق لتمويل المشاريع الاقتصادية والاستثمارية المشتركة،وتعزيز العمل على تطوير قطاعات النقل البري والبحري والجوي والسكك الحديدية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان .

وقدّم ترحيب من المشاركين في المنتدى بدعوة المملكة العربية السعودية لدول آسيا الوسطى وأذربيجان للمشاركة بجانب الدول العربية في (منتدى الطاقات المتجددة) الذي كان مقرر عقده في المغرب عام ٢٠١٥م، ودعا المشاركين إلى بحث إمكانية تحرير التجارة بين دولهم بهدف توسيع العلاقات الاقتصادية وتنسيق المواقف في المحافل الاقتصادية والتجارية والتعاون مع الأطراف الدولية الأخرى بهدف الإسهام في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي، وتبني أنشطة متعددة تعكس دور دول آسيا الوسطى في الثقافة العربية والإسلامية، والتعاون لتطوير البرامج في مجالات الثقافة والترجمة والمؤسسات التعليمية، وتشجيع مزيد من الحوار والتفاهم بين الشعوب واحترام خصوصيتها الدينية والثقافية، والمشاركة في المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان وتعزيز التسامح.

في حين تبقى (جمهورية أذربيجان) أهم حليف استراتيجي للمملكة ودول مجلس التعاون الخليجي مع دول آسيا الوسطى؛ وهي تعتبر اليوم من أبرز الدول كقبلة للسائحين العرب والخليجيين ولاسيما السعوديين الذين يتمتعون بقدرة شرائية عالية، وهو ما يعتبر مصدر كبير للاقتصاد والسياحة، وكانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال جمهورية أذربيجان عام ١٩٩١م، كما ساعدتها المملكة على بناء وترميم أكثر من ٢٢٠ مسجدًا في أذربيجان، وأفتتح مركز ثقافي سعودي في العاصمة باكو، وقام رئيس جمهورية أذربيجان إلهام علييف بالزيارة الأولى للمملكة عام ٢٠١٥م، والثانية عام ٢٠١٧م، مع زيارة مسئولين سعوديين إلى أذربيجان للمشاركة في (منتدى باكو العالمي) عام ٢٠١٧م، على هامش منتدى دافوس الاقتصادي، التقى إلهام علييف وزير الطاقة السعودي، وتم التباحث بشأن إمكانية التعاون في مجال الطاقة والنفط والغاز الطبيعي. وانطلقت في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩م، أعمال الدورة الخامسة (للجنة السعودية الأذربيجانية المشتركة) في العاصمة باكو، ترأّسها من الجانب السعودي محافظ (الهيأة العامة للاستثمار) المهندس إبراهيم العمر، ومن الطرف الأذربيجاني وزير المالية سمير شير شوف بمشاركة عدد من ممثلي القطاعين الحكومي والخاص في البلدين، وأوضح إبراهيم العمر أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية أذربيجان تتسم بالتميز على مختلف المجالات، وأن المملكة من أوائل الدول التي حرصت على تعزيز أواصر العلاقات مع جمهورية أذربيجان، والعلاقات بين البلدين تكتسب أهميةً كبيرةً في ظل العديد من المشتركات الاقتصادية والثقافية والحضارية، وأن العلاقات بين البلدين تمثل جسورًا مهمة للتبادل الثقافي والتقارب الفكري، لاسيما الروابط الإسلامية التي جمعت العرب مع دول آسيا الوسطى.وأشار إلى أنه على الرغم من التوافق بين المملكة وأذربيجان في أهدافهما التنموية والإرادة السياسية لتطوير مجالات التعاون والتكامل بينهما. إلا أن العلاقات التجارية والاستثمارية مازالت تملك فرص تطور في مختلف المجالات في المستقبل. وأن عدد الشركات السعودية المستثمرة في أذربيجان مرشحة للزيادة، وأن البلدين يسيران في خطوات مهمة نحو تحقيق مزيد من النمو والتنوع الاقتصادي، وإقامة شراكات وتحالفات استثمارية مع دول العالم.

الحوار الاستراتيجي الخليجي مع دول آسيا الوسطى ضرورة لإزالة الصعوبات أمام تطور العلاقات الثنائية

وتعتبر (جمهورية قيرغيزستان) الدولة الأفقر اقتصاديًا بين دول آسيا الوسطى، لأنها لا تملك احتياطيات نفطية أو من الغاز الطبيعي، كما تعاني عجزًا يتزايد في ميزانيتها، وتوافقت مصالحها مع المملكة العربية السعودية لأنها تعتمد على الاستثمارات والقروض السعودية، وستعمل الرياض على تحويلها إلى شريك استراتيجي لها في المنطقة لمساعدتها في تأدية مهمتها الجيوسياسية المتمثلة في عزل إيران. وتطورت علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي منذ استقلالها، ويجري تنفيذ مشاريع الاستثمار في المجال الاقتصادي، وفي سياق المنطقة الجمركية المشتركة لدول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي شرعت قيرغيزستان في زيادة إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة وتزيد تدريجيًا هذا الاتجاه، والتي تستفيد

حجم التطور العلمي والتكنولوجي لدول آسيا الوسطى يفرض ضرورة تكثيف التعاون معها في الجامعات ومراكز الأبحاث

منها في المستقبل دول المجلس.وفي المقابل تهتم النخبة الخليجية بتطوير التعاون مع قيرغيزستان، نظرًا للمكانة الاستراتيجية لها ضمن (الاتحاد الاقتصادي الأوراسي).

أما (جمهورية أوزبكستان) منذ سنوات الاستقلال أعلنت التعاون مع الدول العربية كأحد أولويات السياسة الخارجية، وفتحت سفارات للمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وسلطنة وعمان، وقطر في العاصمة طشقند، فضلاً عن أن صانع القرار السعودي يسعى إلى تطوير علاقاته مع أوزبكستان في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وتوقيع الطرفان اتفاقيات جديدة في مجال التجارة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والحماية المتبادلة للاستثمارات.

أما (جمهورية كازاخستان) لديها مع دول مجلس التعاون الخليجي بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وفي تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٦م، أدى الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزاربابييف، زيارة رسمية إلى الرياض، حيث أتفق مع الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود على التعاون الوثيق بين البلدين في مجال إنتاج وتصدير النفط، وإقامة المملكة استثمارات كبيرة في مجال التعدين وتصنيع النفط والغاز.

وعلى المستوى الثنائي، فإن حجم العلاقات بين دولة الكويت ودول آسيا الوسطى يأتي متواضعًا، فقد قدّم (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية) لجمهوريات آسيا الوسطي الخمس خلال الفترة ما بين ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٦م، قروضًا يصل مجموعها إلى ١٨ مليون دولار أمريكي.وهو يأتي ضمن الاحصائيات التجارية والاقتصادية المتواضعة للعلاقات بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى.

الاستنتاجات وآفاق المستقبل:

يمكن لنا ان نخرج باستنتاجات وتوصيات نحو المستقبل تخدم المهتمين الخليجيين بواقع دول آسيا الوسطى، وهي ما يأتي:

١- يبدو بوضوح هناك توجهات خليجية تقودها بشكل خاص المملكة العربية السعودية تجاه دول آسيا الوسطى التي تمثل عمقًا استراتيجيًا واقتصاديًا للعالم العربي، وأن أوزبكستان وكازاخستان بلدان لهما ثقلهما الاقتصادي والاستراتيجي والاستثماري والتجاري والسياحي ولديهما الرغبة الكبيرة في التقارب والتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي كافةً.

٢- وتشير معادلات القوى السياسية إلى أن التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى، يخلق واقعًا أكثر توازنًا أمام دول إقليمية مثل إيران وتركيا، فضلاً عن التعاون الإقليمي والدولي معها في مكافحة آفة الإرهاب والتطرف العابر للحدود.

٣- لابد من إجراء (حوار استراتيجي) خليجي مع دول آسيا الوسطى لإيجاد خارطة طريق استراتيجية لإزالة التحديات والصعوبات أمام تطور العلاقات بين الجانبين في المجلات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والعلمية والأمنية.

٤- ضرورة استحداث مراكز أبحاث تختص بدول آسيا الوسطى يتم تشييدها في العواصم الخليجية أو في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بغية جذب المتخصصين العرب بهذه المنطقة، وإعداد البحوث والدراسات العلمية والميدانية عن هذه الدول الخمس مع أذربيجان لكي نفهم آليات التعامل والتعاون مع هذه المجتمعات وصنّاع القرار فيها، لأن ذلك سيعطي لصناع القرار في دول الخليج العربي المعلومات للتحرك على المستويات كافة.

٥- دعم حركة السياحة والتجارة والثقافة بين دول آسيا الوسطى التي كانت أماكن إسلامية زاهرة وعمرانية وثقافية لابد من تنشيط السياحة العربية والخليجية معها، وبالعكس إزالة التحديات والحواجز عن الحركة السياحية والثقافية الآسيوية نحو العواصم الخليجية، لأنه من صميم تطور العلاقات البينية بين الدول هي تلك المجتمعية وليس الفوقية الهرمية فحسب.

٦- حجم التطور العلمي والتكنولوجي لدول آسيا الوسطى في السنوات الأخيرة يجعل من الضرورة تكثيف التعاون العربي والخليجي معها في الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات العلمية والفضائية والإعلامية وغيرها.

* أستاذ تاريخ العلاقات الدولية - جامعة بغداد

الاقتصاد والتعليم أهم ركائز الاستراتيجية الخليجية للتعاون مع آسيا الوسطى

الحوار الاستراتيجي الخليجي مع دول آسيا الوسطى ضرورة لإزالة الصعوبات

تحظى الجمهوريات الإسلامية الجديدة بآسيا الوسطى بإمكانات اقتصادية متنوعة، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الهام، ومن ثم فقد أصبحت محور اهتمام القوى الدولية كالولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي، وحظيت باهتمام من القوى الإقليمية كتركيا وإيران بل وإسرائيل. وتستهدف هذه المقالة استشراف مستقبل العلاقة بين دول الخليج العربية مع الجمهوريات الإسلامية، في ضوء الروابط الثقافية القائمة، والمصالح المشتركة، وفرص التعاون بينها وبين دول مجلس التعاون. وتضم منطقة آسيا الوسطى خمس دول أساسية هي: أوزبكستان، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، وتركمانستان، أما منطقة القوقاز، فهي إقليم جبلي يقع بين البحر الأسود في الغرب، وبحر قزوين في الشرق، وتتقاسم الإقليم أربع دول هي: روسيا، وجورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وتعتبر أذربيجان الدولة الإسلامية الوحيدة بالمنطقة، حيث يمثل المسلمون أغلبية واضحة بها (٩٣,٤٪) من عدد السكان.

د. محمد البنا

وتعتبر الجمهوريات الست من أوائل المناطق التي دخلها الإسلام، وذلك في القرن الأول الهجري/السابع الميلادي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكانت أذربيجان هي أولى هذه الجمهوريات، وبنهاية القرن الأول الهجري تم توطيد أركان الإسلام في المنطقة التي كانت تعرف آنذاك بتركستان الغربية (آسيا الوسطى).

وقد خضعت المنطقة للسيطرة الروسية الكاملة منذ الستينيات من القرن التاسع عشر، وتم تقسيمها إلى خمس جمهوريات اتحادية في إطار الاتحاد السوفيتي خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، إلى جانب أذربيجان، وعقب تفكك الاتحاد السوفيتي استقلت الجمهوريات الست تباعًا عام ١٩٩١م، وانضمت في نفس العام إلى كومنولث الدول المستقلة.

وتعتبر جمهوريات آسيا الوسطى، أو بلاد ما وراء النهر، كما أسماها المسلمون الأوائل، منطقة مغلقة تقع في قلب قارة آسيا تحولت إلى منطقة تجاذب دولي أطرافه قوى كبرى مثل روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية الصاعدة كتركيا وإيران.

ومنذ الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي تحاول تلك الدول جاهدة التأقلم مع النظام العالمي القائم، خاصة وأنها تقع في منطقة شديدة التعقيد، تنطوي على الكثير من الفرص والمزايا كما تحمل الكثير من المخاوف والتهديدات.

أهمية الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى

تستمد أية منطقة مكانتها عادة من موقعها الجغرافي، وحجم مواردها وأهمية هذه الموارد في الاقتصاد الدولي، ومن الامتيازات الكامنة فيها، والتحديات والمخاطر التي تفرضها، فضلاً عن بعض الاعتبارات الثقافية والحضارية، وهي عناصر توفرت جميعها في دول آسيا الوسطى.

وتقع المنطقة في قلب آسيا وبالقرب من روسيا والصين وإيران وتركيا وشبه القارة الهندية، تقدر مساحتها بحوالي ٤ ملايين كيلومترمربع، مما يجعل منها أكبر من حيث المساحة من دول أوروبا، تقطنها شعوب متنوعة الأعراق متباينة اللغات، مما يضفي على المنطقة مكانة استراتيجية هامة.

لكن الأهم من كل ذلك أن دول المنطقة تتمتع بموارد طبيعية كبيرة خاصة في مجال الطاقة، حيث تقع معظم دولها على

كازاخستان تمتلك ربع احتياطي العالم من اليورانيوم وتركمانستان رابع احتياطي للغاز وأوزبكستان ثالث منتج للقطن ورابع احتياطي الذهب

بحر قزوين الغني بالنفط والغاز، فيشكل حجم الغاز الطبيعي فيها نحو ٣٤٪ من الاحتياطي العالمي، كما أن احتياطاتها من النفط تشكل نحو ٢٧٪ من الاحتياطي العالمي، فضلاً عما تمتلكه من ثروات طبيعية أخرى من المياه العذبة والجوفية، واحتياطات المعادن والفحم، وما تنتجه من حاصلات زراعية على رأسها القطن.

ولا تقتصر موارد هذه الدول على الموارد الطبيعية، حيث تمتلك قاعدة صناعية ثقيلة بحسب نهج الإتحاد السوفيتي سابقًا، فضلاً عن الثروة البشرية من العلماء والمهنيين والعمالة الماهرة في مجالات عديدة.

والحقيقة أن مكانة آسيا الوسطى ليست طارئة، ولم تفرضها ظروف ما بعد نهاية الحرب الباردة، فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد، اكتسبت هذه المنطقة أهميتها الاستراتيجية من خلال ما كان يعرف بطريق الحرير الممتد من الصين إلى البحر المتوسط، الذي تحول اليوم إلى ممر مهم لخطوط نقل البترول وأنابيب الغاز.

وهناك عدة اعتبارات تجعل من آسيا الوسطى ذات مكانة استراتيجية، أولها، أنها تعد قلب آسيا والقريبة من مجموعة من الكتل الجغرافية والتكتلات السياسية، وعلى المستوى الآسيوي تقع المنطقة على تماس مباشر مع روسيا والصين وإيران وتركيا وتطل على شبه القارة الهندية، وفي الوقت نفسه تشكل منطقة عازلة تحد من الاحتكاك المباشر بين هذه القوى الآسيوية الإقليمية.

ثاني الاعتبارات هو إطلال معظم منطقة آسيا الوسطى على بحر قزوين الغني بالنفط والغاز، إذ تتعدى احتياطاته أكثر من ١٥٠ مليار برميل من النفط، وتقدر احتياطاته من الغاز الطبيعي بأكثر من ٧٥ ألف مليار متر مكعب.

وحسب وزارة الطاقة الأمريكية، فإن المنطقة، وبحر قزوين تحتويان على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد منطقة

الخليج العربي والشرق الأوسط، وتشير أغلب الدراسات إلى أن نسبة الاحتياطيات النفطية للمنطقة تشكل حوالي ١٥٪ من إجمالي الاحتياطيات العالمية، وبالنسبة للغاز الطبيعي، فإن المنطقة تحتوي احتياطي يعتبر الأول على مستوى العالم بنسبة تصل إلى ٥٠٪ من إجمالي احتياطي الغاز العالمي.

وتقع دولتان من دول آسيا الوسطى، وهما: كازاخستان وتركمانستان، إلى جانب أذربيجان القوقازية على بحر قزوين، وتمتلك الدول الثلاث أكثر من ثلثي شواطئه، ومن المعروف أن منطقة بحر قزوين تمثل ثاني أكبر احتياطي في العالم من النفط والغاز الطبيعي بعد منطقة الشرق الأوسط رغم تفاوت تقديرات هذا الاحتياطي (٢٠٠ مليار برميل وفق تقديرات أولية مطلع التسعينيات، إلى ٣٣ مليار برميل، وفق تقديرات عام ٢٠٠٣).

وتتمتع بمخزون هائل من النفط والغاز والفحم واليورانيوم والذهب والفضة وباقي المعادن الاستراتيجية، إذ أن كازاخستان تمتلك ربع احتياطي العالم من اليورانيوم، وتمتلك تركمنستان رابع احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، وتعد أوزبكستان ثالث أكبر منتج للقطن في العالم، وتمتلك رابع أكبر احتياطي عالمي من الذهب، وعاشر احتياطي عالمي من النحاس، إضافة للكميات الضخمة من النفط والغاز في بحر قزوين.

ثالثًا، المساحة الكبيرة التي تتربع عليها منطقة آسيا الوسطى، حوالي ٤ ملايين كيلومتر مربع، أكبر من مساحة دول أوروبا، تسكنها شعوب ولغات وأعراق متنوعة.

وأخيرًا تحظى منطقة آسيا الوسطى بأهمية جيواستراتيجية كبيرة، **وتكمن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في المحاور التالية:**

- أنها تقع في موقع متوسط بين روسيا وتركيا والصين وإيران وبحر قزوين، مما يجعل منها محل تأثير على هذه المناطق الحساسة.
- تعد المنطقة ممرًا هامًا لخطوط الطاقة القادمة من آسيا الوسطى وبحر قزوين، والواصلة للبحر المتوسط.
- تعتبر سوقًا تجاريًا مهمًا، حيث أنها نالت استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات، ما جعلها سوقًا متعطشة للاستثمارات وأسواقًا مفتوحة للمنتجات.
- تسعى دول المنطقة لإعادة بناء جيوشها، ما جعلها سوقًا مفتوحة لاستيراد السلاح والخبرات العسكرية والأمنية، خاصة بعد الحرب على.

التنافس الدولي في المنطقة

يختصر مخزون الطاقة بالمنطقة الصراع الدائر في منطقة آسيا الوسطى حيث يدور معظمه حول النفط والغاز بين الأطراف الهامة في العالم، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الدول المستقلة وحدوث فراغ استراتيجي وسط آسيا، وقعت المنطقة في حلبة التجاذب الإقليمي والتنافس الدولي.

وبسبب هذه الأهمية، كانت المنطقة محل تنافس ونزاع بين أكبر جارتين وهما روسيا وتركيا، فضلاً عن التعامل مع دول المنطقة كسوق لنشاط قطاع الأعمال الروسي، وسعي الروس لضمان عدم قيام تلك الدول بتوسيع تحالفاتها العسكرية السياسية مع الغرب، وهو ما يتطلب منها تكثيف تواجدها في المنطقة خاصة مع التنافس بينها وبين الولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة، وكانت الصين معنية بصورة مباشرة بالصراع الدائر على حدودها الغربية، خاصة وأنها متاخمة لكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان ثم روسيا.

توجهات السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى

تأتي آسيا الوسطى على رأس المجالات الجيوسياسية المهمة للولايات المتحدة، وإحدى مناطق الضغط المهمة في حالة الصراع مع الصين، من خلال منع الصين من التمدد في آسيا الوسطى للاستفادة من موارد الطاقة من النفط والغاز اللذين تحتاجهما الصين كثيرًا.

علاوة على ذلك تسعى الولايات المتحدة إلى عزل روسيا التي تشكل المصدر الثاني للقلق الاستراتيجي الأمريكي على مستقبل مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم، ومن ثم تسعى إلى عزل روسيا ومنعها من العودة إلى مناطق نفوذها السابق في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى.

ومن هنا سعت الولايات المتحدة إلى إقامة تحالفات وعلاقات سياسية مع دول الجوار الروسي خاصة في القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية وتوسيع المظلة الأمنية لحلف الناتو إلى حدود روسيا الجنوبية والغربية، بضم دول النفوذ السوفيتي إلى عضوية المنطقة وأخيرًا عسكرة المنطقة وتحييد ورقة الطاقة بمنع روسيا من التحكم في خطوط نقل النفط وعبر الممرات السوفيتية السابقة.

أنشأت إسرائيل غرفة للتجارة والصناعة خاصة بدول آسيا الوسطى وبنك معلومات اقتصادية ودليلاً لمجالات الاستثمار الإسرائيلي

وقد استجابت دول المنطقة على نحو إيجابي للمطالب الأمريكية ليس فقط لتأكيد الانقطاع عن الماضي السوفيتي، والتخلص من أي هيمنة روسية على شؤونها، ولكن لآمالها وتوقعاتها في أن تقدم الولايات المتحدة المساعدة المالية والاقتصادية التي كانت تحتاجها هذه الدول.

وتمثل المنطقة أهمية استراتيجية واضحة للولايات المتحدة التي ترى في السيطرة المبكرة على المنطقة تأمينًا لحاجاتها المستقبلية من الطاقة في المستقبل، ودعمًا لاستقلالها واستقلال حلفائها الأوروبيين في مواجهة روسيا التي تزداد هيمنتها على سوق الطاقة العالمي.

توجهات السياسة الصينية في آسيا الوسطى

مثلت المخاوف الأمنية والاقتصادية المشتركة بين موسكو وبكين دافعًا لتحالف مشترك بين روسيا والصين، حيث تستغل بكين نفوذ روسيا للتحرك نحو آسيا الوسطى، في حين كانت موسكو تبحث عن حليف قوي في آسيا الوسطى لوقف الزحف الأوروبي ـ الأمريكي نحو مناطق نفوذها التقليدية.

وكان وراء التحرك الصيني مجموعة من الدوافع ذات الصلة بالاقتصاد والأمن والسياسة، حيث تشهد الصين نموًا اقتصاديًا كبيرًا، جعلها في حاجة متزايدة للطاقة، وكان على بكين البحث عن البدائل الرخيصة والأكثر أمنًا، لتلبي تلك الاحتياجات، من هنا ظهرت آسيا الوسطى كمصدر مهم وقريب للطاقة.

توجهات السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى

تتعدد المزايا الاقتصادية التي يوفرها الجوار الإيراني للجمهوريات الناشئة في آسيا الوسطى، فإيران تمثل الطريق الأسرع والأكثر أمنًا والأقل تكلفة نحو الأسواق الدولية لاقتصاديات آسيا الوسطى، التي تعتمد على صادرات الطاقة والمواد الأولية والخدمات الصناعية، كما توفر لها مصدرًا أساسيًا للخبرة في مجال الصناعات النفطية. كما يمنحها هذا الجوار موقعًا ممتازًا وإمكانيات جديدة لتصبح دولة عبور طريق الحرير الجديد، وفقًا لذلك قامت طهران بصياغة استراتيجية تستند إلى الدبلوماسية متعددة الأطراف، وسعت لتقوية الروابط الثنائية مع الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى.

لكن الاستراتيجية الإيرانية تواجهها جملة من العقبات التي تحول دون قيامها بدور استراتيجي محوري في المنطقة، خاصة الطبيعة الأيديولوجية للنظام السياسي الإيراني القائم على تصدير النموذج الإيراني في الحكم، الأمر الذي أدى إلى شعور جمهوريات آسيا الوسطى بالقلق، إضافة إلى ضعف الوسائل والإمكانيات المالية والاقتصادية الإيرانية. ومع ذلك تدرك إيران أهمية التنمية في حفظ الاستقرار على حدودها الشمالية، ولذلك تعمل بثبات على إقامة روابط اقتصادية متينة، أهمها: ربط شبكات السكك الحديدية لجمهوريات آسيا الوسطى بمدينة مشهد في إيران، وهو المشروع الذي سيفك عزلة تلك الجمهوريات، ويوفر لها مخرجًا بريًا مباشرًا إلى مياه الخليج العربي، ويساعد في كسر عزلة طهران دوليًا، ويجعلها حلقة مركزية في المحاور الاقتصادية التي تقام بالمنطقة.

توجهات السياسة الإسرائيلية في آسيا الوسطى

تعمل إسرائيل جاهدة من أجل توطيد علاقاتها بدول آسيا الوسطى، وذلك تحت ذرائع متعددة، بعضها اقتصادي والآخر سياسي، والكثير منها أمني، بحجة مواجهة الإرهاب المتصاعد. لكن أخطر ما في الاستراتيجية الإسرائيلية هو ما تسعى إليه من إقامة حواجز أمام وصول النفوذ العربي والإسلامي إلى تلك المنطقة، وتقوم سياسة إسرائيل في النفاذ لدول آسيا الوسطى على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية، علاوة على استغلال المهاجرين اليهود من بعض تلك الجمهوريات في بناء جسور من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنشأت الحكومة الإسرائيلية غرفة للتجارة والصناعة خاصة بالعلاقات مع دول آسيا الوسطى، وأنشأت بنك المعلومات الاقتصادية ودليلاً للمجالات التي يستطيع الإسرائيليون الاستثمار فيها، وكلها مداخل غير تقليدية وجاذبة.

توجهات السياسة الروسية في آسيا الوسطى

تعمل روسيا على صعيد المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، على زيادة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والنقل والمياه مع دول آسيا الوسطى خاصة في إطار مبادرات التكامل والتعاون الإقليميين في منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي. وتهتم روسيا أساسًا بحماية مصالحها وعلى رأسها مصير الروس في تلك الدول واستقرار الأمن في تلك المنطقة وتحميها من هيمنة الدول المجاورة. بينما يرى البعض أن روسيا تحاول إعادة صياغة سياسات الهيمنة القيصرية والشيوعية بشكل روسي عصري جديد، وأن روسيا لم تتخل عن معتقد القوة الكبرى. في عام ١٩٩٢م، وبعد انضمام دول المنطقة لمنظمة "الأيكو"، شكلت روسيا اتحادًا اقتصاديًا يسمى أسلاف بهدف ربط الدول الخمس المستقلة بها اقتصاديًا بعد فشلها في دخول منظمة الأيكو كعضو مراقب، وقد اعتبر أن

قيام الاتحاد الاقتصادي أسلاف مؤشرًا لإزالة التهديدات التي صاحبت تنمية منظمة الأيكو.

توجهات السياسة الهندية في آسيا الوسطى

تحظى منطقة آسيا الوسطى بأهمية استراتيجية بالنسبة للهند، وقد كان استقلال جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والتوسع المفاجئ لباكستان في هذه الجمهوريات، مع الأخذ في الاعتبار الأسلحة الذرية التي تمتلكها قازاقستان، سببًا في سعي الهند لإقامة علاقات قوية مع هذه الجمهوريات، ويرجع النفوذ الكبير للهند حاليًا في آسيا الوسطى إلى هذه العلاقات التي أقرتها مع تلك الجمهوريات.

استراتيجية مقترحة للتعاون الخليجي مع جمهوريات آسيا الوسطى

يتضح مما سبق أن إقامة علاقات تعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى محل تنافس، وأحيانًا كان محل صراع بين أطراف كثيرة، مع اختلاف الأغراض وسبل التعاون وتحقيق الغايات، وبالتالي فإن تطوير التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع جمهوريات أسيا الوسطى، لا تزال محفوفة بالمخاطر، في إطار التنافس الدولي على السيطرة على تلك المنطقة، من جانب الأطراف الإقليمية والعالمية.

ومع ذلك تظل هناك مجالات واسعة لزيادة التعاون الاقتصادي والثقافي بين دول مجلس التعاون وجمهوريات آسيا الوسطى، مبنية على أساس من المصالح المشتركة، خاصة إذا أمكن ربطها بحاجة شعوب هذه المناطق للاستقرار والتنمية والتقدم ورفع مستوى المعيشة، ثم اختيار أهم المداخل في ضوء ما يحدث من تطورات في الاقتصاد العالمي، خاصة التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وما يتطلبه من الاهتمام برأس المال البشري، أو ما يعرف بالاستثمار غير الملموس.

وبالتالي يمكن أن تؤسس استراتيجية التعاون الخليجي مع دول الجمهوريات الإسلامية –سواء بشكل جماعي عبر مجلس التعاون أو فردي لكل دولة- على حاجة تلك الاقتصادات للتحول نحو الاقتصاد الرقمي، ومن ثم حاجتها لتطوير التعليم العالي والمراكز البحثية ودعم متطلبات البحث العلمي والابتكارات، والتقنيات المتقدمة، بما يتواكب مع متطلبات التحول نحو الاقتصاد الرقمي. فمن خلال الاستثمارات غير الملموسة، في التعليم ـ والتدريب والبحث والتطوير، وتقنية الاتصالات والمعلومات، يمكن توفير العمالة المعرفية، تلبي احتياجات سوق العمل في ظل الاقتصاد الرقمي، بما يدفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع، ويساعد على ارتفاع متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة.

ورغم سبق إسرائيل، وتركيا في هذا المدخل وقيام القطاع الخاص التركي بدور بارز في البناء الاقتصادي والصناعي والتجاري في الجمهوريات المستقلة، والمساهمة في بناء الهيآت العلمية من الجامعات والمدارس الثانوية وتقديم المنح الدراسية الجامعية للطلبة القادمين من دول آسيا الوسطى، إلا أنها تواجه بعدد من القيود حدت من فاعليتها، منها المنافسة الاقتصادية الشديدة من قبل القوى الاقتصادية الأكبر تطورًا أو الأكثر تقدمًا، مثل دول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية، وضعف الاقتصاد التركي وقلة الإمكانيات المالية التركية في مواجهة المصاعب الاقتصادية في دول آسيا الوسطى، وتضارب المصالح التركية مع الأطراف الإقليمية في المنطقة، خاصة إيران وروسيا، في حين تتمتع دول المجلس بعلاقات متوازنة مع معظم هذه الأطراف، فضلاً عن مواردها المالية، وروابطها الثقافية غير العرقية.

ومن هنا يعتبر المدخل الاقتصادي، أهم مداخل الاستراتيجية الخليجية للتعاون مع دول آسيا الوسطى، من خلال التعاون في مجال تطوير التعليم بكافة مراحله، والتركيز على التعليم الجامعي، ومراكز البحوث المشتركة، وتوفير التمويل اللازم للبحوث الابتكارية، وربط الجامعات والمراكز البحثية بقطاعات الأعمال، وخلق مجتمعات تقنية في محيط الجامعات، تقوم على الابتكارات المتطورة، ونشرها عبر الاقتصاد الوطني ككل.

ويقترح في هذا الصدد تأسيس شراكات أكاديمية للتعاون العلمي والتقني يعهد إليها المساهمة في تطوير التعليم، والبحث العلمي، وربط الجامعات والمراكز البحثية بالنشاطات الاقتصادية والصناعية في المناطق والمجتمعات المحيطة بالجامعات في تلك الدول، مدعومة بتقديم المساعدات المالية وتطوير الصناعات التقنية القائمة على نتائج البحوث التطبيقية والابتكارات الناجمة عنها، إضافة إلى التعاون في مجال تكوين مؤسسات تمويل خاصة بتلك المشروعات فيما يعرف برأس المال المخاطر.

* أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة المنوفية - مصر - والمستشار الاقتصادي بجامعة الملك عبد العزيز - السعودية

آسيا الوسطى محور للتنافس لاعتبارات عديدة ما يفرض تقوية العلاقات

الاقتصاد والثقافة والتاريخ بوابة العلاقات بين دول الخليج والجمهوريات الإسلامية

عندما بدأ رائد الفضاء الإماراتي هزاع المنصوري رحلته إلى الفضاء في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩م، كان ضمن الفريق الذي ضمته مركبة الفضاء "سويز إم إس ١٢"، التي انطلقت من محطة "بايكونور" الفضائية في كازاخستان، مع كل من رائدة الفضاء الأمريكية جيسيكا مير ورائد الفضاء الروسي اوليغ سكريبوشك. ومن دون شك، فإن هذا التطور التاريخي يعكس اهتمام الإمارات بدخول مرحلة جديدة من التطور العلمي والتكنولوجي، على غرار دول العالم المتقدمة. لكنه أيضًا يلقي الضوء على الأهمية التكنولوجية والعلمية التي تحظى بها بعض الجمهوريات الإسلامية في منطقة آسيا الوسطى التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وهو ما يشير بوضوح إلى أحد جوانب المصالح والمحاور الجاذبة التي يمكن أن تعزز من أهمية تأسيس شراكة بين دول مجلس التعاون وتلك الجمهوريات. وربما يمثل ذلك بالفعل أحد الاعتبارات التي تفسر سعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير العلاقات مع تلك الجمهوريات، والتي تكتسب أهمية خاصة في تلك المرحلة لاعتبارات عديدة: يتمثل أولها، في الموقع الجغرافي لتلك الجمهوريات، الذي يرتبط بشكل كبير بأمن ومصالح دول المجلس، باعتبار أن تلك الجمهورية تقع على ممر استراتيجي مفتوح على منطقة الخليج.

د. محمد عباس ناجي

ومن دون شك، فإن ما يزيد من أهمية هذا الموقع هو أن هذه المنطقة تقع في منطقة تمثل ملتقى للمشروعات الاستراتيجية التي تتبناها العديد من القوى الدولية الطامحة إلى ممارسة دور على الساحة الدولية، على غرار الصين وروسيا، كما أنها مثلت منطقة تقاطع لخطوط أنابيب نقل الطاقة من آسيا الوسطى والخليج إلى الصين ومن البحر الأسود وتركيا إلى الدول الأوروبية.

ولذا، كانت تلك المنطقة محط اهتمام القوى الدولية والإقليمية التي سعت إلى تعزيز نفوذها فيها، سواء لعوامل اقتصادية، أو أمنية عديدة، لدرجة أن بعض الكتابات وصفتها بأنها ملتقى الصراع الدولي والإقليمي.

وينصرف ثانيها، إلى تطلع هذه الجمهوريات إلى تأسيس علاقات قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي. فبعد أن خرجت تلك الدول من الحقبة السوفيتية كان من المنطقي أن تتجه إلى الدول التي تتقارب معها ثقافيا ودينيا، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي. وبمعنى آخر، فإن هذه الدول سعت من البداية إلى تأمين ظهير ثقافي وديني لها في مواجهة التهديدات التي كانت تتعرض لها بسبب وقوعها في منطقة مفعمة بكثير من عوامل الاحتقان والتوتر، على غرار أفغانستان وإقليم شينجيانج الصيني، فضلا عن تزايد تهديدات التنظيمات الإرهابية، لا سيما حركة "أوزبكستان الإسلامية" التي انخرطت فيما بعد في الصراع الأفغاني مع تصاعد نفوذ حركة "طالبان" ووصولها إلى الحكم في عام ١٩٩٦م.

وهنا، يمكن القول أن هناك مصالح متبادلة ومكاسب مشتركة يمكن أن تفرضها الشراكة بين دول المجلس وهذه الجمهوريات، تتعلق بالمشاركة في الاستثمارات والتنسيق الأمني ومواجهة بعض المشروعات الإقليمية التي تهدف إلى تأجيج حالة عدم الاستقرار الإقليمي.

ويتعلق ثالثها، بتصاعد دور المتغير الاقتصادي في تلك العلاقات، في ظل تطلع تلك الجمهوريات إلى توسيع نطاق تعاونها الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة على ضوء التطور الملحوظ الذي اتسمت به الاقتصاديات الخليجية، حيث تطلعت الجمهوريات الإسلامية إلى نقل خبرات خليجية

وإبرام اتفاقيات استثمارية كبيرة مع دول المجلس خلال المرحلة التي تلت استقلالها عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره.

ومن دون شك، فإن ما يزيد من تأثير هذا المتغير هو امتلاك تلك الجمهوريات لثروات نفطية وطبيعية كبيرة، على غرار النفط والغاز والذهب واليورانيوم وغيرها، توازت مع امتلاكها قدرات تكنولوجية تراكمت لديها منذ فترة الحقبة السوفيتية. فعلى سبيل المثال، تمتلك طاجيكستان كميات كبيرة من اليورانيوم وقد تم تشييد أول معمل سوفيتي لاستغلال اليورانيوم الطاجيكي في مدينة تابوشا عام ١٩٤٦م، كما تم بناء محطة بايكونور الفضائية في كازاخستان، التي تستخدم في إطلاق الصواريخ الحاملة للأقمار الصناعية منه، وهي المحطة التي ما زالت روسيا تستخدمها حتى الآن في إطلاق الصواريخ المدنية إلى الفضاء، إلى حين بناء مطار فوستوشني الروسي، وفقًا لاتفاق مع كازاخستان تقوم بمقتضاه روسيا باستئجار المحطة حتى عام ٢٠٢٥م، مقابل ٢٠٠ مليون دولار سنويا.

مصالح مشتركة:

وعلى ضوء ذلك، وانطلاقًا من تلك الاعتبارات، اتجهت بعض دول مجلس التعاون الخليجي نحو تطوير العلاقات مع تلك الدول، على مدار العقود الأربعة الأخيرة وبعد استقلالها مباشرة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي إدراكا منها لحجم المصالح المشتركة بين الطرفين. ومن هنا تطورت هذه العلاقات على نحو بدا جليًا في تنوع مسارات وآليات التعاون بين الطرفين، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

١- **تعزيز التعاون الأمني:** كانت السعودية في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي التي أبدت اهتمامًا خاصًا بتوقيع اتفاقيات للتعاون الأمني مع بعض الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، على غرار الاتفاقية التي وقعها الأمير محمد بن نايف ولي العهد السعودي وزير الداخلية السابق مع الجنرال ميليس تور غانبابيف وزير الداخلية في قيرغيزستان، في ٢٦ مايو ٢٠١٦م، وتضمنت التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع في المخدرات والبشر والمؤثرات العقلية ومكافحة الفساد والجرائم المعلوماتية، وذلك على خلفية الزيارة التي قام بها الأخير والوفد المرافق له إلى المملكة.

وفي السياق ذاته، وقعت شركة دبي مع وزارة الداخلية في قيرغيزستان، في ١٧ يوليو ٢٠١٩م، على مذكرة تفاهم أمنية، تقضي بالتعاون في تطوير العمل الشرطي وتبادل الخبرات في هذا المجال تحديدًا، وذلك للحد من الجرائم ومكافحة الجريمة المنظمة، فضلاً عن جرائم التهريب والتزوير والسرقات إلى جانب حماية القانون والنظام العام.

واللافت هو أن اهتمام الإمارات بتوسيع نطاق التعاون الأمني مع قيرغيزستان بدأ في عام ٢٠١٤م، عندما وقعت مع الأخيرة ٧ اتفاقيات ومذكرة تعاون أمني خلال الزيارة التي قام بها رئيس قيرغيزستان ألماز بيك أتامبابيف إلى الإمارات، في ٧ ديسمبر ٢٠١٤م، شملت المساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الجنائية، والمساعدة القانونية في المسائل المدنية والتجارية، وتجنب الازدواج الضريبي على الدخل ومنع التهرب المالي، وحماية وتشجيع الاستثمار، وخدمات النقل الجوي، والتعاون الاقتصادي، والتعاون الأمني.

ووقعت الإمارات وتركمانستان، في ١٤ مارس ٢٠١٨م، على اتفاقيات عديدة، خلال زيارة الرئيس التركماني قربان قولي بيردي محمدوف إلى أبوظبي، شملت اتفاقية للتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات، واتفاقية لتسليم المجرمين، والتعاون في المسائل الجنائية، والإعفاء من التأشيرات لحملة الجوازات الخاصة والدبلوماسية والمهمة.

٢- **توسيع نطاق التعاون الاقتصادي:** فقد تم تشكيل لجنة سعودية - طاجيكية مشتركة للتعاون الاقتصادي، التي عقدت دورتها الثانية يومي ١ و٢ إبريل ٢٠١٨م، بالرياض، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة من المتخصصين لدراسة وتحديد فرص الاستثمارات السعودية في قطاع النقل في طاجيكستان، وشملت المباحثات جميع القضايا الخاصة بالمتطلبات التي تحددها الأجهزة المسؤولة في الدولتين لخلق مناخ مواتٍ للاستثمار وإنشاء مناطق اقتصادية حرة وإيجاد الوسائل الكفيلة برفع مستوى التبادل التجاري بين الدولتين.

كما وقعت قطر مع طاجيكستان على ٩ اتفاقيات تعاون خلال زيارة الرئيس الطاجيكي إمام علي رحمان إلى الدوحة، في ٦ فبراير ٢٠١٧م، شملت التعاون في المجالين الأمني والثقافي ومذكرة تفاهم في اللجنة الأوليمبية القطرية والطاجيكية، ومذكرة تفاهم بين المصرف المركزي القطري والبنك الوطني الطاجيكي، واتفاقية للتعاون في المجال القانوني بين وزارتي العدل القطرية والطاجيكية، واتفاقية للتعاون في مجال التعليم، والصحة والنقل الجوي.

زيادة أهمية آسيا الوسطى أنها في ملتقى المشروعات الاستراتيجية للقوى الدولية الطامحة إلى ممارسة دور على الساحة الدولية

بدأ "داعش" في تكوين خلايا نائمة في آسيا الوسطى وكان له دور في تمرد سجن وحدات شرق دوشنبه في مايو الماضي

وصادقت قطر، في ٢٧ مارس ٢٠١٧م، على اتفاقية وقعتها مع كازاخستان، للتعاون في مجال منع الازدواج الضريبي، ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

فضلاً عن ذلك، قام ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة إلى كازاخستان، في ١٤ إبريل ٢٠١٤م، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة تعاون مشتركة لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والإنساني، ووقعت الدولتان على اتفاقيات لتطوير التعاون في مجالات التعليم والعلوم والثقافة والاستثمار والتجارة والصناعة والبنوك والنقل الجوي.

وأجرى الملك حمد أيضًا زيارة إلى تركمانستان، في ١٨ مارس ٢٠١٩م، حيث وقعت مذكرات تعاون بشأن الإعفاء المتبادل لطلبات الحصول على تأشيرة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة، والتعاون في مجالات الثقافة والرياضة والصحة والتعليم والنقل. وأبرمت أيضًا مذكرات تفاهم بين غرفتي التجارة والصناعة في الدولتين، ومذكرتي تفاهم بين شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات وتركمان غاز وتركمان كيميا.

وتم تأسيس لجنة مشتركة للتعاون بين السعودية وتركمانستان، عقدت ستة جولات كان آخرها في ١٨ و١٩ أكتوبر ٢٠١٨م، في العاصمة التركمانية عشق آباد، وذلك لمناقشة المشروعات والفرص الاستثمارية، وتسهيل التراخيص الحكومية للمشروعات الاستثمارية، وإقامة المعارض والمنتديات التجارية والاستثمارية.

٣- **تعزيز العلاقات الثقافية المشتركة:** قام وفد من وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية بزيارة العاصمة الطاجيكية دوشنبه في فبراير ٢٠١٩م، وذلك من أجل مناقشة مسودة مذكرة التفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية ولجنة الشؤون الدينية الطاجيكية، حيث جاءت الزيارة في سياق حرص السعودية على توسيع نطاق التعاون الثقافي وتقديم الدعم اللازم في المجال الثقافي

جهود إيرانية للتمدد في طاجيكستان بأدوات ناعمة منها التعاون الثقافي باستخدام اللغة الفارسية المشتركة تأسيس مركز "إيرانيان" في خجند

والديني للجمهوريات والمجتمعات الإسلامية في منطقة آسيا الوسطى، بالتوازي مع الدور الذي تقوم به المملكة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف ونشر قيم التسامح والتعايش ونبذ الكراهية والتعصب.

ونظمت وزارة الإعلام السعودية أيامًا ثقافية تركمانستان، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ إبريل ٢٠١٩م، شارك فيها عدد كبير من المثقفين والأدباء والفنانين، وذلك في سياق الجهود التي تبذلها الوزارة من أجل إبراز الهوية الثقافية للسعودية على الساحة الدولية، والترويج للموروثات الثقافية والحضارية للمملكة. وفي الإطار نفسه، نظمت معارض وأجنحة سعودية في تركمانستان خاصة بالأنشطة الثقافية والموروثات التاريخية والحضارية للمملكة ودورها الثقافي والتنويري على مستوى العالم، مثل جناح الحرمين الشريفين وجناح الأزياء التقليدية السعودية، وفيلم وثائقي عن المشروعات السعودية التي سوف يتم إقامتها في إطار خطة ٢٠٣٠م.

٤- رفع مستوى التعاون السياسي: شكلت الإمارات وقيرغيزستان لجنة مشاورات سياسية بين وزارتي الخارجية في الدولتين، عقدت جولتها الثانية في العاصمة بيشكك في ٢٨ يونيو ٢٠١٩م، حيث شملت المباحثات محاور عديدة مثل سبل دفع علاقات التعاون المشتركة وإجراء مناقشات حول القضايا التي تحظى باهتمام مشترك بين الطرفين على غرار التعاون الاقتصادي والإنساني والقانوني ومكافحة الإرهاب.

مكاسب متعددة للشراكة:

يمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي تسعى من خلال تطوير التعاون والعلاقات الثنائية مع الجمهورية الإسلامية في آسيا الوسطى إلى تحقيق مكاسب عديدة، يتمثل أبرزها في:

١- محاربة الإرهاب: يبدو جليًا أن الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الخاصة بالتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب حازت على قدر كبير من اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي في إطار سعيها إلى توسيع نطاق علاقاتها الثنائية مع الجمهورية الإسلامية في آسيا الوسطى. وربما يمكن القول إن ذلك يعود إلى أن هذه الدول تقع بالقرب من منطقة تشهد حروبا ونزاعات داخلية لا تبدو هينة، حاولت التنظيمات الإرهابية استغلالها لتوسيع نطاق نشاطها فيها. ويدل على ذلك، أن تنظيم "داعش" سعى في الفترة التالية على الهزائم التي تعرض لها في كل من العراق وسوريا إلى توسيع نطاق انتشاره في الدول القريبة من تلك الجمهوريات، على غرار أفغانستان، حيث يعتمد في هذا السياق على تنظيم "ولاية خراسان".

وقد بدأ "داعش" في تكوين خلايا نائمة تابعة له داخل تلك الجمهوريات، حيث كان له دور في التمرد الذي نظمته عناصر تابعة له في سجن وحدات شرقي العاصمة الطاجيكية دوشنبه، في ٢٠ مايو ٢٠١٩م، على نحو أدى إلى مقتل ٣٢ شخصًا من بينهم ٢٩ سجينًا و٣ حراس.

وبالتوازي مع ذلك، تمكن التنظيم من تجنيد عدد من العناصر التي تنتمي إلى تلك الدول للمشاركة في العمليات الإرهابية التي قام بها داخل كل من العراق وسوريا خلال الفترة التي سيطر فيها على مساحات واسعة من أراضي الدولتين، بعد منتصف عام ٢٠١٤م، وقد أشارت بعض التقديرات إلى أن عدد العناصر الطاجيك الذين تمكن التنظيم من استقطابهم يتراوح بين ١٠٠٠ و١٤٠٠ عنصر.

كما أعلنت حركة "أوزبكستان الإسلامية" مبايعتها لتنظيم "داعش" في أغسطس ٢٠١٥م، حيث شكلت في بعض الفترات مصدر تهديد رئيسي لأمن ومصالح بعض تلك الجمهوريات. فيما أعلن تنظيم "اتحاد الجهاد الإسلامي" الذي انشق عن الحركة الأولى ويضم مقاتلين من جمهوريات آسيا الوسطى وألمان وأتراك، مبايعته لحركة "طالبان".

وقد كان لافتًا أن بعض التقارير أشارت إلى أن عددًا كبيرًا من العمليات الإرهابية التي تعرضت لها بعض العواصم والمدن الأوروبية خلال الأعوام الأخيرة نفذها عناصر من جمهوريات آسيا الوسطى، على نحو يزيد من أهمية توسيع نطاق التعاون الأمني وتبادل المعلومات بين دول مجلس التعاون الخليجي وتلك الجمهوريات.

٢- مواجهة محاولات التوسع: والتي تقوم بها في الأساس كل من إيران وتركيا، وتمثل في الوقت نفسه التحديات الرئيسية التي يمكن أن تواجه تلك الشراكة بين دول مجلس التعاون والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. وتعد المحاولات الإيرانية لتعزيز التمدد داخل طاجيكستان مثالا على ذلك، حيث وجهت الأخيرة، في ٩ أغسطس ٢٠١٧م، اتهامات إلى إيران بممارسة دور سلبي أدى إلى تأجيج الحرب الأهلية الطاجيكية التي نشبت خلال الفترة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧م، من خلال إرسال قتلة وعناصر إجرامية، وقد بثت

وسائل الإعلام الطاجيكية فيلمًا وثائقيًا تضمن اعترافات من جانب بعض تلك العناصر التي أكدت أنه تم تدريبها في إيران على تنفيذ عمليات اغتيال لشخصيات سياسية وعامة داخل طاجيكستان.

واللافت أن ذلك سبقته جهود إيرانية لتعزيز التمدد داخل طاجيكستان، باستخدام أدوات ناعمة، على غرار التعاون الثقافي، لا سيما في ظل استخدام اللغة الفارسية، حيث قامت بتأسيس مركز "إيرانيان" في مدينة خجند وتقديم خدمات خيرية واجتماعية من خلال بعض المؤسسات مثل مؤسسة الإمام الخميني للإغاثة، إذ كانت تلك المؤسسات تقوم بتقديم خدمات للفقراء وإنشاء مراكز طبية وتعليمية وتنظيم ندوات ثقافية وغيرها، لاستقطاب المواطنين الطاجيك وتكوين مجموعات ضغط موالية لإيران داخل طاجيكستان، وهو ما توازى مع سعى إيران إلى فتح قنوات تواصل مع العديد من القوى السياسية والأحزاب الطاجيكية، والتي يأتي في مقدمتها حزب "النهضة الإسلامي" الذي قامت السلطات الطاجيكية بإدراجه كمنظمة إرهابية منذ سبتمبر ٢٠١٥م، بعد أن ارتكب بعض العمليات الإرهابية.

كما تسعى تركيا بدورها إلى توسيع نطاق علاقاتها مع تلك الدول مستغلة القواسم الدينية تحديدًا، حيث حاولت الاستناد إلى أدوات ثقافية ودينية واقتصادية لتحقيق هذا الهدف، على غرار اللغة التركية التي تعتبر لغة معتمدة لدى كل من تركمانستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وكازاخستان.

وقد سعت تركيا إلى تشكيل ما يسمى بـ"المجلس التركي"، في ٣ أكتوبر ٢٠٠٩م، ويضمها إلى جانب الدول الناطقة باللغة التركية، وقد استضافت العاصمة الأذرية باكو دورته الثانية والعشرين في ٦ سبتمبر ٢٠١٩م، التي شارك فيها مسؤولون من أجهزة الاستخبارات والأمن القومي في تركيا وكازاخستان وقيرغيزستان، لمناقشة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات حول التهديدات والجرائم. وقد أشارت تقارير عديدة إلى أن تركيا سعت إلى تأسيس هذا المجلس لأهداف التجسس، خاصة فيما يتعلق برصد أنشطة حركات وقوى المعارضة للرئيس رجب طيب أردوغان، لا سيما حركة "خدمة" التي يتهمها بتدبير محاولات الانقلاب التي وقعت في منتصف عام ٢٠١٦.

وخلال زيارته إلى قيرغيزستان في بداية سبتمبر ٢٠١٨م، طالب أردوغان نظيره القيرغيزي سورونباي جينبيكوف باتخاذ إجراءات لوقف الأنشطة التي تقوم بها حركة "خدمة" على أراضي الأخيرة، حيث أسست مدارس تابعة لها، دعا أردوغان إلى إلحاقها بوقف المعارف التابع للحكومة التركية.

وقد بدا اهتمام تركيا بتطوير العلاقات مع تلك الجمهوريات جليًا في التصريحات التي أدلى بها أحد المسؤولين الأتراك وقال فيها أن "الجمهورية التركية خليفة الإمبراطورية العثمانية وعليها أن تقوم بإنشاء تحالف مع أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان حتى لو أسفر ذلك عن الانخراط في مواجهة حادة مع بعض الدول مثل روسيا".

٣- **الانخراط في المشروعات الاقتصادية:** والتي تقوم بعض القوى الدولية بتدشينها وتمر معظمها بتلك الجمهوريات. وفي هذا السياق، أبرمت الصين وباكستان اتفاقيات عديدة، في ٢٠ أبريل ٢٠١٥م، بقيمة ٤٦ مليار دولار لتطوير ميناء غوادار، الذي يرتبط بالمشروع الاستراتيجي الأكبر الذي تتبناه الصين تحت اسم "حزام واحد. طريق واحد". وتضم هذه الاتفاقيات تطوير البنية التحتية الباكستانية من مجالات الطاقة والنقل وغيرها.

وقد بدا أن ثمة اهتمامًا من جانب بعض دول مجلس التعاون بالمشاركة في الاستثمارات في ميناء جوادار، على غرار السعودية، حيث قام وفد من رجال الأعمال والمستثمرين وأعضاء الغرف التجارية والصناعية السعودية بزيارة الميناء، في أول يناير ٢٠١٩م، للتعرف على الفرص الاستثمارية في الميناء. وقد وقعت السعودية وباكستان على اتفاقية، في ١٧ فبراير من العام نفسه، لتنفيذ مصفاة لشركة أرامكو في الميناء بقيمة ١٠ مليارت دولار، بحضور كل من صاحب السمو الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس الوزراء الباكستاني عمر خان.

كما وقعت إيران والهند وباكستان على اتفاقية لتطوير ميناء تشابهار الإيراني، في ٢٤ مايو ٢٠١٦م، حيث تعهدت الهند بضخ نحو ٥٠٠ مليون دولار استثمارات في المشروع، من أجل فتح مجالات لنقل صادراتها إلى دول آسيا الوسطى دون العبور من الأراضي الباكستانية في ظل الخلافات التاريخية العالقة بين الطرفين. ومنحت إيران، في ٧ سبتمبر ٢٠١٨م، الهند الحق في إدارة جزء من الميناء لتحقيق هذا الهدف.

إن ما سبق في مجمله يشير إلى أن الجمهورية الإسلامية في آسيا الوسطى أصبحت محورًا للتنافس الإقليمي والدولي، وربما تتصاعد حدة هذا التنافس خلال المرحلة القادمة، لاعتبارات اقتصادية وأمنية عديدة، على نحو يفرض على دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة العمل على توسيع نطاق العلاقات مع تلك الجمهوريات، خاصة أن القواسم الثقافية والدينية والحضارية المشتركة يمكن أن توفر فرصًا عديدة في هذا السياق.

* خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

أهمية العلاقات العربية والخليجية مع دول آسيا الوسطى

تنافس دولي وإقليمي في آسيا الوسطى يضع تحديات أمام التقارب مع الدول العربية

ارتبطت آسيا الوسطى بالعالم العربي والإسلامي بشكل وثيق منذ أن فتحها قتيبة بن مسلم الباهلي في القرن السابع الميلادي وأطلقوا عليها "بلاد ما وراء النهر"، نسبة إلي نهري سيحون "سرداريا" وجيحون "أمودايا"، وظلت أحد أهم حواضر العالم الإسلامي حتي منتصف القرن التاسع عشر، عندما صارت جزءًا من الامبراطورية الروسية القيصرية، حيث كانت خانية خوارزم، التي اتخذت من مدينة خيوة عاصمة لها، آخر إقليم مستقل في بلاد ما وراء النهر، وبعد الحقبة القيصرية دخلت ضمن منظومة الاتحاد السوفيتي إلي أن نالت دول الإقليم استقلالها عام ١٩٩١م، وقيام خمس دول مستقلة "كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان" تشكل إقليم آسيا الوسطى. توطدت دعائم الإسلام في وسط آسيا، وازدهرت في عصر أبي جعفر المنصور، وتوثقت العلاقات بشكل أكبر بين شعوب تلك المنطقة وبين عاصمة الخلافة في بغداد في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان وابنه سليمان بن عبد الملك، ومن هذه البلاد تدفق خيرة العلماء الذين كان لهم اسهاماتهم الكبيرة في إضافة الكثير من اللمسات الحضارية على عاصمة الدولة الإسلامية في بغداد، فقد خرج من تلك البلاد علماء حملوا مشاعل الحضارة في مختلف فروع العلم والمعرفة، في علم الحديث والفقه واللغة والطب والفلك والرياضيات وغيرها، حيث خرج الإمام البخاري والترمذي والشاشي والزمخشري وابن سينا والفارابي والبيروني والخوارزمي والنسائي، وغيرهم الكثير، لذلك وصُفت آسيا الوسطي بأنها الدُّرة الثَّمينة في تاج الخلافة العباسية.

أحمد عبده طرابيك

كان من نتائج تلك النهضة انتشار اللُّغةُ العربيةُ بشكل واسع بين السكان حتى كادت تصبح هي اللُّغة السائدة بعدما أصبحت لغة العلم والثقافة، ورغم انتماء علماء آسيا الوسطى لأصول اجتماعية متغايرة في اللغة والقومية والجغرافيا، إلا أنه صهرتهم الثقافة الجديدة التي نشأوا فيها وتحركوا في داخلها وأصبحت اللُّغة العربيَّة لغة كل المعارف، كما غدت المدن والحواضر العربية مقصدًا لطلاب العلوم من مختلف أرجاء الأرض.

وعلي الرغم من أن الفتح العربي الإسلامي لبلاد آسيا الوسطى يُعد البداية لنسج علاقات قوية بين الجانبين، خاصة بعد أن أصبح الدين الإسلامي هو صلة الربط بينهما، إلا أن ذلك لا يعني أن تلك الفترة كانت البداية لمعرفة كل منهما بالآخر، فلقد كانت بينهما علاقات ترجع إلى عصور ما قبل الميلاد، وذلك من خلال "طريق الحرير القديم"، الذي كانت تمر من خلاله قوافل التجارة خلال الفترة التاريخية ما بين القرن الثالث قبل الميلاد، حتي القرن الخامس عشر الميلادي، حيث ازدهرت التجارة المتبادلة بين الشرق والغرب، وانتقلت القيم الثقافية والعلمية والحضارية، وانتقل الرحال عبر هذا الطريق الذي بدأ من اليابان والصين ووصل إلي أوروبا عبر الهند وأفغانستان وإيران وآسيا الوسطى وشبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا.

لقد ارتبطت دول آسيا الوسطى بعلاقات تاريخية قوية مع الدول العربية منذ عهود بعيدة، ومع تطور وسائل التواصل والاتصالات وتقنيات الإنتاج وتنوع المنتجات، وتعدد سبل ومجالات التعاون بين الشعوب، يمكن للدول العربية والخليجية منها بشكل خاص تطوير العلاقات مع دول آسيا الوسطى التي تمثل أهمية كبيرة في مختلف الجوانب السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، خاصة إذا وضع في الاعتبار التقارب في البنية الاجتماعية بين الجانبين، ورغبة شعوب دول آسيا الوسطى في التقارب مع الشعوب العربية، وجهودهم الكبيرة التي يبذلونها في

طال غياب التواجد العربي عن آسيا الوسطى ما ترك فراغًا كبيرًا لقوى نسجت علاقات متشعبة قوية مع دول المنطقة

تعلم اللغة العربية كشعيرة من شعائرهم الدينية وتحقيق رغبتهم في التقارب.

التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في آسيا الوسطى

تمتلك آسيا الوسطى الكثير من العوامل الجيواستراتيجية والاقتصادية التي تجعل العديد من القوى الإقليمية والدولية تسعى بكل الاهتمام للتواجد داخل تلك البلاد وإقامة علاقات تعاون وتحالفات مختلفة معها، وسعي هذه القوى بشكل أو آخر إلى جذب شعوب ودول المنطقة إليها، وعدم إتاحة أي فرصة لها للتقارب مع العالم العربي، ويمكن رصد بعض أهم القوى على النحو التالي:

تركيا

تنظر تركيا إلى دول آسيا الوسطى على أنها الموطن الأصلي للأتراك، وأن الروابط التاريخية واللغوية- باستثناء طاجيكستان الناطقة باللغة الفارسية- هي من أهم القواسم المشتركة التي تجعل من العلاقات بين الطرفين لها أهمية تسعى إليها، لذا تعتبر تركيا منطقة آسيا الوسطى الحديقة الخلفية لها، حيث ترتبط أربع من دول الإقليم الخمس "كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، قيرغيزستان" مع تركيا بعضوية منظمة الدول الناطقة بالتركية، إلى جانب ذلك يوجد كثير من العلاقات التاريخية، التي أوجدت كثير من الروابط والتشابه في البنى الاجتماعية بين تركيا وشعوب دول آسيا، حيث يسود كثير من العادات والتقاليد والقيم المشتركة، وهذا ما جعل تركيا تتجه بقوة نحو آسيا الوسطى بعيد استقلالها وتؤسس لشراكة اقتصادية وعلاقات سياسية وثقافية مع هذه الدول.

إيران

ترتبط إيران بعلاقات تاريخية مع شعوب آسيا الوسطى، فقد تقاسمت الإمبراطورية الفارسية الإقليم مع الامبراطورية الروسية لفترات طويلة من الزمن، كما ترتبط في الوقت الحالي بعلاقات ثقافية ولغوية مع بعض مناطق الإقليم وخاصة جمهورية طاجيكستان الدولة الوحيدة في دول الإقليم الخمس الناطقة بالفارسية، كما تتشاطر مع دولتين من دول الإقليم" كازاخستان، تركمانستان" السيطرة والحدود البحرية والثروات في بحر قزوين.

تسعى إيران إلى أن تكون بوابة إقليم آسيا الوسطى البحرية إلى العالم الخارجي، حيث أقامت شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية بين دول الإقليم وبين موانيها على الخليج وخاصة ميناء بندرعباس، التي تأمل في أن يكون المركز التجاري والاقتصادي لدول آسيا الوسطى ضمن مشروع " الحزام والطريق" الذي اقترحته الصين وتعمل على تنفيذه مع نحو خمس وستين دولة، وخاصة أن دول آسيا الوسطى من الدول التي لا تتمتع بأي من الحدود البحرية المفتوحة.

روسيا

تنظر روسيا إلى دول آسيا الوسطى على أنها امتداد تاريخي وجغرافي وحضاري لها، سواء في العهد القيصري أو السوفيتي، حيث كانت تجمع بينهما مظلة دولة واحدة طوال تلك الفترات التاريخية، ومن ثم فهي تعتبر دول الإقليم مناطق نفوذ لا يجب أن ينافسها أحد فيها، فدول آسيا الوسطى تشترك مع روسيا في عضوية رابطة الدول المستقلة. كما تسعى روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى من خلال العضوية المشتركة في التكتلات الاقتصادية التي تتمتع روسيا بعضويتها مثل منظمة شنغهاي للتعاون، أو المنظمات التي تؤسسها روسيا مثل الاتحاد الأوراسي الذي يضم كلاً من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان. تستند روسيا لتعميق نفوذها في آسيا الوسطى إلى عوامل عديدة، يأتي في مقدمتها عامل اللغة، حيث تسود اللغة الروسية بين شعوب آسيا الوسطى وخاصة الأجيال التي تلقت تعليمها في عهد الاتحاد السوفيتي والسنوات القليلة التي تلت استقلال تلك الدول، حيث كانت اللغة الروسية هي اللغة السائدة في برامج التعليم، إضافة إلى أن اللغات الوطنية لتلك الدول كانت تكتب بالحرف الروسي منذ عام ١٩٤٠م، قبل أن تتجه تلك الدول إلى العودة لكتابة لغاتها الوطنية بالحرف اللاتيني مرة أخرى.

كما تستند روسيا إلى البنية الاقتصادية المشتركة لكثير من المؤسسات الاقتصادية في دول آسيا الوسطى وارتباطها بالاقتصاد الروسي سواء من حيث تقنيات الإنتاج أو من حيث الأسواق والموارد المعدنية والزراعية. هذا إلى جانب البنية الاجتماعية والثقافية السائدة بين شعوب آسيا الوسطى والشعب الروسي رغم اختلاف العقيدة، حيث توجد جاليات كبيرة من أصول روسية تعيش في دول آسيا الوسطى.

الولايات المتحدة

تعي الولايات المتحدة جيدًا أهمية منطقة آسيا الوسطى من الناحية الاستراتيجية كخاصرة لروسيا وامتداد تاريخي معها،

تعتبر تركيا جمهوريات آسيا الوسطى الحديقة الخلفية وترتبط مع أربع منها بعضوية الدول الناطقة باللغة التركية

ولذلك تمتلك الكثير من الخطط الاستراتيجية التي تسعى لتحقيها من أجل تعزيز تواجدها على الحدود الروسية والصينية والإيرانية على حد سواء.

ومن الناحية الاقتصادية فإن الولايات المتحدة تهتم بما تملكه دول الإقليم من موارد طبيعية وثروات هائلة، فالولايات المتحدة لا تريد أن تترك الإقليم للخضوع للنفوذين الصيني والروسي، سواء للاستفادة من موارد الإقليم، أو كسوق واعد لها في مختلف المجالات، ولذلك فهي لا تترك فرصة دون أن يكون لها تواجد حيوي في تلك المنطقة الهامة لتعزيز نفوذها أمام القوتين المنافستين لها عسكريًا واقتصاديًا.

الصين

تمثل آسيا الوسطى أهمية كبيرة للصين من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية، حيث يدخل جزء هام من بلاد آسيا الوسطى ضمن الجغرافيا الصينية، وتشكل قومية الإيغور الصينية المسلمة التي تعيش في إقليم شينجيانج امتداد طبيعي لسكان آسيا الوسطي، حيث يعتبر إقليم شينجيانج جزءًا من آسيا الوسطى جغرافيًا وديموغرافياً، ولذلك تخشى الصين من النزعات الانفصالية للسكان المسلمين من قومية الإيغور.

تبني الصين استراتيجيتها في نجاح مشروعها "الحزام والطريق"، على أن منطقة آسيا الوسطى تشكل أهم جزء في

ترتبط إيران بعلاقات ثقافية ولغوية مع جمهورية طاجيكستان الدولة الوحيدة في دول الإقليم الخمس الناطقة بالفارسية

ذلك المشروع، لذلك لم يكن مستغربًا أن يدشن الرئيس الصيني ذلك المشروع ويعلن عنه في خطابه الهام الذي ألقاه في جامعة نزارباييف في كازاخستان، حيث تعد آسيا الوسطى همزة الوصل بين الصين ومنطقة الخليج، ومنها إلى الشرق الأوسط والقارتين الأوروبية والإفريقية، وهذا ما يفسر الحجم الهائل للاستثمارات الصينية في البنية التحتية في آسيا الوسطى.

إسرائيل

تنظر إسرائيل إلى آسيا الوسطى من منظور استراتيجي، حيث يرتبط الإقليم بحدود مباشرة مع إيران -العدو الأكبر لإسرائيل في المنطقة- كما تعتبر دول آسيا الوسطى المنطقة التي يمكن أن تحقق لها العديد من المصالح السياسية والاقتصادية، خاصة وأن الإقليم كان مصدرًا لهجرة العديد من يهود الاتحاد السوفيتي السابق إلى دولة إسرائيل، ولذلك فإن إسرائيل سارعت إلى إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع دول آسيا الوسطى، حيث تعتبر من أهم مصدري السلاح لدول الإقليم بنسب متفاوتة، إلى جانب حجم الاستثمارات المتنامي لإسرائيل في دول الإقليم، وهذا ما جعلها تعمل على تسيير خطوط طيران مباشر مع العديد من دول الإقليم بصرف النظر عن الجدوى الاقتصادية، الأمر الذي لم تعمل عليه العديد من الدول العربية.

توجهات دول آسيا الوسطى

إذا كانت تلك هي أهداف وتوجهات القوى الإقليمية والدولية نحو آسيا الوسطى، وسعيها الدؤوب للحصول على أكبر مساحة للنفوذ في تلك المنطقة الحيوية، لتحقيق مصالح اقتصادية وأمنية وسياسية، أو أحد تلك المجالات، وإن ارتبطت جميعها ببعضها البعض، فمن يستطيع الحصول على ثقة دول المنطقة في أي من تلك المجالات فإنه يستطيع الوصول إلى الثقة نفسها في المجالات الأخرى.

لكن ما هي توجهات دول آسيا الوسطى في علاقاتها الخارجية؟ هل تسعى هذه الدول وتسخر جهودها إلى إقامة علاقات تعاون مع أي من هذه الدول والقوى الإقليمية والدولية؟

خضعت دول آسيا الوسطى لفترات طويلة تحت نفوذ قوى إقليمية خارجية لم تستطع خلالها التعبير عن ذاتها وهويتها، ولذلك فإنها بدأت بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، إلى استعادة هويتها والترويج لثقافتها وحضارتها بعيدًا عن هيمنة القوى التي خضعت لها وعمدت إلى طمس هويتها القومية والدينية والثقافية، ولذلك تسعى شعوب هذه الدول جاهدة لإستعادة ثقافتها وهويتها، خاصة أن هذه الشعوب تمتلك موروث حضاري وثقافي عريق.

أغلب شعوب دول آسيا الوسطى مسلمون على المذهب الحنفي، ولديهم تقاليد وقيم إسلامية عريقة تتشابه إلى حد كبير مع القيم والتقاليد العربية، وهم يعتبرون اللغة العربية جزءًا من العقيدة الإسلامية التي يدينون بها، حيث يتم استخدامها في قراءة القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، لذلك ينظرون إلى اللغة العربية نظرة تقدير واحترام وإجلال تصل إلى درجة التقديس.

تسعى دول آسيا الوسطى إلى إعادة إحياء تراثها، وكتابة تاريخها العريق بأمجاده وبطولاته، لذلك فإنه بعد أن غيرت دول آسيا الوسطى طريقة كتابة لغاتها الوطنية من الحرف الروسي إلى الحرف اللاتيني، بهدف التحرر من الهيمنة الروسية التي فُرضت عليها، فإنها تعمل جاهدة على إبراز دور أبطالها التاريخيين وخاصة من كانت له علاقة بالعالم العربي مثل قادة الدولة المملوكية في مصر والشام وعلي رأسهم السلطان الظاهر بيبرس الذي ينتمي لأصول تعود إلي كازاخستان، إلي جانب الاحتفاء برموز العلماء والأدباء الذين لهم إسهامات كبيرة ليس على المستوى الوطني بل على المستوى الإسلامي والعالمي مثل الخوارزمي، والفارابي والبيروني وغيرهم.

تعمل دول آسيا الوسطى على إعادة رسم علاقاتها مع العالم الخارجي، وإبراز دورها التاريخي والحضاري في الحضارتين الإسلامية والإنسانية، والتعبير عن ذاتها بعيدًا عن أي سطوة أو سيطرة خارجية، ويتجلى ذلك في إعادة كتابة تاريخها وصياغة مناهج طلابها الدراسية بما يغرس في عقول أبنائها الانتماء القومي والعودة بهم إلى المحيط الإسلامي الذي تعتز به شعوب تلك الدول بشكل كبير.

آفاق العلاقات العربية والخليجية مع دول آسيا الوسطى

تتميز دول آسيا الوسطى بأهمية استراتيجية كبيرة لوقوعها بين المنطقة العربية والقارة الآسيوية من جهة، وبين البحر المتوسط، وبحر الخزر "بحر قزوين"، والبحر الأسود من جهة أخرى، وقد لعبت تلك المنطقة منذ القدم باعتبارها قلب القارة الآسيوية دورًا بارزًا وهامًا في العلاقات التجارية بين الشعوب،

حيث كانت أراضيها المترامية الأطراف ومدنها الكبرى تمثل أهم المحطات على طريق الحرير القديم، خاصة أنها تميزت بإنتاج السلع والمنتجات الهامة التي لها طلب كبير في الأسواق المختلفة، كالنفط والغاز والقطن والزيتون والزعفران والخضروات والفواكه والمكسرات، كما اشتهرت بالحرير والمنتجات الجلدية، وقد جلبت هذه المنتجات وغيرها إليها القبائل والشعوب المختلفة والتجار والغزاة أيضًا.

لقد طال غياب التواجد العربي عن منطقة آسيا الوسطى ولم يتحقق التقارب مع دول تلك المنطقة عقب الاستقلال بالشكل الذي كان يجب أن تكون عليه تلك العلاقات، الأمر الذي ترك فراغًا كبيرًا لبعض الدول والقوى التي نسجت علاقات متشعبة قوية مع دول المنطقة، كما كان ذلك الغياب العربي سببًا في تهديد الأمن القومي العربي، خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب الذي لم تتأثر به أي منطقة في العالم مثلما تأثرت به منطقتنا العربية، حيث عملت بعض القوى على تجنيد الكثير من شباب دول آسيا الوسطى وتدريبهم على حمل السلاح باسم الإسلام والمجئ إلى قلب الأمة العربية.

لقد تنبهت الدول العربية مؤخرًا إلى أهمية التعاون مع دول آسيا الوسطى، وتم عقد جولتين للحوار بين الجانبين تحت عنوان "منتدى التعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان"، وقد عقدت الجولة الأولى في الرياض عام ٢٠١٥م، والثانية في دوشنبه عاصمة تاجيكستان عام ٢٠١٧م، حيث كان من المتفق أن يتم التناوب على استضافة الاجتماعات بين العواصم العربية وعواصم دول آسيا الوسطى وأذربيجان، ورغم أن البداية كانت جيدة على الأقل من ناحية أنه قد بدأ التفكير في أهمية التعاون مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان باعتبارها الدولة المسلمة السادسة التي كانت ضمن منظومة الاتحاد السوفيتي، ويمثل موقعها في منطقة القوقاز امتدادًا جغرافيًا لدول آسيا الوسطى التي لا يفصلها عنه سوى بحر قزوين، والذي تتقاسم مع اثنين من دول آسيا الوسطى "تركمانستان، كازاخستان" النفوذ والثروات فيه إلى جانب كل من إيران وروسيا.

رغم عقد جولتين من اجتماعات منتدى التعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان، إلا أن هاتين الجولتين جاءت نتائجهما على غير المأمول، حيث لم يتم خلالهما بحث جاد للمشاكل التي تعيق عمليات التعاون بين الجانبين، كما لم يتم التطرق إلى المجالات الهامة والحيوية التي يمكن للطرفين التعاون من خلالها، أو تشكيل لجان نوعية لمتابعة ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماعات ووضعها موضع التنفيذ الفعلي.

توجد مجالات عديدة للتعاون يمكن للجانبين العربي ودول آسيا الوسطى العمل معًا من خلالها، أهمها:

الجانب السياسي:

تشترك دول آسيا الوسطى مع الدول العربية في دائرتين هما أكبر الدوائر السياسية في العالم، الدائرة الأولى هي الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة، والثانية منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، ويمكن للدول العربية تحقيق التنسيق السياسي في الأمم المتحدة مع دول آسيا الوسطى بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين.

تهتم دول آسيا الوسطى بمنظمة التعاون الإسلامي اهتمامًا كبيرًا، ويبدو ذلك جليًا من خلال النشاط الذي تقوم به تلك الدول من خلال المنظمة وأجهزتها، ويتجلى ذلك في أن كازاخستان على سبيل المثال كانت من الدول الرائدة في آسيا الوسطى في تقديم المبادرات التي تسهم في أداء عمل منظمة التعاون الإسلامي، وتأتي مبادرتها بإنشاء "المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي" واستضافتها على أراضيها بهدف المساهمة إلى تخفيف حدة الفقر في الدول الإسلامية، ونقل الخبرات في قطاع الزراعة وتوفير الغذاء، كدليل عملي على الاهتمام بمنظمة التعاون الإسلامي ونشاطها، والسعي إلى أن تكون كل دولة من هذه الدول عضو فاعل فيها.

الجانب الاقتصادي:

يحظى الجانب الاقتصادي بأهمية كبري في سلم أولويات العلاقات بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى، ويبرز في الجانب الاقتصادي قطاعات هامة، يأتي في مقدمتها، قطاع النفط والغاز الذي تنتج منه دول الإقليم كميات هائلة منه خاصة كازاخستان وتركمانستان رغم عدم عضويتهم في منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، وخاصة أن الدول الخليجية تعد من أهم دول العالم في إنتاج النفط والغاز، وتمتلك خبرات كبيرة في هذا القطاع.

يعد القطاع الزراعي من المجالات التي لابد أن تحظى بأهمية في مجال العلاقات بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى، حيث تعد كازاخستان أحد أهم خمس دول في العالم في إنتاج القمح، إلى جانب تميزها مع كل من أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان في إنتاج الخضروات والفواكه، كما

أغلب شعوب آسيا الوسطى مسلمون على المذهب الحنفي ويعتبرون اللغة العربية جزءًا من العقيدة الإسلامية وينظرون إليها باحترام

تتميز أوزبكستان بإنتاج القطن طويل التيلة، حيث أصبح لها خبرات كبيرة في تقنيات زراعته والصناعات القائمة عليه، فقد كانت بمثابة مزرعة القطن في الاتحاد السوفيتي السابق. إلى جانب ذلك تمتلك دول آسيا الوسطى ثروات هائلة من الغابات والثروات الخشبية، في المقابل فإن الدول العربية لها مجالات تميز في القطاع الزراعي خاصة في مصر والسودان والمغرب والعراق وبلاد الشام، ومن ثم تأتي أهمية التعاون في هذا القطاع الهام والحيوي، خاصة مع استهلاك الدول العربية لكميات كبيرة من الغذاء يأتي أغلبها عن طريق الاستيراد من الخارج.

يحظى قطاع السياحة بأهمية كبرى لدي الجانبين العربي ودول آسيا الوسطى، وذلك لما تملكه تلك الدول من مقومات كبيرة لازدهار هذا القطاع، فدول آسيا الوسطى لها تاريخ عريق وتمتلك تراث ثري من الآثار والمعالم التاريخية، خاصة في الحقبة الإسلامية، إلى جانب الطبيعة الخلابة، حيث الغابات والبحيرات والجبال، وتطوير هذا الجانب الهام من شأنه المساهمة في تطوير كافة الجوانب الأخرى، حيث أن قطاع السياحة يتصل بالجانب المعرفي والثقافي، الأمر الذي يسلط الأضواء لدى الشعوب العربية على تلك الدول وتاريخها وحضارتها، ومن ثم فتح مجالات أخرى للتعاون بين الدول العربية وتلك الدول، خاصة أن البيئة الاجتماعية في دول آسيا الوسطى قريبة جدًا من البيئة الاجتماعية العربية، حيث تتشابه إلى حد كبير العادات والتقاليد والقيم.

أخطار أمنية تهدد دول المجموعتين ما يتطلب التنسيق لمكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات وتبييض الأموال

الجانب الأمني:

أصبح الجانب الأمني يشكل أهمية كبيرة في اهتمامات الدول العربية في السنوات الأخيرة، خاصة من تنامي ظاهرة الإرهاب التي تحتاج إلى تنسيق على مستويات عُليا في مختلف الجوانب لمكافحة تلك الظاهرة التي لا تهدد حياة الأفراد وحسب، بل تهدد استقرار ووجود الدول، وتُعد منطقة آسيا الوسطى من المناطق الهامة للتنسيق معها لمواجهة ذلك الخطر، خاصة أنه يوجد أعداد كبيرة من دول المنطقة انخرطوا في صفوف الجماعات الإرهابية المسلحة، حيث أن آسيا الوسطى منطقة تقع ما بين الدول العربية من جهة وأفغانستان من جهة أخرى، الأمر الذي جعلها منطقة عبور للعناصر المتشددة.

يوجد كثير من الأخطار الأمنية الأخرى التي تهدد الدول العربية ودول آسيا الوسطى، تأتي تجارة المخدرات في مقدمة تلك الأخطار، حيث تعد أفغانستان من أهم مناطق إنتاج المخدرات نظرًا لضعف الحكومة المركزية فيها، وهذا ما يتطلب التنسيق الأمني حول مكافحة تلك التجارة غير المشروعة، إلى جانب قضايا أخرى كالهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة وتبييض الأموال والاتجار بالبشر، وغيرها من القضايا التي أصبحت تهدد اقتصاديات وأمن الدول والشعوب.

عقبات التعاون بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى

تتضح بجلاء أهمية التعاون بين الدول العربية والخليجية من جهة وبين دول آسيا الوسطى من جهة أخرى، وبشكل خاص في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، مع وجود تكافؤ في البنية الاقتصادية والاجتماعية بين الجانبين، الأمر الذي من شأنه أن يوجد مجالات متعددة للمصالح المتبادلة، حيث أن تبادل المصالح والمنافع بين جميع أطراف العلاقات يعمل على إدامة أمد تلك العلاقات واستمرارها وتطويرها، وإذا تم الوضع في الاعتبار رغبة شعوب الجانبين في التقارب والتعاون بين بعضهما البعض، مع وجود قواسم مشتركة في القيم والعادات بين الشعوب العربية وشعوب دول آسيا الوسطى، فإن ذلك يسهم بشكل كبير في تنمية تلك العلاقات وتطويرها.

توجد عقبات وصعوبات عديدة أمام عملية تطوير العلاقات بين الدول العربية وآسيا الوسطى، فالطريق ليس ممهدًا أو مفروشًا بالورود، يأتي في مقدمة تلك العقبات عدم وجود سواحل لدول آسيا الوسطى على البحار المفتوحة، الأمر الذي يحرم الطرفين من عملية النقل البحري الذي يعتبر أقل وسائل النقل تكلفة. هذا إلى أن بعض القوى الإقليمية والدولية لا تريد للطرفين العربي وآسيا الوسطى أن يتقاربا، حيث ترى هذه الأطراف الخارجية أن تنمية العلاقات بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى ليس في مصلحتها، فهي لا تريد للشعوب الإسلامية التقارب مع بعضها، ولا تريد لدولها الاستفادة من طاقاتها البشرية ومواردها الطبيعية.

ولكن مهما كانت تلك العقبات، فإنه حينما تتوفر الإرادة لدى الدول العربية ودول آسيا الوسطى، وفتح حوار جاد حول سبل تنمية التعاون بينهما، فإن التغلب على تلك العقبات يكون في متناول الطرفين، وإيجاد البدائل العملية لتلك العقبات، خاصة أن التعاون لن يكون مقتصرًا على السلع والمنتجات التي تتطلب النقل البحري، ولكن توجد كثير من مجالات التعاون التي إذا تم البدء من خلالها فمن شأنها تذليل كافة العقبات التي تقف أمام الدول العربية ودول آسيا الوسطى في إقامة علاقات تعاون مثمرة للطرفين.

* كاتب وباحث في الشؤون الآسيوية

٤٢٪ من إجمالي وارداتها النفطية من دول الخليج ونسبة السعودية ٢٠٪

العلاقات الهندية ـ الإيرانية تواجه تحديات تمنع التحالف أو الشراكة الاستراتيجية

انسحب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٨ مايو ٢٠١٨م، من الاتفاق النووي مع إيران واصفًا إياها بـ "الراعي الرئيسي للإرهاب" والمسؤولة عن تغذية النزاعات بالشرق الأوسط. تلا ذلك إعادة فرض عقوبات اقتصادية بما في ذلك عقوبات تصدير النفط. ودخل القرار حيز التنفيذ في ٥ نوفمبر ٢٠١٨م، لمنع إعفاء ٨ دول سمح لهم باستيراد النفط لمدة ١٨٠ يومًا انتهت في ٢ مايو ٢٠١٩م. كانت الهند إحدى هذه الدول التي تمكنت بموجب الإعفاء من شراء نحو ٣٠٠ ألف برميل يوميًا من النفط الإيراني، وبانتهاء المهلة وجدت نفسها في موقف صعب، فمن جهة تعد شريكًا استراتيجيًا للولايات المتحدة ولا ترغب في خسارتها أو استعدائها، ومن جهة أخرى يربطها بطهران علاقات ومصالح اقتصادية تسعى للحفاظ عليها.

دينا حلمي

وجدت الهند نفسها أمام وضع مشابه لوضعها قبل توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م، حيث اضطرت للتعامل مع الضغط الأمريكي، بجانب تأمين مصالحها مع طهران، لكن في ظل وجود ترامب الذي اتبع نهجًا صارمًا ضد إيران يبدو الأمر أكثر صعوبة. في ظل هذه التناقضات، حاولت نيودلهي الالتفاف على العقوبات الأمريكية بطرق عديدة من قبيل محاولة استخدام عملتها الروبية في دفع مستحقات النفط، واقتراح المقايضة أي النفط مقابل السلع غير الخاضعة للعقوبات.

تثير هذه المحاولات عدد من التساؤلات حول أهداف المساعي الهندية لتجاوز آثار العقوبات الأمريكية، والآليات الأخرى التي قد تتبعها في هذا المسار، وما إن تم تجاوز الأزمة، هل يعني ذلك بداية لآفاق جديدة من العلاقات الهندية ـ الإيرانية أم أن الأمر لا يخلو من تحديات؟

أولًا: التقارب الهندي الإيراني: مصالح مشتركة

تفاوتت المراحل التي مرت بها العلاقات الهندية ـ الإيرانية بين التقارب والتباعد، لكن المصالح المشتركة بين البلدين كانت دافعًا قويًا لاستمرار التعاون. فإيران واحدة من أكبر ثلاثة موردين للنفط الخام إلى الهند، واحتلت المركز الثالث بعد العراق والسعودية، فيما تمثل الهند ثاني أكبر مشترٍ للنفط الإيراني بعد الصين.

صحيح أن العقوبات الدولية المفروضة على طهران قبل توقيع الاتفاق النووي أثرت على التعاون بينهما حيث تراجعت الهند من المرتبة الثانية إلى المرتبة السابعة بنهاية ٢٠١٣-٢٠١٤م، إلا أنه مع توقيع الاتفاق، عادت نيودلهي لتحتل المركز الثاني فيما احتلت طهران المركز الثالث كمصدر للهند مجددًا.

ارتفع حجم التجارة الثنائية بين الجانبين فبلغت عام ٢٠١٦-٢٠١٧م، نحو ١٢,٨٩ مليار دولار، فيما كان معدل التجارة بينهما عام ٢٠١٨-٢٠١٩م، نحو ١٢,١١ مليار دولار. وبالرغم من فرض ترامب عام ٢٠١٨م، عقوبات على النفط الإيراني، إلا أنه منح الهند إلى جانب دول أخرى، إعفاءات تسمح لها استيراده لستة أشهر، لتشتري الهند ٣٠٠ ألف برميل يوميًا من النفط الإيراني.

كذلك شكل ميناء تشابهار جنوب شرق إيران جانبًا مهمًا في علاقات البلدين. فمن خلاله يمكن للهند أن تكون جزءًا من اقتصاد آسيا الوسطى، إذ يمنحها الفرصة للارتباط بممرّ النقل الدولي من الشمال إلى الجنوب، وهو مشروع مشترك برئاسة الهند وروسيا وإيران لتعزيز توصيل البنية التحتية من روسيا عبر إيران إلى المحيط الهندي. وعند الانتهاء منه ستتمكّن الهند من تعزيز وصولها إلى آسيا الوسطى وإلى روسيا وأوروبا. وعبر تشابهار أيضًا يمكن للتجارة الهندية تفادي المرور بباكستان، وموازنة مشاريع الموانئ القريبة التي تسيطر عليها الصين مثل ميناء جوادار.

بلغت استثمارات الهند في الميناء نحو ٥٠٠ مليون دولار، لكن المبلغ لم يذهب هباءً، إذ بدأت شركة موانئ الهند العالمية في تطويره بعد أن منحتها إدارة ترامب، استثناءً لتتمكن من الاستثمار في المشروع، وبالفعل قامت طهران في فبراير ٢٠١٨ بتأجير الميناء للهند لمدة ١٨ شهر.

وعلى الجانب السياسي سعت الهند إلى توظيف طهران في الاستراتيجية التنافسية التي تتبعها تجاه الصين، عبر استقطابها لمواجهة المخططات الصينية المتعلقة بإنشاء سلسلة من الشراكات الممتدة من آسيا إلى الشرق الأوسط وأوروبا من خلال مبادرة الحزام والطريق. في المقابل جاءت الجهود الإيرانية لتعزيز التعاون مع الهند ضمن محاولاتها المستمرة لتفادي العزلة الدولية، حيث وجدت طهران بها بديلًا يمكن الاعتماد عليه في جذب الاستثمارات، وتوفير السلع والخدمات التي قد يصعب الحصول عليها من الأسواق الأوروبية.

ثانيًا: التصعيد الأمريكي ضد إيران وتأثيره على الهند

أثرت العقوبات الأمريكية على طهران، حيث وصلت نسبة الانكماش في اقتصادها إلى نحو ٦٪، وبلغ معدل التضخم ٥١,٤٪، كما انخفضت صادرات الطاقة الإيرانية بنحو الثلث من ذروتها في يونيو ٢٠١٨م. وامتد الأمر إلى السوق الإيرانية، فبدأت الهجرة الجماعية للشركات الأجنبية، خوفًا من فقدان سوقها الأمريكية الأكثر أهمية، وهو ما حدث مع شركة "توتال" الفرنسية حينما تراجعت عن تطوير حقل بارس الجنوبي.

لم يقتصر الأمر على إيران، إذ امتد تأثيره إلى الهند. فاقتصاديًا، دفعت العقوبات الهند نحو تخفيض وارداتها من النفط الإيراني ما يعني فقدانها الميزة التنافسية التي تتميز بها حيث تمنحها طهران فترة سماح تصل إلى ٦٠ يومًا لتسديد أثمان مشترياتها، وهي ضعف الوقت الذي يمنحه المنتجون الآخرون. يفرض هذا على نيودلهي عبئًا ماليًا أكبر، وسيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ما قد يكون له تبعات سلبية. فأسعار الوقود في الهند أعلى منها في الدول المجاورة بسبب معدلات الضرائب المفروضة على المستهلكين. وخلال الفترات التي ارتفعت فيها أسعار النفط العالمية، اعتبر المستهلكون الهنود أن أسعار الوقود المرتفعة نسبيًا مبررة إلى حد كبير بمثل هذه الظروف، لكن اليوم في ظل ارتفاع الأسعار من المُحتمل أن يضع الحكومة الهندية تحت ضغط تخفيف العبء على المستهلكين أو مواجهة الضغوط الشعبية.

وسياسيًا، تُشكل العقوبات تحديًا في إدارة الهند لعلاقاتها مع واشنطن، فالخضوع التام للضغط الأمريكي لا يتوافق مع سعي الهند لسياسة خارجية مستقلة، وفي الوقت ذاته إذا استمرت في شراء النفط الإيراني، فمن المُحتمل أن يؤثر ذلك على علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

ثالثًا: محاولات الهند للالتفاف على العقوبات الأمريكية

أثارت العقوبات الأمريكية غضب الهند، ولكن المخاوف التي فرضتها جعلتها مترددة، ودفعت العديد من شركات التكرير الهندية، مثل شركة "تشيناي" للبترول للتوقف عن شراء النفط الإيراني. ما تكرر مع القطاع المالي والبنوك وخاصة بنك الدولة الهندي الذي امتنع عن التعامل مع المدفوعات المتعلقة بالنفط الإيراني، ما أدى إلى انخفاض واردات الهند النفطية إلى نحو ٥٢٣ ألف برميل يوميًا في أغسطس ٢٠١٨م، بتراجع ٣٢٪ عن الشهر السابق. حاولت الهند معالجة هذا التراجع عبر آليات عدة مثل الاتفاق مع طهران مع بدء فرض العقوبات في نوفمبر ٢٠١٨م، على دفع مستحقات النفط بالروبية الهندية. وبموجب هذه الآلية يمكن لطهران استخدام الروبية في الحصول على سلع غير خاضعة للعقوبات مثل الغذاء والدواء من الهند، عبر بنك UCO أو IDBI نظرًا لأن البنكين ليس لهما تعاملات في الولايات المتحدة.

وبعد انتهاء مدة الإعفاءات في مايو ٢٠١٨م، اقترحت الهند على طهران مقايضة السلع، حيث أكد السفير الهندي في إيران، غودارد دارمندرا، أنه "في ظل المشاكل المصرفية بين الهند وإيران، من الأفضل أن يواصل البلدان التجارة بالمقايضة".

رابعًا: مسارات القرار الهندي

رغم هذه المحاولات للحفاظ على تدفقات النفط، إلا أن نيودلهي تدرك جيدًا أنها ليست كافية للتغلب على العقوبات. ما دفعها لطرق موازية لتنويع مصادر النفط والحصول على إمدادات بعيدة عن النفط الإيراني. ومن المحتمل أن تعتمد تلك الطرق على ثلاثة مسارات متوازية:

١- الاتجاه نحو مصادر نفط بديلة عن طهران: يأتي في مقدمتها السعودية والإمارات، اللتان تعمقت علاقاتهما مع الهند؛ بخلاف الولايات المتحدة، وهي مصدر جديد نسبيًا للواردات للهند. ولعل أحد أبرز المؤشرات بهذا الصدد، الاتفاق بين شركة "ريلاينس" الهندية وشركة "أرامكو" السعودية، على شراء الأخيرة لنحو ٢٠٪ من أنشطة النفط والكيماويات للشركة الهندية. فبموجب هذا الاتفاق المبدئي ستزود "أرامكو" مصفاة "ريلاينس" بنصف مليون برميل يوميًا.

٢- عدم إلغاء جميع واردات النفط الإيراني: تسعى الهند للإبقاء على كمية من وارداتها من النفط ودفع مستحقاتها بالروبية أو المقايضة. الأمر الذي يدعمه تأكيد وزير البترول دارميندرا برادان بأن "الهند ربما تكون مستعدة لخفض إضافي لواردات النفط من إيران، لكنها ليست مستعدة للتوقف التام".

٣- التفاوض مع الولايات المتحدة: لتفهم موقفها والحصول على إعفاء جديد مراعاة للشراكة الاستراتيجية بينهما والدور الجديد

الذي اكتسبته نيودلهي في منطقة المحيط الهادئ كقوة موازنة مقابل الصين، ويتضح ذلك من إظهارها الامتثال للعقوبات تجنبًا لنشوب خلافات بينهما.

مع هذا لا يخلو الأمر من تحديات، حيث إن احتمال منح إدارة ترامب الإعفاء مرة ثانية أمر صعب لأنها تدرك وجود ما يكفي من النفط في السوق الدولية وتريد ممارسة أقصى ضغط على طهران لتغيير سلوكها. ورغم هذه المسارات، إلا أن الأمر سيتوقف بالنهاية على موقف الإدارة الأمريكية من طهران، إلى أي مدى سيصل التصعيد ضدها، وإلى أي مدى يمكن أن تستمر طهران في مواجهة هذا التصعيد في ظل وضعها الاقتصادي المتأزم. والأمر المُحتمل هنا، أن تستمر طهران في اتباع سياسة النفس الطويل ومحاولة الصمود بوجه التصعيد الأمريكي حتى الانتخابات الأمريكية المقبلة ٢٠٢٠م. على أمل وجود رئيس من الديمقراطيين يمكن البدء معه في تفاهمات أقل حدة. لكن إذا لم يأت ذلك الرئيس وفاز ترامب مجددًا، أو جاء رئيس له نفس النهج، فحينها ستضطر طهران للتنازل والتفاوض معه لتخفيف التصعيد والحصار الاقتصادي مقابل تلبية بعض مطالبه الخاصة بتقليص دورها الإقليمي بالمنطقة وتدخلها بشؤونها الداخلية.

سيعتمد الأمر أيضًا على مدى ثبات أو تغير مواقف الدول الداعمة لطهران، التي عادة تتوقف على علاقاتهم بالولايات المتحدة. فالاتحاد الأوروبي مثلًا غير راض عن السياسات الإقليمية لطهران، ويرغب فقط في إتمام الاتفاق النووي. أما الصين، فينبع موقفها من التصعيد الذي شنته الإدارة الأمريكية ضدها وكذلك مصالحها مع إيران، لكن إذا انتهى التصعيد الأمريكي أو اختلفت مصالحها مع طهران، فسيختلف موقفها عما عليه الآن. بصفة عامة فالمواقف الدولية حاليًا لا تنبع من عقيدة ثابتة، لكنها مواقف آنية تتغير بتغير المصالح والظروف. وهذه المواقف المتغيرة، واشتداد الخناق الاقتصادي، تشير إلى أن إيران لا تمتلك خيارات كثيرة أمام التصعيد الأمريكي، وقد تضطر للتفاوض.

خامسًا: مستقبل العلاقات: تحديات وتشابكات متعارضة

التغلب على التحديات الاقتصادية في علاقات البلدين، لا يعني أنها ستأخذ مسارًا مختلفًا، فالعامل الاقتصادي لم يكن التحدي الوحيد أمامهما، وهناك تحديات أخرى تعرقل الشراكة، وتتعلق بشكل أساسي بعلاقات الهند المتنامية مع دول الخليج العربي، والولايات المتحدة وإسرائيل كذلك. هذا فضلًا عن علاقات طهران مع دول تسود بينها وبين نيودلهي سياسات تنافسية كما هو الحال في الصين، وأخرى عدائية مثل باكستان. وبصفة عامة، فأبرز التحديات بين الجانبين يمكن إيجازها كالتالي:

١- شراكة الهند مع الولايات المتحدة

منذ توجهها إلى شرق آسيا لموازنة النفوذ الصيني المتنامي، طورت واشنطن العلاقات مع نيودلهي إلى حد الشراكة الاستراتيجية، حيث وجدت فيها حليفًا ووكيلًا لزيادة نفوذها في مواجهة التمدد الصيني. وانطلقت الشراكة بين الجانبين بمختلف المجالات، حيث ارتفعت الاستثمارات الأمريكية في الهند من ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤م، إلى ٢٨ مليار دولار عام ٢٠١٧م، وتضاعفت التجارة الثنائية من ٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١٤٢ مليار دولار عام ٢٠١٨. عسكريًا، بدأ الاستثمار في تعزيز القوة العسكرية الهندية، عبر اتفاقيات عدة حصلت بموجبها الهند خلال السنوات العشر الماضية، على أكثر من ١٥ مليار دولار من المعدات والخدمات العسكرية الأمريكية، حتى تحولت العلاقات الدفاعية بينهما من علاقة بين المشتري والبائع إلى شراكة في التنمية والإنتاج.

كما تقلصت الفجوة التقليدية بينهما بشأن باكستان، حينما قطع ترامب المساعدات العسكرية والأمنية عن إسلام أباد، ووضعها على "قائمة المراقبة الخاصة"، معتبرًا إياها مصدر تهديد لاستراتيجيته بجنوب آسيا.

ستظل المكاسب الاستراتيجية التي حصلت عليها الهند عائقًا أمام تطوير التعاون مع طهران، وستدفعها إلى الحفاظ على الشريك الأمريكي، حتى لو تخللت الشراكة بعض الخلافات بشأن صفقات الدفاع الهندية مع روسيا.

٢- التوجه غربًا والتقارب الهندي المتنامي مع دول الخليج

شهدت العلاقات بين الهند ودول الخليج العربي تطورًا كبيرًا على مختلف المجالات ضمن سياسة "التوجه شرقاً" التي انتهجتها دول مجلس التعاون، و "التوجه غرباً" التي اتبعتها الهند تجاه منطقة الخليج العربي. كان مجال الطاقة القوة الدافعة لعلاقات الجانبين بصفة عامة؛ فالهند رابع أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة والصين واليابان، واعتمدت على دول الخليج في الحصول على ٤٢٪ من إجمالي وارداتها النفطية، وحصلت من السعودية وحدها على نحو ٢٠٪ من تلك الواردات. تشير بعض التوقعات إلى أن الهند قد تكون أكبر مستورد للنفط عالميًا بحلول عام ٢٠٥٠م، وأنها ستلبي احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، من منطقة الخليج،

ميناء تشابهار جنوب شرق إيران يجعل الهند جزءًا من اقتصاد آسيا الوسطى وهو مشروع مشترك بين الهند وروسيا وإيران

لتصبح ثاني أكبر سوق للصادرات الخليجية بعد الصين. أما عن المعدل التجاري، فقد ارتفع بشكل فاق معدل التبادل التجاري بين الهند والدول الآسيوية وكذلك دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ نحو ١٠٤ مليار دولار عام ٢٠١٧-٢٠١٨م، بزيادة ٧٪ عن عام ٢٠١٦م، التي وصل بها إلى ٩٧ مليار دولار، فيما بلغ بينها وبين الآسيان في الفترة ذاتها نحو ٨١ مليار دولار، وحوالي ١٠٢ بينها وبين الاتحاد الأوروبي. كذلك وصلت العمالة الهندية بالخليج إلى ما يقرب من ٧,٦ مليون فرد، تركزت في السعودية (٢,٨ مليون) والإمارات (٢,٦ مليون)، ولعبت دورًا هامًا في النمو الاقتصادي للهند عبر تحويلاتها المالية التي تقدر بنحو ٤٠ مليار دولار سنويًا.

سياسيًا، يأتي التقارب الهندي المتنامي مع دول الخليج في إطار استراتيجية رئيس الوزراء ناريندرا مودي الرامية إلى تضييق الخناق على باكستان، بتوثيق التعاون مع الخليج، فضلًا عن فتح أبواب دبلوماسية أوسع إزاء الشرق الأوسط.

وأمنيًا، عززت الهند التعاون الأمني مع الخليج، عبر اتفاقيات التعاون الدفاعي المشترك مع السعودية والإمارات وقطر وعمان، فضلًا عن معاهدات أخرى خاصة بمكافحة تمويل الإرهاب، وغسل الأموال، وتسليم المجرمين. ولا يمكن هنا إغفال رؤية الهند للعلاقة الخاصة بين أمن الخليج العربي وأمنها القومي، فمازالت الهند تنظر إلى الخليج على أنه امتداد حيوي لأمنها الذي يمتد من الخليج غربًا إلى بنجلاديش ونيبال شرقًا. دفعت هذه العوامل الهند إلى التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي من منظور استراتيجي وليس منظور اقتصادي فقط، ما شكل تحديًا أمام دفع علاقاتها مع طهران إلى آفاق الشراكة الاستراتيجية.

٣- التعاون الهندي مع إسرائيل

رأت الهند في إسرائيل فرصة لتحقيق مصالحها السياسية عبر توظيفها في تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة، والفوز بدعم اللوبي اليهودي الأمريكي في الحصول على احتياجاتها الدفاعية، وتنويع وارداتها العسكرية. فسعت لدفع العلاقات لآفاق جديدة، عبر زيارة رسمية إلى تل أبيب قام بها مودي في يوليو ٢٠١٧م، ليصبح أول رئيس حكومة هنديًا يزور تل أبيب، منذ استقلال الهند عام ١٩٤٧م. مثلت الزيارة نقطة الانطلاق نحو التطوير الحقيقي لعلاقات الجانبين، حيث ارتفع حجم التجارة بينهما من ٢٠٠ مليون دولار لعام ١٩٩٢م، إلى ٤ مليارات دولار في ٢٠١٦م، ونحو ٤,١٣ مليار دولار عام ٢٠١٨م، حسب وزارة الاقتصاد والتجارة الإسرائيلية، كما زاد التعاون العسكري بينهما وأصبحت إسرائيل من كبار موردي الأسلحة إلى الهند.

لعل أحدث هذه الصفقات، شراء الهند لأنظمة صاروخية منها منظومة "باراك ٨"، من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية الحكومية، وهي الصفقة التي وقعها البلدان عام ٢٠١٨م، ووصلت قيمتها إلى أكثر من نصف مليار دولار.

٤- العلاقات الإيرانية مع الصين وباكستان

ترتبط إيران بعلاقات ومصالح متشابكة مع الصين منافس الهند. وتعزز هذا الارتباط مع التصعيد الأمريكي ضد كلتا الدولتين. فبالتزامن مع هذه السياسة الصارمة التي اتبعها ترامب إزاءهما، اتجهت الدولتان لتعزيز التعاون بينهما. كان المجال التجاري أبرز مجالات التعاون، حيث ارتفع التبادل التجاري بينهما ليصل إلى ٤٨ مليار دولار .

كانت الخطوة بمثابة ردًا واضحًا من بكين على فرض واشنطن الحزمة الجديدة من التعريفات الجمركية على وارداتها الصينية. وأعقبت تلك الخطوة بتوقيع عقدٍ تجاريٍّ مع إيران لإعادة تصميم وتجديد مُفاعل "آراك" لإنتاج المياه الثقيلة، وتعهدت بمواصلة لعب دور بنّاء لتنفيذ الاتفاق النووي ردًا على نقض واشنطن له.

أظهرت تلك الخطوات وغيرها، الدور الحيوي الذي تلعبه الصين في علاقاتها مع طهران، فقد أصبحت الحليف الذي أخذ على عاتقه مهمة إنقاذها من وطأة الأزمة التي وضعتها بها الإدارة الأمريكية، واتضح ذلك في مسارعتها وإبداء اهتمامها بشراء نحو ٥٠,١٪ من مشروع حقل غاز "باريس" الجنوبي البحري بمجرد انسحاب شركة "توتال" من العمل بالمشروع. سيدفع انتهاء الإعفاءات الأمريكية على النفط الإيراني، نحو مزيد من التعاون بين طهران وبكين، خاصة أن الأخيرة لم تبد أي نية لتقليص الواردات. هذا التعاون، سيظل عائقًا أمام تطوير العلاقات بين إيران والهند إلى حد الشراكة الاستراتيجية، إذ لا يعقل أن تتحالف الهند مع إيران التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الصين منافسها الرئيسي.

وإذا أضفنا إلى هذا الخلاف بينهما حول أفغانستان وعلاقة طهران مع باكستان التي ازداد العداء بينها وبين الهند مع قرار الأخيرة إلغاء الحكم الذاتي لكشمير، يبدو واضحًا أن التعاون بينهما يواجه تحديات ستحصر دوره على النطاق الاقتصادي.

ختامًا، يمكن القول إن العلاقات بين الهند وإيران مازالت تواجه تحديات سياسية كبيرة تشكل عائقًا أمام دفعها إلى آفاق التحالف أو الشراكة الاستراتيجية، لكن هذه التحديات لا تمنع نيودلهي من محاولة التقارب مع طهران لتحقيق مصالحها الاقتصادية المتعلقة بالنفط والطاقة والاستثمار في ميناء تشابهار، أو الاستراتيجية المتعلقة بتعزيز نفوذها الإقليمي.

* باحثة في العلاقات الدولية - مصر

السيناريوهات المحتملة لتصاعد التوتر بين إسرائيل وحزب الله

انتقال المواجهة إلى داخل لبنان يجرها لحرب جديدة و يعرض الأمن اللبناني للخطر

دخلت العلاقة بين إسرائيل وحزب الله مرحلة جديدة من مراحل التوتر والمواجهة، انتقلت معها ساحة المواجهة إلى الداخل اللبناني، في شكل جديد من أشكال التصعيد بين الطرفين، قد يعرض لبنان للخطر المباشر، حيث أعلن حزب الله يوم الأحد الموافق الأول من شهر سبتمبر الماضي، تدمير آلية عسكرية إسرائيلية في منطقة أفيفيم قرب الحدود الجنوبية للبنان، مدعيًا سقوط قتلى وجرحى، وذلك كرد فعل على اتهامه إسرائيل بشن هجوم بطائرتين مسيرتين في الضاحية الجنوبية في العاصمة اللبنانية بيروت، بما ينذر باستمرار التصعيد من قبل الطرفين وقيام حزب الله (أهم ذراع عسكري لإيران في المنطقة العربية) بجر لبنان للدخول في حرب جديدة، وأن تصبح ساحة لمعركة ليست طرفًا فيها، بل مفروضة عليها. فما هي مؤشرات وأسباب تصاعد التوتر بين الجانبين، وما هي التداعيات المحتملة والسيناريوهات المستقبلية لهذه الأحداث المتلاحقة؟

د. رغدة محمود

أولاً: مؤشرات تصاعد التوتر بين إسرائيل وحزب الله:

جاء إطلاق حزب الله لقذائف مضادة للمدرعات على موقع عسكري في بلدة أفيفيم الحدودية، وإصابة ناقلة جند خالية من الجنود، تنفيذًا لوعد حسن نصر الله (أمين عام حزب الله) بالرد على اختراق طائرات إسرائيلية للأجواء اللبنانية وتفجير جانب من المركز الإعلامي التابع لحزب الله في الضاحية الجنوبية، ولكن هذا التصعيد لم يأت من فراغ بل سبقه العديد من المؤشرات التي تؤكد اتجاه التوترات بين إسرائيل وحزب الله صوب التصعيد، والتي تتمثل في:

١- الحرب الكلامية بين حزب الله وإسرائيل:

فلقد بدأت الحرب الكلامية بين حزب الله وإسرائيل، منذ فترة من خلال تصريحات أدلى بها ما يسمى بزعيم حزب الله، (حسن نصر الله)، في لقاء بُث يوم الجمعة الموافق الثاني عشر من شهر يوليو الماضي بمناسبة الذكرى الـ ١٣ لحرب ٢٠٠٦م، حيث صرح قائلاً: "المقاومة تستطيع استهداف كامل إسرائيل"، كما استعرض خريطة إسرائيل، قائلًا: "الشمال كله في دائرة نيراننا، ومن أي بقعة في لبنان"، وأضاف: "كل المعلومات عن كل الأهداف في الشمال سواء العسكرية أو الأمنية أو التكنولوجية والصناعية. موجودة". وأكد أن العديد من الأهداف العسكرية والمدنية والاستراتيجية يمكن أن يضربها، بما في ذلك مطار بن جوريون، ومستودعات الأسلحة، ومحطات تحلية المياه، وميناء أشدود، مؤكدًا أن جميع تلك المناطق ضمن نطاق صواريخ الحزب. وخلال المقابلة، قال «نصر الله» إن مجموعته المدعومة من إيران حسنت قدراتها العسكرية بشكل كبير منذ حرب ٢٠٠٦م، بين حزب الله وإسرائيل.

وفي المقابل، حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، حزب الله من أن إسرائيل ستوجه ضربة «ساحقة» إلى لبنان إذا هاجم حزب الله إسرائيل. وقال نتنياهو، في بداية الاجتماع الأسبوعي للحكومة، يوم الأحد، الموافق الرابع عشر من شهر يوليو الماضي: "سمعنا كلمات (نصر الله) المتعجرفة بشأن خطط هجومه، اسمحوا لي بأن أوضح أنه إذا تجرأ حزب الله على ارتكاب فعل من الغباء ومهاجمة إسرائيل فسنوجه إلى لبنان ضربة عسكرية ساحقة"، وأضاف نتنياهو: "لكن على عكس (نصر الله)، لا أنوي تفصيل خططنا، يكفي أن نذكر أن (نصر الله) لسنوات حفر أنفاق الإرهاب التي هدمناها خلال أيام".

٢- تفجير مستودعات أسلحة وقواعد في العراق:

في العشرين من شهر أغسطس الماضي، تعرضت مخازن للأسلحة تابعة لميليشيات الحشد الشعبي، بمحافظة صلاح الدين، لقصف بقذائف الهاون، وقذائف كاتيوشيا، وأنواع مختلفة من الأسلحة، وقد حملت هيأة الحشد الشعبي، التي تنضوي تحت لوائها جماعات موالية لإيران، الولايات المتحدة وإسرائيل مسؤولية الانفجارات، وفى المقابل، ألمح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى احتمال ضلوع إسرائيل في هجمات ضد أهداف مرتبطة بإيران في العراق. حيث صرح، في مقابلة مع تلفزيون القناة التاسعة الإسرائيلية الناطق بالروسية بُثت يوم الخميس، عندما سئُل عما إذا كانت إسرائيل ستضرب أهدافًا إيرانية في العراق إذا لزم الأمر فقال "نعمل، ليس فقط إذا لزم الأمر، وإنما نعمل في مناطق كثيرة ضد دولة تريد إبادتنا، بالطبع أطلقت يد قوات الأمن وأصدرت توجيهاتي لها بفعل أي شيء ضروري لإحباط خطط إيران".

٣- توجيه ضربات لأهداف إيرانية في سوريا:

أقرت اسرائيل بقصف قوات إيرانية قرب دمشق، وقال بيان للجيش الإسرائيلي إن "الضربة استهدفت قوة فيلق القدس وميليشيات شيعية كانت تخطط لشن هجمات تستهدف مواقع في إسرائيل انطلاقًا من داخل سوريا خلال الأيام الأخيرة". وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن الجيش أحبط الهجوم الإيراني المزمع، وأضاف على تويتر "ليس لإيران حصانة في أي مكان، قواتنا تعمل في كل قطاع ضد العدوان الإيراني".

ثانيًا: أسباب تصاعد التوتر بين إسرائيل وحزب الله:

١- العداء التقليدي بين حزب الله وإسرائيل:

يعد حزب الله، المدعوم من إيران وأهم ذراع عسكري لها في المنطقة، لاعبًا رئيسيًا على الساحة السياسية في لبنان، وتصنّفه الولايات المتحدة وإسرائيل كمنظمة "إرهابية". وقد عرف حزب الله، منذ تأسيسه، بمواجهته للاحتلال الإسرائيلي، في محاولة منه لاستخدام حربه مع إسرائيل كمبرر لتدخلاته وأفعاله المدعومة بالأساس من إيران ولتنفيذ مخططاتها في المنطقة. وإذا تم التسليم برواية حزب الله المتعلقة باختراق طائرات إسرائيلية للحدود اللبنانية، نجد أن هذا يأتي من القناعة الإسرائيلية بأن حزب الله غير قادر على دخول حرب في الوقت الحالي، فلقد نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تقريرًا جاء فيه إن تصريحات حسن نصر الله التي تهدد على الدوام بشن حرب ضد إسرائيل لا تعكس واقع الحزب ولا دوافع نصر الله الحقيقية، وأشار التقرير إلى أن رغبة نصر الله الحالية هي تجنب حرب مع إسرائيل خصوصًا بعد أن اكتشف الجيش الإسرائيلي الأنفاق التي أعدها حزب الله للتسلل إلى داخل إسرائيل وقام بتدميرها، كما أن عمليات الجيش الإسرائيلي المستمرة على الجانب السوري من مرتفعات الجولان أدت إلى إضعاف قدرات حزب الله وتعزيزاته العسكرية والأمنية. وعلاوة على ذلك، من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن طهران نفسها لا تريد أن تعرض الإنجازات التي حققها وكلاؤها للخطر لذلك لا تدفع باتجاه حرب شاملة قد تؤدي إلى إضعاف موقف حزب الله

السياسي والعسكري والاجتماعي داخل لبنان وعلى هذا الأساس يتبع حزب الله أسلوب يعتمد فيه على العمليات الخارجية عبر دعم المنظمات الجهادية.

٢- حرب بالوكالة:

شهدت العلاقات الأمريكية - الإيرانية مستوى عالٍ من التوتر منذ وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الرئاسة، نتيجة الاتفاق الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن إعلان إيران مؤخرًا تجاوز حدود تخصيب اليورانيوم المنصوص عليها في اتفاقها النووي لعام ٢٠١٥م، مع القوى العالمية ردًا على قرار ترامب سحب الولايات المتحدة من الاتفاق قبل عام. وفي السياق نفسه، أرسلت الولايات المتحدة الآلاف من القوات وحاملة طائرات وطائرات مقاتلة متطورة إلى الشرق الأوسط، خلال الأسابيع الأخيرة، وتزداد المخاوف من صراع أوسع بعد هجمات على ناقلة النفط بالقرب من مضيق هرمز، تشتبه فيه إيران، وهجمات المتمردين الذين تدعمهم إيران في اليمن على المملكة العربية السعودية، وإسقاط إيران طائرة عسكرية أمريكية، والإفراج عن ناقلة النفط الإيرانية من جبل طارق، في حين يستمر احتجاز ناقلة النفط البريطانية. وطالما التوتر والصراع قائم ما بين الولايات المتحدة وإيران، فإنه من الطبيعي أن يظل قائمًا بين إسرائيل (حليفة الولايات المتحدة) وبين حزب الله (الذراع العسكري لإيران)، ولهذا من المتوقع أن يظل الوضع قائمًا بصورته الحالية حتى يتم توازن الأمور بين الولايات المتحدة وإيران.

٣- الانتخابات الإسرائيلية:

من الممكن الربط بين التحركات الإسرائيلية الأخيرة وبين الانتخابات الإسرائيلية، فهذا التحرك العسكري الإسرائيلي دائمًا ما يلازم أي إجراء انتخابي في الداخل، إلا أنّه هذه المرة كان في اتجاه لبنان وسوريا والعراق وليس قطاع غزة، الذي اعتادت طائرات الاحتلال استهداف أراضيه. حيث قد قرب موعد استطلاعات الرأي بين حزب "الليكود" وحزب "أزرق أبيض"، وتعد فرص رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في تشكيل حكومة قليلة، ولهذا كان لابد أن يتجه إلى التصعيد، وكان من المتوقع أن التصعيد يكون في جبهة قطاع غزة، ولكن ذهب نتنياهو هذه المرة إلى تصعيد المعركة في سوريا ولبنان، مستغلاً توتر الأوضاع بين الولايات المتحدة وإيران. ليست هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها نتنياهو باتباع أسلوب التصعيد العسكري قبل الانتخابات، حيث أنه قبل انتخابات شهر أبريل الماضي، زادت حدة التصعيد العسكري بين فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي، وبين إسرائيل. حتى وصل الأمر إلى تبادل إطلاق الصواريخ وتبادل الاتهامات حول الطرف البادئ بالهجوم والراغب في التصعيد، وذلك نتيجة أن "نتنياهو" وجد أن فرص بقائه بمنصبه ضعيفة (نظريًا على الأقل)؛ بسبب اتهامات الفساد التي تلاحقه، وكذلك «طول مدة بقائه في السلطة»، ولهذا اتجه إلى التصعيد وهو ما يفسر الصورة وراء حجم وعدد الهجمات الصاروخيَّة على غَزَّة، وهي رغبة "نتنياهو" في إيصال رسالة قويَّة إلى الناخبين لتحسين وضعه الانتخابي.

ثالثًا: السيناريوهات المستقبلية لمسار التصعيد المتبادل بين الطرفين:

السيناريو الأول: ارتفاع مستوى المواجهة:

هذا السيناريو يدعمه العديد من المؤشرات، فمن جهة، نجد أن حزب الله قد بدأ استعداداته للحرب مع إسرائيل، حتى من قبل سقوط الطائرات الإسرائيلية، على خلفية تصعيد التوتر بين إيران والولايات المتحدة في الخليج. فبدأ يعيد انتشار قواته نحو الحدود الإسرائيلية، ليس في لبنان، بل وفي سوريا، وخاصة في المناطق الملاصقة للجولان المحتل. وذلك نتيجة لما يعانيه الحزب من العقوبات الأمريكية المفروضة عليه وعلى حليفته طهران، ولهذا عندما سنحت الفرصة وسقطت الطائرات الإسرائيلية، قام حسن نصر الله، بالرد العسكري مبررًا ذلك بأنه لابد من تجنيب لبنان التداعيات الكارثية للامتناع عن الرد، والتي تتمثّل في مزيد من الاعتداءات نفسها وما يتجاوزها، وفي إطلاق يد العدو في الساحة اللبنانية. وفي المقابل، نجد أن إسرائيل تشعل فتيل أزمة جديدة، خاصةً وأن المواجهة الحالية داخل لبنان، التي تعاني من وطأة مشاكل اقتصادية هائلة، في محاولة منها للقضاء على الذراع العسكري لإيران، ولضمان عدم تحقيق إيران أي نجاحات سواء في سوريا أو العراق أو حتى في المواجهة المشتعلة مع الولايات المتحدة، ولهذا بدأ ينشط الجيش الإسرائيلي في توجيه رسائل ردعية عبر الميدان من خلال استعراض وسائله القتالية ومنظومات دفاعه الاعتراضية، إضافة إلى إجراءات وتقارير إعلامية موجهة.

السيناريو الثاني: توقف حالة التصعيد عند هذا الحد:

فقد تتجه حالة التأهب والتصعيد التي شهدتها الأيام الماضية، إلى حالة من الهدوء من الجانبين، فإسرائيل ليست على استعداد في الوقت الحالي للوصول إلى مرحلة مواجهة مباشرة مع حزب الله، خاصةً في ظل الاستعدادات للانتخابات الإسرائيلية، وفي المقابل، قد يُنظر إلى الهدف الذي اختاره حزب الله على أنه يؤكد على عدم رغبة حزب الله في التصعيد أكثر من ذلك، من خلال اختياره عن عمد هدف لن يسقط فيه ضحايا من الصف الإسرائيلي وبالتالي تتجه الأمور تلقائيًا نحو التهدئة بأقل الخسائر الممكنة.

* باحثة بمركز مستقبل وطن للبحوث والدراسات السياسية

قراءة في كتاب:

دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير
دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية

صدر عن مركز الخليج للأبحاث كتاب تحت عنوان "دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٠- ٢٠٠٥م" للمؤلف الدكتور نايف علي عبيد خبير العلاقات الدولية، وعمل في عدة مراكز بحثية وله عدة كتب مهمة في الشأن العربي، وعمل باحثًا بمركز الخليج للأبحاث بوظيفة باحث أول غير متفرغ. وجاء الكتاب في قرابة ٦٠٠ صفحة وتضمن عشرة فصول ومقدمة وخاتمة، والملاحق والمراجع والجداول.

جدة: آراء حول الخليج

جاء الفصل الأول بعنوان "البيئة الدولية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون" والفصل الثاني "سياسات القوى الكبرى تجاه منطقة الخليج: الاستمرارية والتغيير، والفصل الثالث "البيئة الإقليمية وتأثيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي"، والفصل الرابع "النظم السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي"، والفصل الخامس "التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول مجلس التعاون الخليجي"، والفصل السادس "العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي"، والفصل السابع "العلاقات العربية لدول مجلس التعاون الخليجي"، والفصل الثامن "العلاقات الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي"، والفصل التاسع "العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي"، والفصل العاشر "التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون وسبل تجاوزها"، ثم جاءت الخاتمة وتضمنت عناوين "البيئة الدولية - البيئة الإقليمية - البيئة الخارجية - العلاقات الخارجية"، ثم الملاحق.

ويقول المؤلف في تقديمه للدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التحولات الدولية والإقليمية والداخلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والكيفية التي تعاملت بها هذه الدول مع تلك المتغيرات منذ العام ١٩٩٠م، وحتى نهاية عام ٢٠٠٥م، كإطار زمني أساسي، إلا ما يقتضيه سياق البحث.

وترتكز الدراسة على تحليل الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني لدول مجلس التعاون ضمن البيئتين الدولية والإقليمية، ما قد يساعد على وضع تصورات أو ركائز تستند إليها النظم السياسية في دول المجلس الست، الأمر الذي يساهم في تعزيز مسيرة مجلس التعاون واستمراره، وستحاول الدراسة تقييم أداء مجلس التعاون من خلال التفاعل بين أعضائه من جهة، وبين العالم الخارجي من جهة ثانية، كما أنها ستحاول التعرف إلى الصعوبات والتحديات التي تواجه المجلس واستشراف مستقبله، وتقديم بعض المقترحات والتصورات لتعزيز مسيرته.

وتنطلق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، فالمتغيرات الدولية والتقلبات الإقليمية والتحولات الاجتماعية وازدياد الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا القرن سوف يضع صناع القرار في هذه الدول أمام مسؤولياتهم لرسم سياساتهم المستقبلية وسط هذا الموج الدافق من التحولات، بتطوير تدريجي لأنظمتهم السياسية بما ينسجم والتطور التاريخي للبيئتين الداخلية والخارجية للمحافظة على الاستقرار والاستمرار من جهة، ولمواكبة التقدم والتطور العالمي من جهة أخرى. ولتحقيق أهداف الدراسة، استفاد الباحث من البيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات المتعلقة بالموضوع، حيث استخدم التحليل الكمي للإحصاءات لما ترمز إليه من مؤشرات ذات دلالة، كما تساعده هذه الأدوات على إعطاء مصداقية أكبر للدراسة وعلى تقديم تحليل أعمق لموضوعاتها.

كما قام الباحث بإجراء مقابلات مع عدد من الشخصيات المسؤولة في دول مجلس التعاون الخليجي في وزارات الخارجية ومجالس الشورى والدولة والأمة والوطني وغرف التجارة والصناعة، وبعض مراكز الأبحاث والدراسات الخليجية، واستفاد الباحث من المصادر الأولية مثل الدساتير والأنظمة السياسية، والمراسيم، كما استفاد من المراجع العربية والأجنبية التي ركزت على منطقة الخليج عامة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه الخصوص.

أكاذيب إيران على منبر الأمم المتحدة

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

تحدث الرئيس الإيراني حسن روحاني في كلمته في الخامس والعشرين من سبتمبر الماضي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بطريقة "التقية" التي تنتهجها إيران في التعامل مع مختلف القضايا، حيث تعلن غير ما تبطن، وتقول ما لا تفعل، وتقلب الموائد، في إطار النهج الإيراني منذ قيام ما يُعرف بالثورة الإسلامية في نهاية عقد السبعينيات الماضي، حيث قدم روحاني بلاده من على منبر الأمم المتحدة بطريقة سمجة وبمعلومات مغلوطة، جاءت في مجملها حول الدول العربية، فقدم إيران على أنها راعية السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، بل نصَّبها في موقع الولاية على ما يعتبره المقاطعات العربية التابعة لجمهوريته الإسلامية حسب سياق مزاعمه.

ومع ذلك وقع روحاني في أخطاء جسيمة جاءت في ثنايا كلمته ، ما يؤكد على أن إيران راعية الإرهاب والمسؤولة عن عدم استقرار المنطقة، عكس ما أراد هو ليثبت عكس ذلك في أهم محفل أممي، كما أراد أن يدغدغ مشاعر شعبه الغاضب والرافض لسياسة التجويع والقمع للنظام الإيراني بالحديث عن كبرياء وشموخ هذا الشعب. وبدأ روحاني خطابه بالتشدق كالعادة عن القضية الفلسطينية وما أسماه معاناة الشعوب العربية في سوريا والعراق واليمن، والمظالم والهجوم على السياسة الأمريكية وفرض الحصار على الشعب الإيراني، مطالبًا برفع الحصار عن بلاده كشرط للعودة للتفاوض بشأن الملف النووي الإيراني، وإن كان قد أعاد الاستخدام النووي العسكري - في اعتراف لأول مرة بعسكرة البرنامج النووي في هذا المحفل - في بلاده إلى سلطة خامنئي وليس للقانون الدولي، فقال مخاطبًا أمريكا "إن كنتم مصرين على كلمتكم بأن لديكم مطلبًا واحدًا من إيران وهو عدم إنتاج السلاح النووي واستخدامه، فهذا يتحقق من خلال فتوى سماحة قائد الجمهورية الإيرانية خامنئي "وذلك في إطار سياسة المراوغة وتوزيع الأدوار وإخضاع المطالب الدولية لسلطة الولي الفقيه.

وفي سياق مضحك آخر تحدث عن ما أسماه (الديموقراطية في المنطقة العربية) عندما قال "إن الحل النهائي لسلام الشرق الأوسط وأمنه هو الديموقراطية في الداخل والدبلوماسية في الخارج" في تناقض صارخ وكأن إيران تمارس الديمقراطية في الداخل وهي التي تمارس القمع والتعذيب والتصفية على المذهب والعرق وقتل الحريات بطرق انتخابية تعتمد على الاختيار بين المرشحين لا الانتخاب الحر المباشر، وعندما تحدث عن دبلوماسية الخارج كان بالطبع يقصد دبلوماسية الميليشيات المسلحة والأذرع العسكرية خارج سلطة دولها كما هو حزب الله في لبنان والحوثي في اليمن والحشد الشعبي في العراق والحرس الثوري في سوريا.

وفي مغالطة وأكذوبة كبرى لا يصدقها عقل قال "إن سلام جيراننا وأمنهم واستقلالهم هو سلامنا وأمننا واستقلالنا، وأن (الجار ثم الدار)" وهو بذلك يتحدث بلغة الإيمان بحقوق الجار الذي يسلط عليه سيف الطائفية والمذهبية وتصدير الثورة ونشر نظام ولاية الفقيه بالقوة التي تمارسها ميليشياته، بل يمارسها في الدار نفسه أي في إيران مع شعبه الذي يعاني من ويلات القمع والتجويع والتهميش والعنصرية وتحويل مقدراته إلى حروب خارجية لا تعنيه.

النكتة السمجة التي أطلقها روحاني أيضًا جاءت عندما تحدث عما أسماه "تحالف الأمل بين دول الخليج لترجمة النظرية الأمنية للجمهورية الإيرانية للحفاظ على السلام والاستقرار في الخليج وتوفير الأمن والحرية للملاحة البحرية في مضيق هرمز، وأن ذلك يأتي بناءً على المسؤولية التاريخية لإيران!" وبالطبع تجاهل روحاني تاريخ إيران ومشروعها الصفوي الفارسي للاستيلاء على المنطقة وتدخلها السافر في شؤون دولها، سواء التدخل العسكري المعلن، أو عبر وكلائها المعلنين، بل أن روحاني اعترف بأن بلاده هي التي تحرك الحوثيين في اليمن عندما قال "إن أمن السعودية يتحقق من خلال إنهاء الحرب في اليمن، ونحن مستعدون ومن أجل إرساء السلام أن نوظف كل قدراتنا الوطنية ومكانتنا الإقليمية وقوتنا الدولية" وهذا اعتراف بالتورط في اليمن يكفي لمحاكمة إيران أمام المحكمة الدولية، فهو يعترف أن بلاده قادرة على إسكات الحوثيين أو منع تسليحهم وتدريبهم إذا تدخلت إيران والاعتراف بدورها في منطقة الخليج.

إن كلمة روحاني أمام الأمم المتحدة بقدر ما تبدو في ظاهرها تبرئة إيران مما تقترفه من جرائم في المنطقة بقدر ما هي دليل إدانة لنظام الملالي في طهران، ويجب تحليلها لتكون ضمن مادة الإعلام العربي والرد عليها بتفنيد مزاعم طهران، ومخاطبة المجتمع الدولي حول اعتراف طهران بأنها مفتاح الصراع والحل في الخليج واليمن.

وأخيرًا يذكرنا روحاني بمطلع قصيدة أحمد الشوقي الشهيرة:

برز الثعلب يومًا .. في شعار الواعظينا
فمشى في الأرض يهذي .. ويسب الماكرينا

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+